الحمل على التوهم في كتب معاني القرآن وإعرابه حتى نهاية القرن الثامن للهجرة

دكتور
صدام حمو حمزة
كلية التربية - جامعة كركوك - العراق

رقم الإيداع : 2010/20806

الترقيمِ الدولي 6-193-438-977-978

الحمل على التوهّم في كتب معاني القرآن وإعرابه حتى نهاية القرن الثامن للهجرة

دكتور

صدّام حمّو حمزة

كلية التربية –جامعة كركوك ـ العراق

2011

المكتب الجامعي الحديث

﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ
أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾

[الأنعام/151]

المبحث الأول:

توجيه الأسماء على التوهم

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله ربّ العالمين ، حمداً دائماً ما دامت السماوات والأرض ، والصلاة والسلام على عبده ورسوله المبعوث رحمة للعالمين سيّدنا محمد ، وعلى آله وأصحابه الطيّبين الطاهرين ، ومن اهتدى بهديهم إلى يوم الدين وبعد

فإنّ القرآن الكريم هو المنهل الصّافي الذي تنهل منه اللغة العربية ثراءها وتستمدّ منه قوّتها حتى غدت لغةً خالدةً بخلود القرآن الكريم ، و، فعكفوا على دراسة النصّ القرآني من جوانبه كافّة لإبراز معانيه وتجلية ما أشكل منه ، وقد أولوا اهتمامهم بوظيفة الإعراب لأنّهم استعانوا بها على فهم القرآن الكريم وإدراك معانيه وبيان مقاصده .

وكان من ثمار جهدهم ما ألّفوه من كتب معاني القرآن وإعرابه التي أخذت النص القرآني مادة لها فاهتمت بإعراب الآيات القرآنية وبيان الحكم الإعرابي في رحابه الفسيح نشأت علوم العربية واتّسعت قواعدها واتضّحت معالمها حتى أصبحت علوماً متكاملة ذات فروع متشعّبة .

وقد بذل علماء الأمّة جهدهم في خدمة القرآن الكريم لمفرداتها وجملها ، وبتوضيح ما أشكل منها مع مراعاة المسائل الصرفية والصوتيّة واللغوية ، ولم تكن عناية هذه المؤلفات بالمعاني إلاّ بالقدر الذي تقتضيه قواعد الصناعة النحوية ، وهي بذلك قد جعلت القواعد حكَماً على المعاني وليس العكس ، دون

أن تراعي كون القرآن الكريم فوق قواعد النحو، لذلك أوغلت في التأويل والتقدير في تخريج النصوص الخارجية عن تلك القواعد ، فتجد في توجيه أيّ نص من النصوص عدّة أوجه من الإعراب تغلب على أكثرها الصنعة النحوية دون مراعاة لجانب المعنى إلاّ في القليل النادر، وهذا الكلام إن لم ينطبق على جميع كتب معاني القرآن وإعرابه فعلى أغلبها .

وهذه مسألة استوقفتني كثيراً ، لأنّي كنت مدركاً بأنّ وراء كلّ تعبير قرآني سرّا لطيفا لا سبيل إليه مع أسلوب آخر، والقرآن يفعل ذلك دون أن يتقيّد بقواعد النحاة ، لأنّه كما قلنا فوق تلك القواعد ، فيصل إلى المعنى المراد بأسلوب معجز بعيد عن أيّ تكلف أو إلباسٍ أو إهدارٍ للقرائن التي تعين السامع على فهم المعنى المراد .

كلّ هذه الأسباب مجتمعة دفعتني إلى أن أفكّر في موضوع يمكّنني من الوقوف على سرّ إيثار القرآن الكريم صيغاً تعّد في عرف المعربين مشكلاً لخروجها عن قواعد النحو ، ولماذا لم تأت على وفق تلك القواعد فاهتديت إلى موضوع (الحمل على المعنى في كتب إعراب القرآن ومعانيه) وبعد طول دراسة وجدت أنّ أغلب الموضوعات التي تنضوي تحت مصطلح (الحمل على المعنى) قد أُشبعت دراسة كالتضمين والإلتفات وتأنيث المذكر وتذكير المؤنث وخطاب الواحد بالجمع أو الجمع بالواحد .. الخ .

ووجدت موضوعاً واحداً من موضوعـــات (الحمل على المعنى) لم تطله أيدي الدارسين ولم يلقَ نصيبه من الدراسة وإنما يشار إليه بإشارات ليست بذي بال وهذا الموضوع هو: (الحمل على التوهم) ، ولابدّ من الإشارة إلى

أنّ صاحب كتاب (التأويل النحوي في القرآن الكريم) قد أشار إلى هذه المسألة بشيء من الاستفاضة .

ولمّا كان الأمر كذلك وجدت لزاما عليّ أن أزيل عن هذا الموضوع ما شابه من إيهام وغموض، إذ يتبادر إلى الذهن عند سماع (التوهم) بأن المراد منه (الخطأ) ، وإذا كان الأمر كذلك فكيف حمل أصحاب كتب معاني القرآن وإعرابه نصوصاً قرآنية على ذلك ؟ وكيف يصح ذلك مع كتاب الله الذي (لا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ ....) فصلت / 43 .

وتأتي دراستنا هذه لتعالج هذه المسألة ، وعند ما عقدنا العزم على دراسة هذا الموضوع آثرنا أن يكون تحت عنوان (الحمل على التوهم في كتب إعراب القرآن ومعانيه حتى نهاية القرن الثامن للهجرة) ، ولكن عندما رأينا أغلب علمائنا القدامى يحصرونه في باب العطف ، لذلك ارتأينا أن يكون العنوان (الحمل على التوهم والعطف عليه في كتب إعراب القرآن ومعانيه حتى نهاية القرن الثامن للهجرة) .

أما أهم المصادر التي اعتمدناها في استقاء المادة العلمية فكان في مقدمتها كتب إعراب القرآن ومعانيه ولاسيّما إعراب القرآن للنحّاس والبيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري، والتبيان في إعراب القرآن للعُكبري ومشكل إعراب القرآن لمكّي بن أبي طالب ومعاني القرآن وإعرابه للزجّاج والدُر المصون للسّمين الحلبي فضلاً عن كتب معاني القرآن وفي مقدمتها معاني القرآن للفرّاء والأخفش والنحّاس .

ولمّا الكتب النحوية فكان في مقدمتها كتاب سيبويه ، والمقتضب للمبرّد وشرح المفصّل لابن يعيش ، وشرح التصريح للأزهري ، وشرح الكافية لابن الحاجب ، فضلاً عن كتب أخرى يضيق المقام لذكرها ، وفيما يتعلّق بكتب التفاسير فكان تفسير البحر المحيط لأبي حيّان في مقدمة التفاسير التي اعتمدناها في الدراسة وقد أوليناه عناية خاصة لكونه أقرب إلى كتب إعراب القرآن منه إلى كتب التفاسير .

ولأنّ أغلب الآراء التي ذكرت فيه نقلها السفاقسي صاحب كتاب المجيد في إعراب القرآن المجيد ، وكذلك فعل السمين الحلبي في الدُر المصون ، ومن التفاسير التي اعتمدناها تفسير الكشاف للزمخشري والمحرّر الوجيز لابن عطية ، والجامع لإحكام القرآن للقرطبي والتفسير الكبير للرازي فضلاً عن غيرها من التفاسير .

ويضاف إلى ما تقدم كتب ودراسات وبحوث ذات علاقة بموضوعة البحث يضيق المقام لذكرها .

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يقسّم على فصلين يسبقهما تمهيد يعالج المشكلة التي أثيرت حول وقوع (التوهم) في اللغة من عدمه ، وكيف حمل المعربون نصوصاً قرآنية على ذلك فيأتي التمهيد ليعالج هذا الإشكال بالرجوع إلى المعجمات للوقوف على الدلالة الدقيقة لمفهوم (التوهم) ، ولبيان كون (الحمل على التوهم) أوسع من أن يحصر فـــــــــي باب (العطف) .

ثم يأتي الفصل الأول فيتناول بالشرح والتعليق النصوص التي خرّجها أصحاب كتب إعراب القرآن ومعانيه على التوهم ، ويضمّ أربعة مباحث رئيسة:

يتناول المبحث الأول توجيه الأسماء على التوهم ، ويتناول المبحث الثاني توجيه الأفعال على التوهم ، ويتناول المبحث الثالث توجيه الأدوات والحروف على التوهم ، ثم يأتي المبحث الرابع فيتناول توجيه الأساليب على التوهم .

وأمّا الفصل الثاني فيتناول النصوص التي خُرّجت بالعطف على التوهم ، ويضم مبحثين رئيسين : يتناول المبحث الأول التوهم في عطف الأسماء في حالة الرفع والنصب والجر وكذلك عطف الاسم على اسم مغاير له في المعنى .

ويأتي المبحث الثاني من هذا الفصل فيعالج موضوع التوهم في عطف الأفعال ويضم : عطف الفعل على معنى ما تقدم ؛ وعطف الفعل على فعل مغاير في الأعراب ؛ وعطف الفعل على مغاير في الدلالة الزمنية .

ثم ينتهي الفصلان بخاتمة تتناول أهمّ النتائج التي توصل إليها البحث .

وإن كان لكل عمل من صعوبات ، فإنّ الصعوبات التي واجهتها في أثناء انجاز هذه الأطروحة – والحمد لله – كانت أكبر من ندرة المصادر أو قِلّة الدراسة حول موضوعة البحث أو إشكالية المصطلح كما تعوّدنا أن نسمعها من الباحثين .

فالصعوبات التي واجهتها كانت عبارة عن قصة فما إن قدّمت أوراقي لدراسة الدكتوراه حتى فجعت باستشهاد أخي وعلى أثر ذلك تدهورت حالتي الصحية شيئاً فشيئاً حتى بلغت مني الجهد وأنا أكتب هذه الأطروحة فلم استطع تحمل آلام مرضي فاضطررت لإجراء عملية جراحية خارج القطر وما إن تماثلت للشفاء حتى فجعت بإستشهاد أخي الثاني فانهارت حالتي النفسية وحسبت بأنّ نهايتي قد آنت فلم تعد عندي رغبة في شيء وألقيت القلم من يدي واعتكفت في البيت وبقيت على ما أنا عليه لمدة حتى ألهمني الله الصبر فكابرت على جراحي وواصلت الكتابة وأنا أتجرع عند كل صفحة أكتبها مرارة الصبر حتى وصلت إلى نهاية الأطروحة .

وختاماً فإنّي قد بذلت جهدي وأخلصت النيّة للوصول إلى الحقيقة العلمية ، فإن كنت قد أصبت فذلك بفضل الله عليَّ ، وإن كنت جانبت الصواب فحسبي أنّي اجتهدت وبذلت ما في وسعي ، ولا أدّعي الكمال في العمل ، فإنّ الكمال لله وحده ، وإيّاه أسأل التوفيق والسداد والحمد لله رب العالمين .

الباحث

التمهيد

في مصطلح التوهم تعريف وتأصيل

من الحقائق الثابتة أنّ اللغويين من أمثال الخليل والكسائي عندما خرجوا إلى بوادي نجد والحجاز لجمع المادة اللغوية من معينها الصافي كان استقراؤهم للغة ناقصاً، لأنّ " لسان العرب أوسع الألسنة مذهباً وأكثرها ألفاظاً ولا نعلم أنّه يحيط بجميع علمه إنسان غير نبي "[1].وقال أبو عمر بن العلاء: "ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلاّ أقلّه ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير"[2].

وإنّهم في سماعهم للمادة اللغوية لم يقتصروا على اللّغة المشتركة التي عرفت بالفصحى التي كانت لغة الأدباء، بل أقحموا معها اللهجات بصفاتها المتباينة[3]، ولم يفصلوا بين لغة الشعر ولغة النثر مع خصوصية كل منهما.

وعندما جاء النّحاة واستنبطوا قواعدهم مما جمعه اللغويون مختلطاً أو ناقصاً كان من الطبيعي أن يكون لذلك أثر واضح في القواعد التي استنبطوها، فقد وجدوا أنفسهم أمام شواهد فصيحة كثيرة تخالف مذهبهم وتهدم قواعدهم فلجأوا إلى التأويل والتعليل ليردّوا النصوص الخارجة إلى قواعدهم، والذي دفعهم إلى ذلك مشكلة العامل فقد "قام النّحو العربي على فكرة العمل والعامل والمعمول التي يعبّر عنها الإعراب أفضل تعبير، لذلك كان اهتمام البحث النّحوي على مرّ العصور واختلاف الباحثين بالجانب الإعرابي أكثر من الاهتمام بمكونات المعنى النّحوي الأخرى التي تشارك الإعراب في بيان المعنى وإزالة الغموض، ولم يكن اهتمام النّحاة بالإعراب أكثر من غيره من القرائن الأخرى المشاركة في إيضاح المعنى إلاّ نتيجة لطريقة البحث اللغوي التي نظرت إلى المعنى النّحوي من جهة فكرة العامل .."[4].

---

(1) اللّغة والنّحو بين القديم والحديث، عباس حسن، 39.

(2) الخصائص، ابن جنّي، 386/1.

(3) ينظر: من أسرار اللّغة، إبراهيم أنيس، 38 وما بعدها.

(4) النّحو الوصفي من خلال القرآن الكريم، الدكتور محمد صلاح الدين مصطفى، 70.

وقد أدّى هذا الاهتمام البالغ بالإعراب إلى أن يكون النّحو علما يبحث فيه عن أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً، أما تأليف الكلام وتركيبه فقد وكّل به علم المعاني[1].

"وعلى الرغم من أنّ النّحويين قد وضعوا أمامنا هذا المصطلح (الإعراب فرعٌ المعنى) ومضمونه أنّ الإعرابَ متوقف على المعنى والمعنى المقصود هو الذي يحدد المسار اللغوي للإعراب إلّا أنّ عبارة (ظاهرة الإعراب) قد قلبت الوضع رأساً على عقب وأصبح المعنى فرع الإعراب" [2].

ولعلّ من أهم أساليب التأويل التي لجأ النّحاة إليها في تأويل النصوص المخالفة لقواعدهم هو (الحمل على التوهّم) "الذي يتوهّم أبعاداً في النصّ الموجود لا وجود لها فيه، ويسبغ عليه من الخيال صورة تلبّي كلّ ما تحتاج إليه القواعد وتفي بكل ما تفرضه الأحكام، وبهذا الأسلوب تجاوز التأويل كلّ مدى موضوعي وانفلت من كلّ قياس علمي وانطلق النّحاة من خلاله يصحّحون كلّ ما يؤخذ عليهم من قواعد ونصوص معا.." [3].

وقبل أن نعرض لتعريف مصطلح (الحمل على التوهّم) لابدَّ لنا أن نقف على دلالة التوهّم في اللّغة.

فتأتي كلمة (التوهّم) في اللّغة بمعنى: تخيّل الشيء وتمثّله سواء كان في الوجود أم لم يكن، قال زهير في معنى التوهّم:

وقفتُ بها من بعدِ عشرين حجةً فلأياً عرفت الدار بعد توهّم[4]

"يقال: توهّمت الشيء وتفرّستُهُ وتوسّمتُهُ وتبيّنتُهُ بمعنىً واحد" [1].

---

(1) ينظر: نحو التيسير، عبد الستار الجواري، 32.

(2) النّحو الوصفي ، 71.

(3) أصول التفكير النّحوي، علي أبو المكارم، 86.

(4) ينظر: لسان العرب، ابن منظور، 643/12 (وهم)، وبيت زهير في ديوانه، 75.

ووهمت إلى الشيء أهِم وهماً: إذا ذهب قلبك إليه وأنت تريد غيره[2].

وتوهّم بمعنى: ظنّ، وقال أبو البقاء: هو سبق الذهن إلى الشيء[3]؛ وقيل: إنّ التوهّم يجري مجرى الظنون يتناول المدرك وغير المدرك ولا يجوز أن يتوهّم الإنسان ما يمتنع كونه كتوهّم الشيء متحركاً وساكناً في حال واحدة[4].

وهو "إدراك المعنى الجزئي المتعلق بالمعنى المحسوس" [5].

أما تعريف (التوهّم) في الإصطلاح فقد عُرِّف بعدة تعريفات فقيل:

"هو تمثل أو تخيُّل عنصر صوتي أو صرفي بنية الكلمة أو الجملة يقتضي نطقاً معيناً ويجري الكلام عليه، وقد يكون الأمر على خلوّ المركب الصرفي أو النّحوي من هذا العنصر أو ذاك"[6].وقيل: إنّ التوهّم يعني: "مجيء كلمة توهم كلمة أخرى بسبب الإغفال "[7].وقيل: "هو أن يأتي اللفظ على نحو مباين لوجهه الظاهر الذي يوافق سياق الكلام لما يتوهّمهُ المتكلم من وجود عامل أو عدم وجوده فيما مضى من كلامه، ولا ريب أنّ ذلك إنّما يكون في كلام الناس لما يعترِيهم من إنشغال البال وعدم التثبُّت وعدم التركيز"[8].

وحصره بعضهم في باب العطف فذكر: "انَّ التوهّم هو أن يُعطف الاسم على اسم آخر فلا يجريه على لفظه وإنّما يجريه على شيء يقع في مثله كثيراً " [9].

---

(1) م. ن.

(2) ينظر: الكليات، الكفوي، 314.

(3) ينظر: تاج العروس، الزبيدي، 34/ 62 (وهم).

(4) ينظر: الفروق في اللّغة، أبو هلال العسكري، 91.

(5) التعريفات، السيد الشريف الجرجاني، 203؛ وينظر: معجم المصطلحات الفلسفية، جميل صليبا ،582.

(6) مصطلح التّوهم في كتاب سيبويه، د.محمد عبد الوهاب شحاتة، 231 (مقال منشور في مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية) العدد الرابع عشر، 202م.

(7) التحول في التركيب وعلاقته بالإعراب في القراءات السبع، عبد العباس عبد الجاسم أحمد، 65 وما بعدها.

(8) النّحويون والقرآن، بنيان الحسون ، 191.

(9) التوابع في كتاب سيبويه، الدكتور: عدنان محمد سلمان، 158.

إنّ الملاحظ على هذه التعاريف جميعها أنّها لم تكن دقيقة بل غلب عليها الصنعة النّحوية ولم تفلت من عقدة العامل التي أحكمت سيطرتها على مسائل النّحو فكانت جميعاً تفسيراً لعامل غاب وبقي أثره دونما الالتفات إلى جانب المعنى الذي يكمن وراءه سرٌ هذا اللون من التّعبير في ضوء ما تقدّم يمكننا القول إنّ الحمل على التوهّم هو: ضرب من الإيجاز الذي يعمد إليه المتكلم للتّعبير عن معان غزيرة بعبارات قصيرة مع مراعاة أمن اللبس.

إنّ ظاهرة (الحمل على التوهّم) أُسلوب يعمد إليه المتكلم عمداً ليعبِّر به عن معان لا سبيل إليها مع أُسلوب آخر، وليس ناتجاً عن الإغفال أو انشغال البال أو عدم التّركيز كما ذكر بعضهم، لأنّ العربيَّ الفصيح كان على وعي كامل بما يريد فهو صاحب البلاغة والبيان.

ولسنا نتفق مع من ذهب إلى "انَّ ما يُحمل على التوهّم هو دون الكلام المستقيم السويّ الجاري على القويم من أحكام اللّغة"[1]، بل إنّنا نذهب إلى القول بأنّ الحمل على التوهّم أُسلوب فصيح يتمثّل بإهدار بعض القرائن عند تضافر القرائن الدالة على المعنى كـــ(الإعراب والبنية والتضام والرتبة والربط والسياق) فيتكشف المعنى المراد دون أن يختلط به أيّ معنى آخر[2] .

ولعلَّ هذا ما دفع ابن جنّي إلى أن يسميه (شجاعة العربية)[3]، وقد كان محقّاً لأنه خروج على الكلام المعتاد يقصد إليه لجلب انتباه المتكلم وتنشيط فكره.

وقد جعله ابن فارس سنّة في كلام العرب إذ قال: "من سنن العرب التوهّم والإيهام وهو أن يتوهّم أحدهم شيئاً ثم يجعل ذلك كالحق ... وذلك كثير في أشعارهم"[1].

---

(1) النّحويون والقرآن، 191.

(2) ينظر في هذه المسألة: خواطر من تأمل لغة القرآن الكريم،الدكتور: تمام حسان، 57.

(3) ينظر: الخصائص، 360/2.

وعدّه ابن هشام من الأساليب البليغة فقال: "وقع في كلامهم أبلغ من تنزيلهم لفظاً موجوداً منزلة لفظ آخر لكونه بمعناه وهو تنزيلهم اللفظ المعدوم الصالح للوجود بمنزلة الموجود"[2].

إنّ التوهّم باب واسع يكاد يشيع في مسائل اللّغة والنّحو والصرف[3]، والذي يعزّز شيوعه ما ذكره ابن جنّي في الخصائص فقال: "والحمل على المعنى واسع في هذه اللّغة جـداً"[4]

وقال في موضع آخر: "وباب الحمل على المعنى بحرٌ لا ينكش ولا يفثج ولا يؤبى ولا يغرّض ولا يغضغض"[5].

ولا يقتصر باب التوهّم على مسائل العطف كما ذهب إليه أغلب النّحويين كالسّيوطي[6] وابن هشام[7] وأبي حيّان الذي أنكر وقوعه في غير باب العطف فذكر بأنّ التوهّم "من خصائص العطف ولا ينقاس فيه"[8].

ونرى من المناسب ونحن نتحدّث عن ظاهرة التوهّم أن نعرض لمسألة (الغلط) التي تناقلتها بعض الكتب عند حديثها عن التوهّم، فقد استعمل سيبويه مصطلح (الغلط) في موضع (التوهّم) وذلك في موضعين من كتابه ،الأول: في قوله: "واعلم أنّ ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنّهم أجمعون ذاهبون، وإنّك

---

(1) الصاحبي في فقه اللّغة وسنن العرب في كلامها، أبن فارس، 225.

(2) مغني اللبيب، 889.

(3) ينظر: التأويل النّحوي في القرآن الكريم، عبد الفتاح الحموز، 2/ 1168.

(4) الخصائص، 2/ 423.

(5) م.ن، 435/2(ينكش أي لاينتهي ويفثج أي لا يبلغ غوره ويؤبى أي لا ينقطع ويغرّض أي لا ينزح ويغضغض أي لاينقص).

(6) ينظر: الاتقان في علوم القرآن، 4/ 11.

(7) ينظر: مغني اللبيب، 619.

(8) البحر المحيط، 1/ 132.

وزيدٌ ذاهبان وذلك لأنَّ معناه معنى الإبتداء فيرى أنَّه قال: هم كما قال: - ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً- على ما ذكرت لك"[1].

الموضع الثاني: في قوله: "وزعم أبو الخطّاب أنّ ناساً من العرب يقولون: إدعِهِ من دعوت؛ فيكسرون العين كأنّها لمّا كانت في موضع الجزم توهّموا أنها ساكنة إذ كانت آخر شيء في الكلمة في موضع الجزم فكسروا حيث كانت الدال ساكنة لأنه لا يلتقي ساكنان، كما قالوا: رُدِّ يا فتى، وهذه لغة رديئة وإنّما هو غلط كما قال زهير:

بدا لي أنّي لستُ مُدرِكَ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيـــــــاً "[2]

وتوهّم ابن مالك أنّ سيبويه أراد بالغلط الخطأ[3]، فردَّ نسبته الغلط إلى العرب بقوله: "بأنّا متى جوّزنا ذلك زالت الثقة بكلامهم، وامتنع أن نثبت شيئاً لإمكان أن يقال في كل نادر إنَّ قائله غلط"[4].

وقد وقع بعض المحدثين في الخطأ نفسه الذي وقع فيه ابن مالك، فقد ذهب صاحب كتـــاب (إحياء النّحو) إلى تخطئة سيبويه في ذلك إذ قال: "ومع ما نعرفه لسيبويه - رحمه الله - من إجلال يملأ القلب فإنّا هنا نراه قد أخطأ وخطأً صواباً، قد يستطيع أن يرد بعض ما يسمع عن العرب ويسهل عليه أن يخطّئ محدّثاً فيما روى فماذا يصنع بالآية الكريمة لا سبيل إلى التخطئة"[5]

---

(1) الكتاب، 2/ 155.

(2) م ن ، 160/4، والبيت في ديوان زهير، 107.

(3) ينظر: مغني اللبيب، 622.

(4) م . ن.

(5) إحياء النّحو، إبراهيم مصطفى، 70.

ونعت بعضهم ما ذهب إليه سيبويه بـ(العجب المنكر) [1]، وعدَّ إبراهيم أنيس التوهّم من القياس الخاطئ فقال: "ونحن مطمئنون أن نعدّ معظم تلك الأمثلة التي وردت في كتب اللّغة وقيل في تفسيرها (على توهّم كذا) مما نسميه بالقياس الخاطئ" [2].

إنّ مراد سيبويه بالغلط هو التوهّم قال ابن هشام: "ومراده بالغلط ما عبَّر عنه غيره بالتوهّم وذلك ظاهر من كلامه ويوضحه إنشاده للبيت" [3].

وقال أبو حيّان: "ولم يفهم أحد عن سيبويه ما فهمه ابن مالك من أنه أراد حقيقةَ الغلط بل أراد أنّه لم يشترك في الناصب فكأنّه لم يتقدم ناصب البتّة بل ابتدأ الاسم مرفوعاً فأتبعه مرفوعاً" [4].

وذكر صاحب الخزانة كلاما مثل ذلك فقال: "ومراد سيبويه بالغلط التوهّم لا حقيقة الغلط، كيف وهو القائل إنّ العرب لا تطاوعهم ألسنتهم في اللحن والخطأ" [5].

وعلّق السّيوطي على مراد سيبويه من الغلط بقوله: "هو مقصد صواب والمراد أنّه عطف على المعنى أي جوّز العربي في ذهنه ملاحظة ذلك المعنى في المعطوف عليه فعطف ملاحظاً له لا أنّه غلط" [6].

إنّ الذين اعترضوا على سيبويه في نسبته الغلط إلى العرب كانت تنقصهم الدّقة، لأنّ سيبويه نسب إلى العرب (الغلط) وليس (الخطأ) وثمّة فرق شاسع بين

---

(1) ينظر: النّحويون والقرآن، 193.

(2) من أسرار العربية، 44 وما بعدها.

(3) مغني اللبيب، 622.

(4) تعليق الفرائد، الدماميني، ورقة 206 محمد بن أبي بكر الدماميني (ت 873 هـ) مخطوطة مكتبة الأوقاف ببغداد برقم 1216.

(5) خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي 10/ 338.

(6) الإتقان في علوم القرآن 1/ 581.

للكلمتين، فالغلط كما يقول صاحب التاج: "أن تعيا بالشيء فلا تعرف وجه الصواب فيه .... من غير تعمّد"[1].

أمّا الخطأ فكما يقول ابن منظور: هو ضد الصواب، يقال لمن أراد شيئاً ففعل غيره أخطأ، كما يقال لمن قصد ذلك[2].

وقد فرّق أبو هلال العسكري بين الكلمتين تفريقاً دقيقاً إذ قال: "الفرق بين الخطأ والغلط أنّ الغلط هو وضع الشئ في غير موضعه ويجوز أن يكون صواباً في نفسه، والخطأ لا يكون صواباً على وجه... ليس الغلط ما يكون الصواب خلافه بل هو وضع شيء في غير موضعه"[3].

إذن فالغلط هو وضع الشيء في غير موضعه ولا يمكن أن يكون ضدّ الصواب ولأنّ الغلط يمكن أن يكون صواباً في نفسه، وقد كان سيبويه مدركاً لذلك حين نسب الغلط إلى العرب وكان يريد به التوهّم.

إنّ التوهّم كما ذكر في صفحات سابقة هو الظن والتخيّل' وليس معناه الخطأ كما ظن بعضهم[4] ولإيضاح ذلك نسوق بعض الأمثلة من كتب اللّغة التي لا تدع مجالا للشك في أنّ المراد بالغلط التوهّم وليس الخطأ وذلك فيما يأتي:

قال الخليل: "الخرير صوت الماء، وخرير العقاب حفيفها وقد يضاعف إذا توهّم سرعة الخرير في القصب فيحمل على الخرخرة" [5].

فمعنى (توهّم) تخيّل وليس أخطأ كما هو مفهوم من كلام الخليل .

وقال في موضع آخر "السين حرف هجاء يذكّر ويؤنث فمن أنّثَ فعلى توهّم الكلمة ومن ذكرٌ فعلى توهّم الحرف" [1].

---

(1) تاج العروس، 19/ 517 (غلط).

(2) ينظر: لسان العرب 1/ 65 وما بعدها (خطأ) .

(3) الفروق في اللّغة، 45 وما بعدها.

(4) ينظر: إحياء النّحو، 7؛ ومن أسرار العربية،44؛ والنّحويون والقرآن، 193.

(5) العين، 139/4.

فالتوهّم في الموضعين معناه: (التخيّل والتقدير).

وقال ابن منظور: "قالوا صرّ يصرُّ صريراً وإذا خفف الراء و أظهر الحرفين جميعاً تحول الصوت من المدّ إلى الترجيع فضوعف لأنّ الترجيع يضاعف كلّ في تصريف الفعل إذا رجّع الصائت قالوا صرصر وصلصل على توهّم المد" [2] ومراده بالتوهّم التخيّل. وقال صاحب المصباح: "وقالوا أرض قفار على توهّم جمع المواضع لسعتها " [3] أي على تخيّله. فالتوهّم إذن معناه الظن والتخيّل وليس الخطأ وإلاّ لجاز أن يحلّ أحدهما مكان الآخر، ولو بحث الذين فسروه بالخطأ بشيء من الدقة والتأنّي لاتّضح لهم الأمر ولما وقعوا في الخطأ الذي وقعوا فيه.

قال السّيوطي: "وإذا وقع ذلك في القرآن عبّر عنه بالعطف على المعنى لا التوهّم تأدباً"[4]، وبكلام قريب من ذلك قال ابن هشام من قبل[5].

قال صاحب البرهان: "واعلم أنّ بعضهم قد شنّع القول بهذا في القرآن على النّحويين وقال: كيف يجوز التوهّم في القرآن ؟ وهذا جهل منه بمرادهم فإنّه ليس المراد بالتوهّم الغلط بل تنزيل الموجود منزلة المعدوم"[6].

ومن الذين أنكروا وقوعه في القرآن الكريم من المحدثين صاحب كتاب (النّحويون والقرآن) إذ قال: "ويبدو أنّ النّحويين قد تنبّهوا إلى سوء ما بدا لهم حين حملوا بعض ما ورد في القرآن على التوهّم بيد أنّهم لم يرجعوا عمّا وقعوا فيه فينزهون القرآن عن مثل ذلك وإنّما وضعوا للحمل على التوهّم إذا رأوا شيئاً منه في القرآن اسماً آخر ... ولا شكّ أنّ تغيير التسمية لا يغير من حقيقة أنّه حمل على

---

(1) م.ن 303/7.

(2) لسان العرب 91/5 (صرّ).

(3) المصباح المنير الفيومي 511/2.

(4) همع الهوامع، السّيوطي 197/3.

(5) ينظر: مغني اللبيب، 553 .

(6) البرهان في علوم القرآن، الزركشي 4/ 112.

التوهّم فهو كتسميتك الأعمى بالبصير والعليل بالسليم ولا يغيّر ذلك من حقيقة أنّه أعمى ولنّه عليل فهو في حقيقته حمل على التوهّم وإن اختلف اللفظ"[1].

وانطلاقاً من عبارة: (لا مشاحّةَ في الإصطلاح)[2] يمكننا القول: إنّ الحمل على التوهّم كظاهرة أُسلوبية قد وقعت في القرآن الكريم وهو أُسلوب فصيح عمِد إليه القرآن الكريم في بعض المواضع ليعبّر عن عدّة معان بعبارة مختصرة من دون إخلال بالأُسلوب أو تضحية بالمعنى وهو ضرب من الإيجاز الذي هو سمة من سمات القرآن الكريم، ونضم صوتنا إلى صوت من قال: بأنّه يسمّى إذا وقع شيء منه في القرآن الكريم بالحمل على المعنى لأنّ عبارة (التوهّم) لا تليق وجلالة القرآن الكريم[3].

وللتوهّم شرط لجوازه وآخر لحسنه وشرط جوازه صحة دخول ذلك العامل المتوهّم،وشرط حسنه كثرة دخوله هناك[4] ولهذا حسن قول زهير:

بدالي أنّي لستُ مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا[5]

ولم يحسن قول الآخر:

وما كنتُ ذا نَيربٍ فيهم ولا منمشٍ فيهم مُنَمِّلِ[6]

لقلّة دخول الباء على خبرِ كان بخلاف خبري (ليس وما)[7].

---

(1) النّحويون والقرآن، 192.

(2) ينظر: الغرّة المخفية، ابن الخبّاز، 93.

(3) ينظر: همع الهوامع، 197/3.

(4) ينظر: مغني اللبيب، 619.

(5) ينظر: ديوانه، 107.

(6) لمجهول، ينظر: لسان العرب 244/6 (نمش).

(7) ينظر: مغني اللبيب، 619.

الفصل الأول:

الحمل على التوهم

المبحث الأول: توجيه الأسماء على التوهم

المبحث الثاني: توجيه الأفعال على التوهم

المبحث الثالث: توجيه الأدوات والحروف على التوهم

المبحث الرابع: توجيه الأساليب على التوهم

الإهـداء

يا فرحةً لم يكتب لها اكتمــال

ويا حسرة بقيت في القلب تحرقني

إلى روحَي الشهيدين الطّاهرتين شقيقيَّ

عبّاس

وعامر

بأشواقي

وأحزاني

وبكائي المرّ

أولاً: في الاسم المرفوع

1- حمل المبتدأ على وجه غير الوجه الظاهر

ومنه قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ ۖ لَا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا عَلَىٰ شَيْءٍ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ﴾ [إبراهيم / 18]

قيل: إنّ الكلام في هذه الآية محمول على المعنى، لأنّ (الَّذِينَ) هم المخبر عنهم فالقصد إلى (الَّذِينَ) و(مَثَلُ) مقحم والتّقدير: الذين كفروا أعمالهم كرماد، فـ(الَّذِينَ) مبتدأ و(أَعْمَالُهُمْ) إبتداء ثان و (كَرَمَادٍ) خبره والجملة خبر عن (الَّذِينَ)[1].

واعترض السّمين الحلبي على هذا الرأي بحجّة أنّ (مَثَلُ) اسم وزيادة الأسماء ممنوعة، وقد نسب هذا الرأي إلى الكسائي والفرّاء[2]، غير أنّنا لم نجد هذا الكلام لا في معاني الكسائي، ولا في معاني الفرّاء، بل ذكر الفرّاء بأنّه: "اضاف المثل إليهم ... والمثل للأعمال، والعرب تفعل ذلك قال الله ﷻ: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ ...﴾ [الزمر/60]

والمعنى: ترى وجوههم مسودّة وذلك عربي لأنّهم يجدون المعنى في آخر الكلمة فلا يبالون ما وقع على الاسم المبتدأ.."[3].

---

(1) ينظر: مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب، 402/1.

(2) ينظر: الدّر المصون، 258/4.

(3) معاني القرآن، 72/2 وما بعدها .

وذهب الكسائي إلى تقدير مضاف قبل الخبر فقال: "(كَرَمَادٍ)الخبر على حذف مضاف تقديره: مثل أعمال الذين كفروا مثل رماد هذه صفته"[1].

ومذهب سيبويه أنّ (مَثَلُ) مبتدأ خبره محذوف تقديره: فيما يتلى عليكم مثل الذين كفروا [2]، وجملة (أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ) مستأنفة جواب لسؤال مقدّر كأنّه قيل: كيف مثلهم ؟ فقيل: أعمالهم كرماد[3]. وقيل: إنّ (مَثَلُ) مبتدأ، و (أَعْمَالُهُمْ) مبتدأ ثان، و (كَرَمَادٍ) خبر الثاني، والثاني وخبره خبر الأول[4] .

قال ابن عطية: "وهذا عندي أرجح الأقوال وكأنّك قلت: المتحصل مثالاً في النّفس للذين كفروا هذه الجملة المذكورة، وهي أعمالهم كرماد "[5]

وردّ أبو حيّان هذا الرأي بقوله: "وهذا القول الذي رجّحه ابن عطية قاله الحوفي، وهو لا يجوز لأنّ الجملة الواقعة خبراً عن المبتدأ الأول الذي هو (مَثَلُ) عارية عن رابط يعود على (المثل) وليست نفس المبتدأ في المعنى فيستغنى عن الرابط " [6].

وردّ السّمين الحلبي كلام شيخه بقوله: "بل الجملة نفس المبتدأ، فإنّ نفس مثلهم هو نفس أعمالهم كرماد في أنّ كلّا منهما لا يفيد شيئاً ولا يبقى له أثر فهو نظير قولك: (هجّيرَ أبي بكرٍ لا إله إلاّ الله) " [7].

---

(1) معاني القرآن، الكسائي، 172 وينظر: إعراب القرآن، النّحاس، 465.

(2) ينظر: الكتاب، 143/1.

(3) ينظر: الكشّاف، الزّمخشري، 548؛ والدّر المصون 258/4.

(4) ينظر: الدّر المصون، 258/4.

(5) المحرّر الوجيز، 231/3.

(6) البحر المحيط، 404/5.

(7) الدّر المصون، 858/4.

وقيل: إنّ (مثل) مبتدأ و (أعمالهم) بدل منه بدل اشتمال، و (كرماد) الخبر[1]، كقول الزبّاء:

ما للجمال مشيها وئيدا أجندلاً يحملن أم حديدا[2]

ولم يرتض الشِّهاب هذا الرأي[3].

وقال العكبري: "ولو كان في غير القرآن لجاز إبدال (أعمالهم) من (الذين) وهو بدل اشتمال"[4]، يعني أنه كان يقرأ (أعمالهم) مجروراً لكنّه لم يقرأ به[5].

والذي نطمئنّ إليه من هذه الأقوال هو ما ذهب إليه الفرّاء فكلامه أقرب إلى واقع اللّغة منه إلى الصناعة النّحوية، لمّا ما عداه من الأقوال فكانت "محض توجيه للقاعدة النّحوية ومحض إلترام بالصناعة الكلامية إلاّ أنّه على كل حال عبث بالنّص وخروج على المعنى الذي أريد به، وهو بعد ذلك كلّه تضييع لفنيّة الأسلوب لا يغتفر فيه التذرع بالتزام القاعدة التي لم تستكمل أسباب قيامها بالإستقراء الشامل"[6]

2- اقتران خبر المبتدأ بالفاء وهو أمر

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ ﴾ [النور / 2]

---

(1) م ن.

(2) ينظر: المقاصد النّحوية، العيني، 448/2.

(3) ينظر: حاشية الشّهاب على تفسير البيضاوي، 453/5.

(4) التبيان في إعراب القرآن، 766/2.

(5) ينظر: الدّر المصون، 258/4.

(6) نحو القرآن، عبد الستار الجواري، 26.

اتّفق القرّاء السبعة على قراءة (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي) بالرّفع [1] .

وقراءة الرّفع مشكلة عند النّحاة من وجهين:

الوجه الأول: إقتران خبر المبتدأ بالفاء، وإنّما كان هذا مشكلاً عندهم لأنّ الخبر " لمّا كان مرتبطاً بالمبتدأ ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه لم يحتج إلى حرف يربط بينهما، كما لم يحتج الفعل والفاعل إلى شيء من ذلك، ولذلك كان الأصل أن لا تدخل الفاء أو غيرها من أدوات الربط على شيء من خبر المبتدأ، لكن لوحظ أنّ بعض المبتدآت تشبه أدوات الشرط من حيث دلالتها على نوع من العموم وانصرافها إلى المستقبل عادة الأمر الذي أجيز معه اقتران أخبارها بالفاء ... "[2].

كما في هذه القراءة، قال الفرّاء: "ولا ينصب مثل هذا لأنّ تأويله الجزاء ومعنـــــاه – والله أعلم –: من زنى فافعلوا به ذلك ..."[3].

وقال أبو جعفر النّحاس: "والحجّة للرفع أنّه ليس يقصد به اثنان بأعيانهما زنيا فينصب، فلمّا كان مبهما وجب الرفع فيه"[4].

وقال الزّمخشري: "ويجوز أن يكون الخبر (فَاجْلِدُوا) وإنّما دخلت الفاء لكون الألف واللام بمعنى (الذي) وتضمينه معنى الشرط تقديره: التي زنت والذي زني فاجلدوهما"[5].

وكان الأخفش يجيز دخول الفاء في كلّ خبر للمبتدأ ويعدّ الفاء سببيّة، ففي قولنا: زيد أبوك فقم إليه، فإنّ كونه أباك سبب وعلّة للقيام إليه[6].

---

(1) ينظر: البحر المحيط، 393/6.

(2) همع الهوامع، 56/2.

(3) معاني القرآن، 244/2.

(4) إعراب القرآن، 583.

(5) الكشّاف، 717.

(6) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش، 194/1، ورصف المباني، المالقي، 386.

أمّا الوجه الآخر من وجوه الإشكال النّحوي في قراءة الرفع فهو الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ وإنّما كان ذلك مشكلاً عندهم لأنّ التّركيب الإنشائي لا يقع خبراً عن المبتدأ باعتبار نفس معناه، وإنّما باعتبار تعلق معناه بالمبتدأ، لقيام الطلب بالمنشئ لا بالمبتدأ، "فإذا قلــت مثلاً: زيد أضربه، فانّ طلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم وليس حالاً من أحوال زيد إلاّ باعتبار تعلّقه به، وبهذا الاعتبار كانت الجملة خبراً عنه فكأنّه قيل: زيدُ مطلوب ضربه أو مستحقٌ لأن يطلب ضربه"[7].

ولذلك حمل أبو البركات الأنباري الجملة الطلبية في الآية (فَاجْلِدُوا) على معنى جملة خبرية بدعوى أنّ الإنشائية لا تحتمل الصدق والكذب فقال: "وصلح أن يكون – فاجلدوا – خبراً للمبتدأ وإن كان أمراً والخبر ما احتمل الصدق والكذب، لوجهين: أحدهما: أن يكون التّقدير: أقول فاجلدوا، وحذف القول كثير في كلامهم.

والثاني: أن يكون محمولاً على المعنى كأنّه يقول: الزّانية والزّاني كلٌ واحد منهما مستحق للجلد، وكذلك قولك: زيد فاضربه تقديره: أقول أضربه أو مستحق للضرب"[1].

ومذهب ابن السّيد وابن بابشاذ هو اختيار الرّفع فيما كان الطلب فيه دالاً على العموم كما في هذه الآيةَ، أمّا إذا دلّ الطلب على الخصوص فليس فيه إلاّ النصب [2] كما في قولنـــــا: (زيداً اضربه).

قال صاحب (إحياء النّحو): "وهذا الرأي هو الحقّ عندنا، وذلك أنّ فعل الأمر إذا أريد به معنى عام وقع في معنى التشريع وكان حكماً قياسه الخبر وكان الاسم المتقدم متحدثاً عنه حكمه الرفع"[3].

---

(7) الجملة الاسمية، علي أبو المكارم (هامش المؤلف)، 45.

(1) البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري، 191/2.

(2) ينظر: أوضح المسالك الى ألفيّة ابن مالك، ابن هشام، 6/2.

(3) إحياء النّحو، إبراهيم مصطفى، 154.

وقدّر سيبويه محذوفاً في الآية [4] والتّقدير: "مما يُتلى عليكم حكمُ الزّانية والزّاني؛ فحذف المضاف الذي هو (حكم) وأُقيم المضاف إليه مقامه وهو (ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي) وحذف الخبر وهو الجار والمجرور، ثم بعد تمام الجملة استؤنف الحكم وهو (فَٱجۡلِدُوا) فصارت جملة الطلب مستأنفة فلم يلزم الإخبار بالجملة الطلبية وهي (فاجلدوا) عن المبتدأ وهو (ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي)"[5].

واستشهد له بقول الشاعر:

وقائلةٍ خولانُ فانكح فتاتهــم ... وأكرومةُ الحيّين خلوٌ كما هيا[6]

الشّاهد في قوله: (خولان فانكح فتاتهم) فرفع (خولان) على معنى: هؤلاء خــولان، لامتناعه من أن يكون مبتدأ والفاء داخلة على خبره، لأنّه لا يجوز زيد فمنطلق على الإبتداء والخبر[7].

قال الشنتمري: "والقول عندي إنّ رفعه على الإبتداء والخبر في الفاء وما بعدها، لأنّه في معنى المنصوب، إذا قلت: خولان فانكح فتاتهم، والفاء داخلة على فعل الأمر دلالة على تعلّقه بأوّل الكلام، لأنّ حكم الأمر أن يصدّر به، فمن حيث جازت الفاء مع النّصب، جازت مع الرّفع"[1].

---

(4) ينظر: الكتاب، 143/1. و: مشكل إعراب القرآن، 508/2.

(5) شرح التّصريح، الأزهري، 364/2.

(6) ينظر: الكتاب، 139/1، والبيت لمجهول ينظر: المقاصد النّحوية، (بهامش خزانة الأدب طبعة بــــولاق)، 529/2.

(7) ينظر: شرح أبيات سيبويه، المرزباني، 273/1 وما بعدها.

(1) تحصيل عين الذهب، 119، وينظر: الدّر اللوامع، الشنقيطي، 201/1.

(2) التحرير والتنوير، 145/18 .

وقد أجاد ابن عاشور عند تعليقه على هذه الآية بقوله: بأنّ الفاء في (فَاجْلِدُوا) مؤذنة بأنّ ما بعدها في قوّة الجواب وأنّ ما قبلها في قوّة الشرط فالتّقدير: "الزّانية والزّاني مما أنزلت له هذه السورة وفرضت ؛ ولمّا كان هذا يستدعي استشراف السامع كـان الكلام في قوّة: إن أردتم حكمها فاجلدوا كلّ واحد منهما مئة جلدة، وهكذا شأن هذه الفاء كلما جاءت بعدما هو في صورة المبتدأ فإنّما يكون ذلك المبتدأ في معنى ما للسّامع رغبة في استعلام حالــه"(2).

إذن الفاء الواقعة في خبر المبتدأ لا تكون زائدة كما زعم بعضهم وإنّما تأتي لتأدية وظيفة دلالية وهي الإيذان بأنّ المبتدأ في قوّة الشرط وبأنّ الخبر في قوّة الجواب لهذا الشرط الضمني.

ويمكننا القول: إنّ المبتدأ إذا كان خبره جملة طلبية مقترنة بالفاء فإنّه يحمل معنى الشرط وأنّ الجملة الطلبية الواقعة خبراً في قوّة الجواب لهذا الشرط، وإنّما كان هذا الشرط ضمنياً ليدل على معنى آخر فضلاً عن الشرط وهو الثبات والاستقرار، فكما هو معروف في اللّغة أنّ الجملة الاسمية تدل على الثبوت بخلاف الجملة الفعلية التي تدل على التّجدد، وإنّما احتيج إلى معنى الاستقرار والثبات للدلالة على أنّ حدّ الجلد لا يترتب إلاّ إذا واقع الرجل المرأة فعلاً حتى ثبت فيهما الزّنى ووصفا به لا بمجرد الشبهة كالتقبيل والملامسة والنظر ... الخ من الأفعال التي يعبر عنهما بالزّنى مجازاً لأنّها داعية إليها.

"وإنّما صيغ الخبر بصيغة الأمرِ لنوع من التشديد والحثّ على التنفيذ وهو أسلوب عربي صحيح سائغ" (3).

---

(3) إحياء النحو، 156 .

3- رفع الاسم بعلة متوهمة

ومن ذلك:

1- قراءة أبي عبد الرحمن السلمي والحسن البصري: ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾[الأنعام /137]

ببناء الفعل ﴿زُيِّنَ﴾ للمجهول ورفع ﴿قَتْلُ﴾ وجر ﴿أَوْلَادِهِمْ﴾ ورفع ﴿شُرَكَاؤُهُمْ﴾ [1].يكاد يقع الإجماع من أصحاب كتب معاني القرآن وإعرابه على أنّ رفع ﴿شُرَكَاؤُهُمْ﴾ محمول على معنى جواب لسؤال مقدّر، فذكر مكّي بن أبي طالب بأنّ: "من قرأ ﴿زُيِّنَ﴾ بالضم على البناء للمجهول رفع ﴿قَتْلُ﴾ على أنّه مالم يسمّ فاعله، وأضافه إلى (الأولاد) ورفـــع (الشركاء) حملاً على المعنى كأنّه قيل: من زيّنه لهم ؟ فقال: شركاؤهم، وأضيف الشركاء إليهم لأنّهم هم استخرقوها وجعلوها شركاء لله - تعالى الله عن ذلك - فاستخراقهم لها أضيف إليهم"[2].

وذكر النّحاس كلاما مثل ذلك فقال: "﴿شُرَكَاؤُهُمْ﴾ رفع بإضمار فعل لأنّ ﴿زُيِّنَ﴾ يدلّ على ذلك، أي زيّنه شركاؤهم"[3].

وخرّجه سيبويه مثل ذلك فقد ذهب إلى أنّ ﴿شُرَكَاؤُهُمْ﴾ مرفوع بفعل مقدّر، تقديره: زيّنه شركاؤهم؛ فهو جواب لسؤال مقدّر، كأنّه قيل: من زيّنه لهم ؟ فقيل: شركاؤهم، واستشهد له بقول الحارث بن ضرار النهشلي:

---

(1) ينظر: المحتسب في القراءات الشاذة، ابن جنّي، 229/1.

(2) مشكل إعراب القران، 272/1.

(3) إعراب القرآن، 328.

لِيُبكَ يزيدٌ ضارعٌ لخصومةٍ ومختَبِطٌ ممَّا تطيحُ الطوائحُ [1]

الشّاهد فيه هو:"رفع (ضارعٌ) بفعل مقدّر، كأنّه قال بعد قوله: (لِيُبكَ يزيدٌ) ليبكيه ضارعٌ" [2].

ووافق المبرّد كلام سيبويه فقال: "لمّا قال: (قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ) تمّ الكلام، فقال: شركاؤهم على المعنى، لأنّه علم أنّ لهذا التزيين مزيّناً، فالمعنى: زيّنه شركاؤهم" [3].

وقد ارتضى ابن جنّي هذا الوجه ورجّحه فقال: "... فارتفع (الشركاء) بفعل مضمر دلَّ عليه (زُيِّنَ) فهو أذاً كقولك: أُكِلَ اللحمُ زيدٌ، ورُكبَ الفرسُ جعفرٌ، وترفع زيداً وجعفراً بفعل مضمر دلّ عليه هذا الظّاهر، وإيّاك وأن تقول: إنّه ارتفع بهذا الظّاهر لأنّه هو الفاعل في المعنى لأمرين:

أحدهما: إنّ الفعل لا يرفع إلاّ الواحد فاعلاً أو مفعولاً أُقيم مقام الفاعل، وقد رفع هذا الفعل ما أُقيم مقام فاعله وهو (قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ) فلا سبيل له إلى رفع اسم آخر على أنّه هو الفاعل في المعنى ... والآخر أنّ الفاعل عندنا ليس المراد به أن يكون فاعلاً في المعنى دون ترتيب اللفظ وأن يكون اسماً ذكرته بعد (فعَلَ) وأسندته إلى الفاعل ... لكن طريق الرفع في (شُرَكَاؤُهُمْ) هو ما أريتك من إضمار الفعل لترفعه به .... والحمل على المعنى كثير جـــداً ..." [4].

---

(1) ينظر: الكتاب، 288/1، والبيت من شواهد سيبويه.

(2) شرح أبيات سيبويه، 77/1.

(3) المقتضب، 281/3.

(4) المحتسب، 229/1.

كما رجّحه الدّسوقي حين قال: "ولمّا رفع (الشركاء) فمحتمل لكونه خبراً لمحذوف تقديره (هم) أي: المزيّنون، ومحتمل لكونه فاعلاً لمحذوف أي: زيّنه شركاؤهم، وهذا الثاني أولى لأنّه تعضد بقراءة البناء للفاعل"[1].

وذهب قطرب إلى أنّ (شُرَكَاؤُهُمْ) مرفوع على الفاعلية بالمصدر والتّقدير: زُيِّنَ للمشركين أن قتل أولادهم شركاؤهم، كما تقول: حُبِّبَ لي ركوبُ الفرسِ زيدٌ، تقديره: حُبِّبَ لي أن ركِب الفرس زيدٌ[2].

والفرق بين تخريج الجّمهور وتخريج قطرب هو: أنّ تخريج الجمهور يدلّ على أنّ الشركاء مزيّنين للقتل وليسوا قاتلين، أمّا تخريج قطرب فيدلّ على أنّ الشركاء قاتلين ولكنّ ذلك على سبيل المجاز[3].

والذي نطمئن إليه هو الوجه الأول لوقوع الإجماع عليه من أغلب النّحاة ولكونه لا يتعارض مع قراءة العامّة ﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾ من حيث المعنى، فكلتا القراءتين تدلان على أنّ الشركاء مزيّنون وليسوا قاتلين.

2 - قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَيَوْمَ يَقُولُ كُنْ فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْحَقُّ وَلَهُ الْمُلْكُ يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ عَالِمُ الْغَيْبِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام/73]

أجاز أبو جعفر النّحاس أن يكون قوله: (عَالِمُ الْغَيْبِ) صفة لـــ(الَّذِي) في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ﴾ فيما تقدم أي: وهو

---

(1) حاشية الدّسوقي على مغني اللبيب، 1274/2.

(2) ينظر: الدّر المصون، 193/3، والمحتسب، 229/1

(3) ينظر: الدّر المصون، 193/3.

الذي خلق السموات والأرض عالم الغيب [1]، وإلى ذلك ذهب مكّي بن أبي طالب[2]، وأبو البركات الأنباري[3].

واستبعد السَّمين الحلبي هذا الوجه بقوله: "وفيه بعد لطول الفصل بأجنبي"[4].

ويجوز أن يكون مرفوعاً حملاً على المعنى، على تقدير: ينفخ فيه عالم الغيب[5]، كأنّه لمّا قال: "﴿يُنفَخُ فِي الصُّورِ﴾ وقيل له: من ينفخ فيه ؟ قيل: ينفخ فيه عالم الغـــــيب"[6]، ولمّا كان النّفخ في الصُّور بأمره سبحانه لذلك نسب إليه تعالى[7].

ومن ذلك قول الشاعر:

لِيُبكَ يزيدٌ ضارعٌ لخصومةٍ ومختبطٌ ممَّا تُطيحُ الطَّوائحُ [8]

فكأنّه قيل: من يبكيه ؟ فقيل: يبكيه ضارع[9].ويجــوز أن يكون (عَالِمِ) مرفوعاً على أنّه خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هو عالم الغيب[10]وفيما يبدو لنا أن حمل الآية على معنى سؤال مقدّر هو الأنسب لسياق الآية، لأنه لمّا كان الاهتمام

---

(1) ينظر: إعراب القرآن، 315.

(2) ينظر: مشكل إعراب القران، 257/1.

(3) ينظر: البيان، 327/1.

(4) الدّر المصون، 99/3.

(5) ينظر: إعراب القرآن، 315، ومشكل إعراب القران، 257/1، والبيان، 327/1.

(6) مشكل إعراب القران، 257/1.

(7) ينظر: إعراب القرآن، 315.

(8) البيت لمجهول ، ينظر :الكتاب، 288/1.

(9) ينظر: الدّر المصون، 99/3.

(10) ينظر: البيان، 327/1.

منصبا بالحدث بغض النظر عن محدثه لذلك بناه للمجهول للاشارة الى هذا المعنى وفضلا عن ذلك فإنّ في صيغة البناء للمجهول دلالة على حصول ذلك الحدث طواعية، ولكن لمّا كانت للسامع رغبة في معرفة المحدث فلذلك ذكر قوله:(عَالِمُ الْغَيْبِ) لأنّ الحدث يكون بأمره سبحانه.

3 – قوله تعالى: ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ * رِجَالٌ ﴾ [النور/36-37]. في قراءة ابن عامر وأبي بكر ببناء الفعل (يُسَبَّحُ) للمجهول[1].

و (رِجَالٌ) على هذه القراءة مرفوع إمّا بفعل مقدّر لتعذر الفعل إليه وكأنّه جواب سؤال مقدّر كأنّه قيل: من يسبّحه ؟ فقيل: يسبّحه رجالٌ.

وإمّا أن يرتفع على أنّه خبر لمبتدأ محذوف تقديره: المسبّحهُ رجال[2].

"إنّ قوله: (يُسَبَّحُ لَهُ) بمنزلة قولك: يُذهَب بزيدٍ في أنّ الفعل قد أُسند إلى الجار مع المجرور وهما له، وإذا أُسند الفعل إليهما لم يجز أن يرتفع (رِجَالٌ) به، ألا ترى أنّك إذا قلت: ذُهِبَ بزيدٍ لم يكن هنا فاعل، فارتفاع (رِجَالٌ) بفعل آخر وذلك أنّه لمّا قيل: (يُسَبَّحُ لَهُ) علم أنّ هناك مسبِّحاً، فكأنّه قيل: من يُسَبِّحهُ ؟ فجاء الجواب يسبّحه رجال"[3].

وفيما يبدو لنا أن حمل القراءةعلى معنى سؤال مقدّر هو الأنسب لسياق الآية، لأنه لمّا كان الاهتمام منصبا بالحدث بغض النظر عن محدثه لذلك بناه

---

(1) ينظر: النّشر في القراءات العشر، ابن الجزري، 249/2.

(2) ينظر: الدّر المصون، 221/5.

(3) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، 354/1 وما بعدها، وينظر: شرح التصريح، 276/2.

للمجهول للاشارة الى هذا المعنى، ولكن لمّا كان للسامع رغبة في معرفة من هم لذلك ذكر قوله: (رِجَالٌ) لمراعاة حال المتلقي.

4- رفع نعت اسم (إنّ) بعد الخبر

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝ الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾ [يونس/62-63]

قال الفرّاء: " (الَّذِينَ) في موضع رفع لأنّه نعت جاء بعد خبر (إنّ) ... وإنّما رفعت العرب النّعوت إذا جاءت بعد الأفاعيل [أي بعد خبر إنّ] في (إنّ) لأنّهم رأوا الفعل [أي خبر إنّ] مرفوعاً فتوهّموا أنّ صاحبه مرفوع في المعنى، لأنّهم لم يجدوا في تصريف المنصوب اسماً منصوباً وفعله مرفوع، فرفعوا النّعت" (1).

ومراده أنّ اسم (إنّ) لمّا كان أصله الرفع على الابتداء ولذلك عندما نعتوه بالرفع توهّموا هذا الأصل أي عدم ذكر (إنّ) ولذلك رفعوه.

وذهب الكسائي إلى أنّ (الَّذِينَ) نعت للاسم المضمر في خبر (إنّ) إلاّ أنّ الفرّاء لم يرتض هذا الكلام ونعته بالخطأ فقال: وهو خطأ وليس بجائز لأنّ المضـــر لا ينعت بالمظهر(2).

---

(1) معاني القرآن، 471/1 و ما بعدها.

(2) ينظر: م .ن، وإعراب القرآن للنحّاس، 411.

(3) إعراب القران، 411.

(4) ينظر: م.ن .

(5) الدرّ المصون ، 49/4.

(6) ينظر: مشكل إعراب القران ، 348/1.

(7) ينظر: معاني القران، 480/1.

وقد استحسن أبو جعفر النّحاس كلام الفرّاء فقال: "لمّا قوله المضمر لا ينعت بالمظهر فصواب"[3] إلاّ أنّه ذهب إلى أنّ الكسائي يريد البدلية، أي إنّ (الَّذِينَ) مرفوع على أنّه بدل من المضمر، على اعتبار المحــل ولحتجّ لذلك بأنّ الكوفيين لا يأتون بلفظة البدل في كلامهم[4].

"وهذان الوجهان على مذهب الكوفيين لأنّهم يجرون التوابع كلّها مجرى عطف النسق في اعتبار المحل"[5].

وذكر مكّي بن أبي طالب أنّ (الَّذِينَ) في موضع نصب على البدل من اسم (إنّ) وهو (أَوۡلِيَآءَ) أو على (أعني) ويجوز الرفع على البدل من الموضع[6]؛ وأجاز الفرّاء النّصب في (الَّذِينَ) على أنّه نعت لاسم (إنّ) باعتبار اللفظ[7]؛ وقيل: إنّ محلّه الجر بدلاً من الهاء والميم في (عليهم)[8].

وفيما يبدو لنا أنّ ما ذكره الفرّاء في الوجه الأول من أنّ (الَّذِينَ) نعت لاسم (إنّ) هو أقل هذه الوجوه تكلفا وأدلها على المعنى ، فبعدما بيّن الله سبحانه بأنّ أولياءه لا خوف عليهم ولا هم يحزنون،أعقبه بما للسامع رغبة في معرفة من هم هؤلاء أو ما صفتهم،فوصفهم تبارك وتعالى بقوله: ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ ﴾.

---

(8) الدر المصون، 49/4.

ثانياً: في البدل

1- وقوع الاسم المنصوب بدلاً من المجرور

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّنِي هَدَانِي رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ دِينًا قِيَمًا﴾ [الأنعام/161]

قال الزجّاج: "وأمّا نصب (دِينًا) فمحمول على المعنى لأنّه قال: هداني إلى صراط مستقيم، دلّ على عرّفني دينا قيماً"[1]، وذكر أبو حيّان كلاما مثل ذلك[2].

وقيل: إنّه بدل من محل (إِلَى صِرَاطٍ) لأنّ هداني إلى صراط وهداني صراطاً بمعنى واحد، فحمله على هذا المعنى فأبدل (دِينًا) من (صِرَاطٍ)[3].

وذهب بعضهم إلى أنّه منصوب بـ(هَدَانِي) مضمر دلّ عليه (هَدَانِي) المذكور وقيل: إنّه منصوب بتقدير: أعني دينا[4].

وأجاز بعضهم أن يكون مصدراً على المعنى والتّقدير: هداني هداية دين قيّم[5].

وذهب العكبـــري إلى أنّه مفعول ثان لـ (هَدَانِي)[6]، وردّ عليه السّمين الحلبـي وقال: "هو غلط لأنّ المفعول الثاني هنا هو المجرور بـ(إلى) فاكتفى به"[1] وقيل: إنّ (دِينًا) منصوب على الحال من (صِرَاطٍ) لأنّه نكرة موصوفة[2].

---

(1) معاني القرآن وإعرابه، 251/2، وينظر: إعراب القرآن، 334.

(2) ينظر: البحر المحيط، 262/4.

(3) ينظر: مشكل إعراب القران، 279/1، والدر المصون، 227/3.

(4) ينظر: م . ن ، والبيان، 351/1.

(5) ينظر: الدّر المصون، 227/3.

(6) ينظر: التبيان، 355/1.

والرأي الأول هو الذي نطمئن إليه، لأنّنا فيما يبدو لنا أنّ الآية أرادت معنى الفعليـــــن (هدى، وعرّف) فعبّر عنهما بهذا الإيجاز الذي تضيق به قواعد النّحاة، ورائدنا في فهم هذا المعنى هو القرينة السياقية.

2- وقوع الاسم بدلاً من غير جنسه

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمُ يُونُسَ﴾ [يونس/98]، في قراءة من قرأ برفع (قومُ)[3].

ذكر ابن الأنباري: "أنّ قراءة الرفع محمولة على البدل"[4]، وعلى كلامه يكون الاستثناء منقطعاً لأنّ المستثنى ليس من جنس المستثنى منه، كقول الشاعر:

وبلدةٍ ليس بها أنيـــسُ إلاّ اليعافيرُ وإلاّ العيـــسُ[5]

الشّاهد فيه هو قوله: (إلاّ اليعافير) فإنّه استثناء من قوله:(أنيس) على الإبدال، مع أنّه منقطع على لغة بني تميم، وأهل الحجاز يوجبون النّصب في ذلك[6].

وقيل: إنّ الكلام في الآية محمول على المعنى لأنّ المراد من القرية أهلها وإنّ تقدير الكلام: هلّا كان قوم قرية أو قوم نبي آمنوا إلاّ قوم يونس[7].

---

(1) الدّر المصون، 227/3.

(2) ينظر: الجامع لإحكام القرآن، القرطبي، 152/7.

(3) ينظر: الكشّاف، 472 .

(4) البيان، 421/1؛ وينظر: البحر المحيط، 192/5

(5) هذا البيت من شواهد سيبويه التي لم ينسبها إلى قائل؛ ينظر: الكتاب، 319/2، ونسبه العيني إلى العامر بن الحارث المعروف بجران العود؛ ينظر: المقاصد النّحوية، 107/3.

(6) ينظر المقاصد النحوية، 3/ 107.

(7) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، 29/3 وما بعدها.

* المهدوي هو احمد بن عمار أبو العباس المهدوي، المقرئ النّحوي المفسر، كان مقدّماً في القراءات والعربية، توفي سنة 440 هـ، ينظر: بغية الوعاة، السّيوطي، 351/1.

وعلى هذا الوجه يكون الاستثناء متّصلاً لأنّ المستثنى من جنس المستثنى منه لأنّ المراد بالقرية أهلها، وهذا ما أشار إليه أبو حيّان حين قال: "وقالت فرقة: يجوز فيه الرفع وهذا مع اتصال الاستثناء، وقال المهدوي*: والرّفع على البدل من القرية" [1].

وحمل مكّي بن أبي طالب قراءة الرفع على جعل (إلاّ) بمعنى (غير) صفة للأهل المحذوفين في المعنى، ثم تعرب ما بعد (إلاّ) بمثل إعراب (غير) لـــو ظهرت في موضع (إلاّ) [2]، وقد استحسن أبو جعفر النّحاس هذا الوجه وذكر بأنّه ماأحسن ما قيل في تخريج قراءة الرّفع[3] واستشهد له بقول عمرو بن معيكرب[4]:

وكلُّ أخٍ مفارقهُ أخـــوه لعمرُ أبيك إلاّ الفـــــرقدان

وذهب سيبويه إلى أنّ (إلاّ) في الآية ونظيراتها بمعنى (ولكن) وأنّ معنـــــى قولـــــه ﴿إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾ هو: ولكن قوم يونس، وقال: بأنّ هذا الضرب كثير في القرآن[5].

والذي يبدو لنا أنّ الوجه الأول الذي ذهب إليه أبو البركات الأنباري هو الرّاجح من هذه الأقوال، لأنّه أقرب إلى واقع اللّغة، فمن المعروف أنّ بني تميم يجيزون إتباع الاسم الواقع بعد (إلاّ) على البدليّة للمستثنى منه في الاستثناء المنقطع وهو ما كان فيه المستثنى ليس بعضاً من المستثنى منه [6].

---

(1) البحر المحيط، 92/5.

(2) ينظر: مشكل إعراب القران، 354/1.

(3) ينظر: إعراب القرآن، 416 .

(4) ينظر: المقاصد النحوية، 232/2 ،ولم نجده في ديوانه .

(5) ينظر: الكتاب، 325/2،319.

(6) ينظر: معاني النّحو،الدكتور: فاضل السامرائي، 213/2.

فجاءت هذه القراءة على لغتهم، دونما حاجة إلى تلك التأويلات، فعدم التأويل أولى من التأويل ولاسيّما في النّص القرآني.

لقد دلّت قراءتي الرّفع والنّصب (وهي قراءة الجمهور) على معنى التغليظ و التنديم والتّوبيخ لأهل القرى الذين أعرضوا عن دعوة الرسل، فإنّ (لولا) إذا دخلت على فعل ماض كانت مستعملة في التغليظ والتّنديم والتّوبيخ [1].

إلاّ أنّ في قراءة الرفع سرّاً لطيفاً وهو أنّ الله سبحانه قد ميّز قوم يونس ﷺ حين استجابوا لدعوة رسولهم ولم يصرّوا على الضلال ؛ ويأتي ذلك من دلالة الاستثناء المنقطع الذي يحصل حين لا يكون المستثنى جزءاً من المستثنى منه، وقد دلّ في الآية على أنّ قوم يونس ﷺ لم يكونوا جزءاً من أهل تلك القرى الظّالمين لأنفسهم، لأنّهم وعوا دعوة رسولهم فآمنوا ولم يصرّوا على الجهل والضلال، بخلاف أهل القرى الذين أصرّوا على ضلالهم فكان حالهم كحال الجماد الذي لا يفقه شيئاً، ومن هنا كان استعمال لفظة (قَرْيَةٌ) دون (أهل القرى أو أهل قرية) هي المناسبة لهذا المقام، للإشارة إلى أنّ أهل تلك القرى لفرط جهلهم كانوا وكأنّهم القرية نفسها.

3- وقوع الاسم بدلاً من فاعل فعل يتوهّم انحلال المصدر إليه

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ﴾ [النساء/148]

أجاز الزجّاج أن يكون (مَن) في موضع رفع على البدل من المعنى لأنّ معنى الكلام: لا يحبّ الله أن يجهر أحد بالسوء إلاّ من ظلم، فجعل (مَن) بدلاً من (أحد) المقدّر [2].

(1) ينظر: مغني اللبيب، 361 .

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، 112/2، ومشكل إعراب القران، 211/1.

ونسب أبو حيّان هذا الوجه إلى الفرّاء وقال: "وهذا مذهب الفرّاء فإنّه أجاز في: ما قام إلاّ زيد، أن يكون (زيد) بدلاً من أحد"[1].وعلى هذا الوجه يكون الاستثناء منقطعاً.

وذكر السفاقسي بأنّ الاستثناء في الآية متّصل وموضع (مَن) نصب والمستثنى منه محذوف والتّقدير: لا يحب الله أن يجهر أحد بالسّوء إلاّ المظلوم فيجهر[2].

وقيل: إنّ الاستثناء متصل والمستثنى منه (الْجَهْر) وقد حذف المضاف إلى (مَن) والتّقدير: لا يحبّ الله الجهر بالسوء إلاّ جهر من ظُلم[3].

وذكر أبو حيّان: أنّ الاستثناء في الآية على مذهب الجمهور لستثناء مفرّغ وأنّ (مَن) في موضع رفع على أنّه فاعل بالمصدر (الْجَهْر) وقال: "وحسن ذلك كون الجهر في حيّز النفي وكأنّه قيل: لا يجهر بالسوء من القول إلاّ المظلوم"[4].

وذهب الكوفيون الى أنّ (إِلاَّ) في الآية بمعنى الواو[5]، قال أبو البركات الأنباري: "وقـــــول من قال إنّ (إِلاَّ) بمعنى الواو ضعيف وذلك لأنّ الواو للجمع، و(إلاّ) لإخراج الثاني من معنى الأول والأصل ألّا يقام أحدهما مقام الآخر"[7].

---

(1) البحر المحيط، 398/3، وينظر: الدر المصون، 451/2 (ولم نجد مثل هذا الكلام في معاني الفرّاء).

(2) ينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد، 472، أطروحة دكتوراه : عطية احمد محمد. ، بإشراف د. محمد عبداللطيف عبدالكريم.

(3) ينظر: البحر المحيط 398/3.

(4) م . ن.

(6) الانصاف في مسائل الخلاف، 266/1.

(7) التبيان، 272/1.

والظّاهر أنّ الآية محمولة على المعنى فإنّ (مَنْ) قد وقع بدلاً من الفاعل الذي دلّ عليه معنى المصدر (الْجَهْرَ) فإنّه في قوّة (أن يجهر أحد) ولكن أوثر المصدر للدّلالة على كراهة حدث الجهر بالسوء وليس فقط فعله، إذ لو استعمل موضع المصدر الفعل لدلّ المعنى على أن المكروه الفعل وليس بالضرورة الحدث مع الفعل.

4-إيقاع الظرف الماضي بدلاً من الظرف الحاضر

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ [الزخرف/39]

قال السّمين الحلبي: "قد استشكل المعربون هذه الآية ووجهه: أنّ قوله (الْيَوْمَ) ظرف حالي و(إِذْ) ظرف ماض و (يَنفَعَكُمُ) مستقبل لاقترانه بـ (لن) التي لنفي المستقبل، والظّاهر أنّه عامل في الظرفين وكيف يعمل الحدث المستقبل الذي لم يقع بعد في ظرف حاضر أو ماض؟" (1).

فذكر العكبري بأنّ: "الكلام محمول على المعنى، والمعنى: إنّ ثبوت ظلمهم عندهم يكون يوم القيامة، فكأنّه قال: ولن ينفعكم اليوم إذ صحّ ظلمكم عندكم، فهو بدل"(2).

وإلى ذلك ذهب الزّمخشري من قبل فذكر أنّ (إِذْ) بدل من (الْيَوْمَ) وحمله على معنى: إذ تبين وصحّ ظلمكم، ولم يبق لأحد ولا لكم شبهة في أنّكم كنتم ظالمين(3)، ونظير ذلك:

إذا ما انتَسَبنا لم تَلِدْني لَئيمةٌ ... ولم تَجدي مِن أن تُقرّي به بُدّا(4)

---

(1) الدر المصون، 99/6.

(2) التبيان، 1140/2.

(3) ينظر: الكشاف، 991.

(4) البيت لزائد بن صعصعة الفقعسي، ينظر: مغني اللبيب، 26/1.

وقال ابن جنّي في الخصائص: "طاولت أبا علي -رحمه الله- في هذا وراجعته فيه عوداً على بدء، فكان أكثر ما برد منه في اليد أنّه لمّا كانت الدار الآخرة تلي الدّار الدنيا لا فاصل بينهما إنّما هي هذه فهذه، صار ما يقع في الآخرة كأنّه واقع في الدنيا، فلذلك أجري اليوم وهو الآخرة مجرى وقت الظلم وهو قوله: (إِذ ظَّلَمتُمْ) ووقت الظلم إنّما كان في الدنيا فإن لم تفعل هذا وتركته بقي (إِذ ظَّلَمتُمْ) غير متعلّق بشيء، فيصير ما قاله أبو علي إلى أنّه أبدل (إِذ ظَّلَمتُمْ) من اليوم أو كرّره عليه..."[1].

وقال في موضع آخر: "أن تجعل (إِذ) بدلاً من قوله: (ٱلْيَوْمَ) وإلاّ بقيت بلا ناصب وجاز إبدال (إِذ) وهو ماض في الدنيا من قوله: (اليوم) وهو حينئذ حاضر في الآخرة لمّا كان عدم الانتفاع بالاشتراك في العذاب إنّما هو مسبب عن الظلم وكانت أيضاً الآخرة تلي الدنيا بلا وقفه ولا فصل صار الوقتان على تباينهما وتنائيهما كالوقتين المقترنين الدانيين المتلاصقين"[2].

وذكر أبو حيّان أنّ (إِذ) لا يجوز أن يكون بدلاً من (ٱلْيَوْمَ) على بقاء (إِذ) على موضعها من كونها ظرفاً من الزمان، فإنّ جعلت لمطلق الوقت جاز[3].

وقد ردّ السّمين الحلبي عليه بقوله: "لم يعهد في (إِذ) أنّها تكون لمطلق الزمان، بل هي موضوعة لزمان خاص بالماضي كأمس"[4].

(1) الخصائص، 172/2.
(2) م ن ، 159/3 وما بعدها .
(3) ينظر: البحر المحيط، 18/8.
(4) الدر المصون، 99/6.

وقال الحوفي: "(ٱلۡيَوۡمَ) ظرف متعلق بـ(يَنفَعَكُمُ) ولا يجوز تعلق (إِذ) به لأنّهما ظرفا زمان يعني متغايرين في المعنى، تغايراً لا يمكن أن يجتمعا، فلا يصح أن يكون (إِذ) بدلاً من (ٱلۡيَوۡمَ) لذلك التغاير من كون هذا ظرف حال، وهذا ظرف مضي، ولكن تكون (إِذ) متعلّقة بما دلّ عليه المعنى، كأنّه قال: ولن ينفعكم اجتماعكم"[1].

وذكر ابن هشام أنّ (إِذ) للتعليل وأنّ تقدير الآية: ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب لأجل ظلمكم في الدنيا[2].

"و(إِذ) أصله ظرف مبهم للزمن الماضي تفسّره الجملة التي يضاف هو إليها ويخرج عن الظرفية إلى ما يقاربها بتوسع أو إلى ما يشابهها بالمجاز وهو التّعليل، وهي [في الآية] مجاز في معنى التّعليل؛ شبّهت علّة الشيء وسببه بالظرف في اللزوم له" [3].

وذكر السّيوطي أنّ الكلام في الآية محمول على حذف مضاف تقديره: ولن ينفعكم اليوم بعد إذ ظلمتم[4].

والقول بأنّ (إِذ) أفادت معنى التعليل في الآية هو الذي نراه مناسباً لما دلّ عليه من معنى دقيق وهو الإشارة إلى ملازمة ظلمهم لأنفسهم لهم كملازمة الظرف الذي لا يمكن مفارقته.

---

(1) البحر المحيط، 18/8.

(2) ينظر: مغني اللبيب، 113.

(3) التّحرير والتنوير، 215/25.

(4) ينظر: الأشباه والنظائر، 239/3 .

ثالثاً: في المصدر المنسبك

1- نصب المصدر المنسبك بفعل مقدّر ليصح عطف الأمر على النّهي

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلاَّ تُشْرِكُواْ بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [الأنعام/151]

إنّ نظم الكلام في الآية لا يخلو من خفاء، لأنّ (أن) في قول تعالى: (أَلاَّ تُشْرِكُواْ) إن جعلت مصدريّة كانت بياناً للمحرّم بدلاً من (ما) والظّاهر من الآية أنّ المحرّم هو الإشراك، لا نفيه، وأنّ الأوامر بعده معطوفة على (أَلاَّ تُشْرِكُواْ) وفيه عطف الطلب على الخبري[1].

وأجاز الزجّاج في تخريجه أن يكون (أَلاَّ تُشْرِكُواْ بِهِ شَيْئًا) محمولاً على المعنى، لأنّ المصدر المنسبك من (أن) وما في حيّزها منصوب بفعل مقدر والتّقدير: أتل عليكم تحريم الشرك، أو على معنى: أوصيكم بعدم الشرك، لأنّ قوله تعالى: (وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا) محمول على معنى: أوصيكم بالوالدين إحساناً[2].

وأجاز أبو البركات الأنباري أن تكون (أن) وما في حيّزها منصوبة على الإغراء بـــ(عليكم) ويكون الكلام الأوّل قد تمّ عند قوله تعالى: (ربكم) ثم قال: (عَلَيْكُمْ أَلاَّ تُشْرِكُواْ) أي: عليكم ترك الإشراك ؛ فيكون (أَلاَّ تُشْرِكُواْ) في موضع نصب على الإغراء بـــ(عَلَيْكُمْ)[3].

---

(1) ينظر: حاشية الشّهاب، 151/3.

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، 246/2.

(3) ينظر: البيان، 349/1.

وقد ضعّف السّمين الحلبي هذا الوجه لأنّه يفكّك الكلام عن ظاهره ولأنّه لا يتبادر إلى الذهن[1].

وجوّز بعضهم أن تكون (أن) تفسيرية بمعنى (أي) و(لا) نهياً وتقدير الكلام: أي لا تشركوا به شيئاً[2].

وقيل: (أن) وما في حيّزها منصوبة على معنى طرح اللام والتّقدير: " أبيّن لكم الحرام لئلاّ تشركوا به شيئاً"[3].

وقال أبو البركات الأنباري: "ويجوز أن تكون (أَلَّا تُشْرِكُوا) في موضع رفع لأنّه خبر مبتدأ محذوف وتقديره: هو ألاّ تشركوا، ولا زيادة في هذا الوجه"[4].

وقد ردّ ابن الشجري هذا الوجه وقال: "اجاز هذا المعرب أن يكون في موضع رفع على تقدير مبتدأ محذوف، أي: هو ألاّ تشركوا به شيئاً، ولا يصحّ عندي هذان التّقديران [يريد القول بالبدلية والخبرية] إلاّ أن يحكم بزيادة (لا) لأنّ الذي حرّمه الله عليهم هو أن يشركوا به، فإن حكمت بأنّ (لا) للنّفي صار المحرّم ترك الإشراك"[5].

والظّاهر عندنا هو القول بأنّ الكلام في الآية محمول على المعنى فالمصدر المنسبك من (أن) وما في حيّزها منصوب بمعنى فعل دلّ عليه السياق.

---

(1) ينظر: الدّر المصون، 215/3.

(2) ينظر: البيان، 349/1، وأمالي الشجري، 48/1.

(3) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، 245/2، والدّر المصون، 215/3.

(4) البيان، 349/1، وينظر: مشكل إعراب القران، 277/1.

(5) أمالي الشجري، 48/1.

2- توهّم سبك مصدر من غير حرف مصدري

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ [البقرة/21].

ذهب العكبري إلى أنّ المصدر المؤول من (لعلّ) وما في حيّزها متعلق من جهة المعنى بـ(اعْبُدُواْ)، أي: اعبدوه على رجائكم التقوى[1]؛ وإليه مال المهدوي[2]، ورجّحه السفاقسي[3]، فقد توهّموا "مصدراً من (لعلّ) وما في حيّزها، وجعلوا هذا المصدر متعلّقاً بفعل عامل، وهو عندهم معلّل لذلك الفعل لأنّ (لعلّ) بمعنى (كي) ولام التعليل"[4].

وقيل: إنّ (لعلّ) في الآية للترجي بالنسبة إلى المخاطبين أي: أفعلوا ذلك على الرجاء والطمع أن تتقوا، وليست بمعنى (كي) وهي متعلقة بـ(اعْبُدُواْ) وكأنّه قال: إذا عبدتم ربكم رجوتم التقوى[5].

وقيل: إنّها متعلقة بـ(خَلَقَكُمْ)[6].

قال السفاقسي: "والرّاجح تعلّقها بـ(اعْبُدُواْ) لأنّه المقصود بالنداء له، بخلاف (خَلَقَكُمْ) لأنّه أتى به لتمام الموصول لا لإسناد يقتضي الإهتمام به"[7].

---

(1) ينظر: التبيان، 38/1.

(2) ينظر: الدّر المصون، 147/1.

(3) ينظر: المجيد، 149.

(4) التأويل النّحوي في القرآن الكريم، 1181/2.

(5) ينظر: الدّر المصون، 147/1.

(6) ينظر: المحرر الوجيز، 105/1.

(7) المجيد، 149.

وقيل: إنّ جملة (لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) حال من الضمير في (اعْبُدُوا) كأنّه قيل: اعبدوا ربكم راجين أن تنخرطوا في سلك المتقين الفائزين بالهدى[1].

وقد ردّ الشّهاب هذا الوجه لأنّ جملة (لَعَلَّكُمْ) جملة إنشائية، والإنشاء لا يقع حالاً.[2]

ويبدوا أنّ هذا الوجه هو أكثر دلالة على المعنى[3]

3-حمل الجملة الفعلية المصدَّرة بالاستفهام معنى المصدر

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة/6]

ذكر أبو البركات الأنباري في توجيه قوله تعالى: (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ) أنّ (سواء) مبتدأ وجملة (أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ) الخبر، وهو كقولهم: سواء عليَّ أقمت أم قعدت، وقال: "فإن قيل: الجملة إذا وقعت خبراً للمبتدأ، وجب أن يعود منها ضمير إلى المبتدأ، وليس في الجملة الواقعة خبراً للمبتدأ هاهنا ضمير يعود إلى المبتدأ، قلنا: هذا كلام محمول على المعنى، والتّقدير: سواء عليهم الإنذار وتركه... ونظير تنزيل الفعل هنا منزلة المصدر قولهم: (تسمع بالمعيدي خيرٌ من أن تراه) فإنّه منزّل منزلة (سماعك) وإذا تنزّل الفعل في هذا

(1) ينظر: تفسير البيضاوي، البيضاوي، 220/1.

(2) ينظر: حاشية الشّهاب، 17/2.

(3) التأويل النّحوي، 1182/2.

الكلام منزلة المصدر كان (سَوَآءٌ) خبراً مقدماً في المعنى وإن كان مبتدأ في اللفظ"[1].

وذهب العكبري إلى أنّ (سَوَآءٌ) مبتدأ، وجملة (أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ) في موضع الفاعل، وسدّت هذه الجملة مسد الخبر والتقدير: إنّ الذين كفروا يستوي عندهم الإنذار وتركه، وهو كلام محمول على المعنى[2].

وقيل: إنّ جملة (أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ) مبتدأ خبره (سَوَآءٌ) وإنّما صحّ الابتداء بالجملة لأنّها مؤولة مع حرف الاستفهام بالمصدر المعرفة، وجيء بهمزة الاستفهام المعادلة لـــ (أم) لإفادة معنى التسوية[3].

قال أبو حيّان: إنّ هذه الجملة وقعت "مبتدأة وإن لم تكن مصدّرة بحرف مصدري حملاً على المعنى، وكلام العرب منه ما طابق فيه اللفظ المعنى نحو: قام زيدٌ وزيدٌ قائمٌ، وهو أكثر كلام العرب، ومنه ما غلب فيه حكم اللفظ على المعنى ... ومنه ما غلب فيه المعنى على اللفظ"[4].

وذكر ابن يعيش كلاماً مثل ذلك فقال: "الفعل هاهنا في تأويل المصدر والمعنى: سواء عليهم الإنذار وعدم الإنذار، فالإنـــذار وما عطف عليه مبتدأ في المعنى و(سَوَآءٌ) الخبر"[5].

---

(1) البيان، 49/1، وقولهم: (تسمع بالمعيدي ...) مثل من أمثال العرب، ينظر: جمهرة الأمثال، 227/1.

(2) ينظر: التبيان، 21/1.

(3) ينظر: أمالي ابن الحاجب، 267 وما بعدها.

(4) البحر المحيط، 174/1.

(5) شرح المفصل، 93/1.

والى ذلك ذهب الأزهري إذ قال: "فـ (أَأَنذَرْتَهُمْ) مبتدأ وهو في تأويل مصدر، و (أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ) معطوف عليه، و(سَوَاءٌ) خبر مقدم، والتقدير: إنذارك وعدمه سواءعليهم؛ وصحّ الإخباربه عن الاثنين لأنّه في الأصل مصدر بمعنى الاستواء عليهم والمصدر يقع على القليل والكثير"[1].

ومنع بعض النّحاة وقوع جملة (أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ) مبتدأ، و(سَوَاءٌ) خبراً لأنّ ما في حيِّز الاستفهام لا يتقدّم عليه، ولُجيب بأنّ الاستفهام هنا ليس على حقيقته وإنّما جرّدت للتسوية[2].

قال الزّمخشري: "والهمزة و(أم) مجرّدتان لمعنى الاستواء، وقد انسلخ عنهما معنى الاستفهام"[3].

وأجاز العكبري أن يكون (سواء) خبر (إنّ) والمصدر المنسبك من جملة (أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ) معمول له[4].

وقيل: إنّ جملة (لَا يُؤْمِنُونَ) خبر لـ(إنّ) وجملة (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ) جملة اعتراضية وقعت بين إنّ وخبرها، ويكون قد دخلت جملة الاعتراض تأكيداً لمضمون الجملة[5].

والـذي نطمئن إليه هو ما ذكره أبو البركات الأنباري في الوجه الأول أي: أنّ (سَوَاءٌ) مبتدأ وجملة (أَأَنذَرْتَهُمْ...) الخبر وهو في تأويل مصدر وإن كنّا لا

---

(1) شرح التصريح، 528/1.

(2) م.ن .

(3) الكشّاف، 41 .

(4) ينظر: التبيان، 21/1.

(5) ينظر: البحر المحيط، 173/1.

نستبعد قول من قال: بأنّ (سَوَاءٌ) خبر مقدم وجملة (ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ) مبتدأ لتأوّله بالمصدر، لأنّ هذين الوجهين هما أكثر دلالة على المعنى المراد، فإنّ المراد من الآية – والله أعلم – الإخبار عن حال الكافرين وما كانوا عليه من الإصرار على الكفر، وإنّما عبّر عن ذلك بالجملة الفعلية المؤولة بالمصدر للإشارة إلى معنى التجدد والاستمرارية أي: أنهم مصرّون على ضلالهم وإن كرّرت إنذارهم في كل وقت وساعة، ولهذا أوثرت الجملة الفعلية (ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ) دون (إنذارك وعدمه) لما في الجملة الفعلية من الدلالة على التجدّد والتكرار بخلاف الاسمية التي تدل على الثبوت.

4-توهّم إقامة شبه جملة مقام مصدر منسبك من (أن) وما في حيّزها

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَدۡ نَبَّأَنَا ٱللَّهُ مِنۡ أَخۡبَارِكُمۡ﴾ [التوبة/94]

الفعل (نبّأ) يتعدى إلى مُفعولين، ويتعدى إلى ثلاثة (كأعلم) في المعنى والعمل[1]، وذكر السّمين الحلبي أنّ الفعل (نبّأ) في الآية قد تعدى إلى مفعولين: الأول الضمير (نا) في (نَبَّأَنَا) والثاني محذوف، وشبه الجملة (مِنۡ أَخۡبَارِكُمۡ) صفة لهذا المفعول المحذوف، والتّقدير: قد نبّأنا الله جملة من أخباركم[2].

ونُقل عن الأخفش أنّ (من) زائدة، و (أَخۡبَارِكُمۡ) هو المفعول الثاني[3]، وذكر العكبري أنّ (نبّأ) في الآية متعدٍ إلى ثلاثة مفاعيل، أولها (نا) والاثنان

(1) ينظر: حاشية الشّهاب، 622/4.

(2) ينظر: الدّر المصون، 494/3.

(3) م. ن.

الآخران محذوفان تقديرهما: أخباراً من أخباركم مثبتة ؛ و(مِنْ أَخْبَارِكُمْ) تنبيه على المحذوف، "وليست (من) زائدة إذ لو كانت زائدة لكانت مفعولاً ثانياً، والمفعول الثالث محذوف، وهو خطأ، لأنّ المفعول الثاني إذا ذكر في هذا الباب لزم ذكر الثالث"[1].

وقيل: إنّ الفعل (نبّأ) متعد إلى ثلاثة مفاعيل الأول الضمير (نا)، أمّا الثاني والثالث فقد سدّ شبه جملة (مِنْ أَخْبَارِكُمْ) مسدّ هذين المفعولين لأنّه محمول على معنى المصدرية، وأنّ تقديره: أنّكم كذا وكذا[2].

وقد استبعد صاحب كتاب التأويل النّحوي هذا الوجه بقوله: "وهو بعيد متكلّف لا ضرورة إليه" ثم قال: "ولعلّ القول الأول يغنينا عن مثل هذه التكلّفات والتمحّلات التي لا محوّج إليها"[3].

ومراده من القول الأول هو الوجه الذي ذكره السمين الحلبي من أنّ الفعل (نَبَّأَنَا) في الآية متعدٍّ الى مفعولين الأول الضمير (نا) في(نَبَّأَنَا) والثاني محذوف .

وهذا الوجه هو الذي نطمئن إليه لأنه أقلّ هذه الوجوه تكلّفا.

5-توهّم سبك مصدر مضافا إلى اسم آخر باقٍ على خفضه

ومن ذلك قراءة بعض السلف: ﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرِ وَالأُنثَى﴾ [الليل/3]

بجرّ (الذَّكَرِ)[4]، وحكاها الزّمخشري عن الكسائي وقال:" إنّ جرّ (الذَّكَرِ)"على أنّه بدل من محل(مَا خَلَقَ) بمعنى: وما خلقه الله، أي: ومخلوق الله الذكر والأنثى، وجاز إضمار اسم الله لأنّه معلوم لانفراده بالخلق، إذ لا خالق سواه"[1].

---

(1) التبيان، 655/2.

(2) ينظر: حاشية الشّهاب، 622/4.

(3) التأويل النّحوي، 1182/2.

(4) مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع، ابن خالويه، 174.

وذهب الفرّاء إلى أنّ ﴿الذَّكَرِ﴾ مجرور بحرف جر حذف وبقي عمله إذ قال: "فلو خفض خافض في قراءتنا ﴿الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى﴾ يجعل ﴿وَمَا خَلَقَ﴾ كأنّه قال: والذي خلق من الذكر والأنثى"[2].

وذكر مكّي بن أبي طالب بأنّ: " (ما) بمعنى (من) أقسم الله جلّ ذكره بنفسه "[3].

وأجاز أبو حيّان أن يكون ﴿الذَّكَرِ﴾ مجروراً على توهّم مصدر منسبك من (ما) وما في حيّزها مضافاً إليه، فقال: "وقد يخرج على توهّم المصدر، أي: وخلقِ الذكرِ والأنثى، كما قال الشاعر:

تَطُوفُ العُفاةُ بأبوابِـــــهِ	كما طافَ بالبيعةِ الراهبِ

بجرّ (الراهب) على توهّم النطق بالمصدر، أي: كطواف الراهب بالبيعة"[4].

وقد ردّ صاحب كتاب (التأويل النّحوي) كلام أبي حيّان بقوله: "وهو تكلف لا ضرورة إليه"[5].

ويبدو أنّ تخريج أبي حيان كان من أقلّ الوجوه تكلفاً، لأنّه مسموع عن العرب كما في الشاهد المتقدم، وإن كنّا لا نتفق مع أبي حيان في مصطلح (التوهّم) فقد ذكرنا في التمهيد أنّ هذه الظّاهرة إذا وقعت في القرآن الكريم استعمل لهـــا مصطلـــح (الحمل على المعنى) لأنّ التوهّم كمصطلح لا يتناسب مع جلالة القرآن الكريم.

---

(1) الكشّاف، 1206.

(2) معاني القرآن، 270/3.

(3) مشكل إعراب القران، 822/2.

(4) البحر المحيط 477/8؛ وينظر: الدر المصون، 534/6؛ والبيت للأعشى في ديوانه، 239 والرواية فيه: (يطوف العفاة بأبوابه كطواف النصارى ببيت الوثن) وعلى رواية الديوان لا شاهد في البيت.

(5) التأويل النّحوي، 1184.

رابعاً: التوهّم في الاسم الموصول

توهّم اسم موصول مكان آخر

ومن ذلك قراءة ابن السميفع*: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الذِينَ اسْتَوقَدَ نَاراً﴾ [البقرة/17] (1)

إنّ هذه القراءة مشكلة، لأنّ (الذين) جمع والضمير العائد عليه في الصلة مفـــرد (استوقد)، وذكر السفاقسي في تخريجها بأنّ القراءة محمولة على التوهّم المعهود مثله في لسان العرب، توهّم النطق بـــ(من) بدل (الذين) كتوهّم من جزم (بالذي) أنّه نطق بـــ(من) الشرطية، كقول الشاعر:

كذاك الذي يبغ على الناس ظالمـــاً تُصِبْهُ على رغم عواقب ما صنع(2)

وتوهّم اسم موصول مكان اسم آخر، أظهر عند أبي حيان من توهّم الجزم بـــ(الذي) على أنّه (مَن) الشرطية، لأنّ الثاني وقع بين مختلفي الحدّ، وهو إجراء الموصول مجرى اسم الشرط، والأول بين اسمي موصول(3).

وذهب أبو حيّان إلى أنّ إفراد الضمير، وان كان عائداً على جمع لاكتفاءً بالإفراد عن الجمع كما يكتفى بالمفرد الظّاهر عن الجمع، كقول الشاعر:

وبالبَدوِ مِنّا أُسرةٌ يَحفَظُونَنَـــا سِراعٌ إلى الداعي عِظام كراكِرُهُ

أي: كراكرهم(4).

---

* ابن السميفع: هو محمد بن عبدالرحمن اليماني، من أعلام القراءات، ينظر: غاية النهاية، 161/2.

(1) ينظر: الدرّ المصون، 131/1.

(2) المجيد(تح عطية)، 126، والبيت في الدر المصون ، 131/1، ولم نقف على قائله.

(3) التأويل النّحوي، 1171.

(4) ينظر: البحر المحيط، 211/1، والبيت فيه ولم نقف على قائله.

وقيل: إنّ فاعل (استوقد) ضمير عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل نفسه والتّقدير: استوقد هو،أي: المستوقد فيكون كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ﴾ [يوسف/35]، ففاعل (بَدَا) ضمير يعود على المصدر المفهوم من الفعل والتّقدير: هو، أي: البداء المفهوم من الفعل[1].

وعلى هذا الوجه يكون العائد على الاسم الموصول محذوفاً وتقديره: كمثل الذين استوقد لهم المستوقد ناراً [2] وإن لم تستكمل الشروط التي وضعها النّحاة في حذف العائد.

أو أن تكون جملة (استوقد) الواقعة صلة لا عائد فيها لكن عطف عليها جملة (فلمّا أضاءت ...) وفيها عائد على الاسم الموصول، فحصل الربط بذلك العائد المتأخر[3]، واستحسن صاحب (التأويل النّحوي) هذا التوجيه وقال: "وهو أقلّ هذه الأوجه تكلفاً و أكثرها احتراماً لظاهر النص القرآني على ما فيه من توهّم ما يعود عليه الضمير"[4].

وقد ضعّف السّمين الحلبي هذه القراءة وضعّف معها جميع الأوجه التي قيلت في تخريجها[5]، وهو موقف لا يصحّ في قراءات منسوبة إلى رسول الله ﷺ [6]، فقد استشهد النّحاة بأبيات مجهولة تأييداً لقواعدهم، ولاشكّ أنّ الاستشهاد بقراءة وإن لم تكن مشهورة أولى وأثبت من بيت مجهول.

---

(1) م ن .

(2) م.ن.

(3) البحر المحيط 211/1.

(4) ينظر: التأويل النّحوي، 1172.

(5) ينظر: الدّر المصون، 131/1.

(6) ينظر: التأويل النّحوي، 1172.

خامساً: توهّم الاسمية من سياق الكلام

1- توهّم اسم من سياق الكلام ليعود عليه ضمير

ومن ذلك ما قيل في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَا بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ قَالُوا أَتُحَدِّثُونَهُم بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَاجُّوكُم بِهِ عِندَ رَبِّكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة/76]

أجاز العكبري أن تكون (ما) في قوله (بِمَا فَتَحَ اللَّهُ) مصدرية [1].

وعلى هذا الوجه فإنّ الهاء في (به) يكون عائداً علــى مصدر متوهّم من قولــه (أَتُحَدِّثُونَهُم) أو من قوله (فَتَحَ) أي: ليحاجوكم بالتحديث الذي حدّثتموهم، أو بالفتح الذي فتحه الله عليكم[2].

واستبعد أبو حيّان هذا الوجه، وذهب إلى أنّ (ما) في الآية موصولة، والضمير في (بِهِ) عائد إليها[3].

كما استبعد السّمين الحلبي الوجه الذي ذكره العكبري وقال: بأنّ (ما) المصدرية حرف لا يعود عليها ضمير على المشهور إلاّ بتكلف [4].

وأجاز الأخفش وابن السرّاج أن تكون (ما) في الآية مصدرية اسمية فيصحّ عود الضمير عليها، شأنها في ذلك شأن (ما) المصدرية[5].

والقول بأنّ (ما) في الآية موصولة هو الذي نطمئن إليه، لأنّه بعيد عن التكلف.

---

(1) ينظر: التبيان، 80/1.

(2) ينظر: الدّر المصون، 266/1.

(3) ينظر: البحر المحيط، 440/1.

(4) ينظر: الدّر المصون، 266/1.

(5) ينظر: التأويل النّحوي، 1179/2، ومعاني النّحو، 121/1.

2- توهّم اسم من سياق الكلام ليصح وقوع الحال عنه

ومن ذلك ما قيل في الآية: ﴿ وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْآزِفَةِ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَاظِمِينَ ﴾ [غافر/18].

اتّفق المعربون على أنّ ﴿كَاظِمِينَ﴾ منصوب على الحال، لكنّهم اختلفوا في صاحب الحال لأنّ (الْقُلُوبُ) لا يقال لها: ﴿كَاظِمِينَ﴾ فذكروا فيه وجوها:

فذهب الزجّاج إلى أنّ ﴿كَاظِمِينَ﴾ منصوب على الحال، والحال محمولة على المعنى، لأنّ (الْقُلُوبُ) لا يقال لها كاظمة، وإنّما (الكاظمين) لأصحاب القلوب، والمعنى: إذ قلوب الناس لدى الحناجر في حال كظمهم[1].

ورجّح الفرّاء هذا الوجه وقال: "وقوله ﴿كَاظِمِينَ﴾ نصبت على القطع* من المعنى الذي يرجع من ذكرهم في القلوب والحناجر والمعنى: إذ قلوبهم لدى حناجرهم كاظمين ؛ وإن شئت جعلت قطعه من الهاء في قوله (وَأَنذِرْهُمْ) والأول أجود في العربية"[2].

والى ذلك ذهب الزّمخشري فذكر بأنّ ﴿كَاظِمِينَ﴾ منصوب على الحال من أصحاب القلوب على المعنى،لأنّ المعنى: إذ قلوبهم لدى حناجرهم كاظمين عليها[3].

---

(1) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، 279/4.

* القطع: مصطلح كوفي كان الفرّاء يطلقه على الحال؛ ينظر: المصطلح النّحوي، عوض القوزي، 170 .

(2) معاني القرآن، 6/3 وما بعدها.

(3) ينظر: الكشاف، 953.

وقيل: إنّ (كَاظِمِينَ) حال من الضمير (هم) في قوله (وَأَنذِرْهُمْ) وهي حال مقدّرة لأنّهم وقت الإنذار غير كاظمين[1]، واستبعد الفرّاء هذا الوجه ورجّح عليه الوجــه الأول[2].

وذهب ابن عطية إلى أنّ (كَاظِمِينَ) حال، مما أبدل منه قوله: ﴿إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ﴾ أو ممّا تضاف إليه القلوب لأنّ المراد: إذ قلوب الناس لدى حناجرهم، كقوله تعالى: ﴿تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ﴾ [إبراهيم/42]. أراد تشخص فيه أبصارهم[3].

قال السّمين الحلبي: "ظاهر قوله أنّه حال مما أبدل منه قوله (إِذِ الْقُلُوبِ) مشكل لأنّه أبدل من قوله (يَوْمَ الْآزِفَةِ) وهذا لا يصحّ البتّة، وإنّما يريد بذلك ... أن يكون بدلاً من (هم) في (أَنذِرْهُمْ) بدل اشتمال وحينئذ يصح"[4].

وقيل: إنّ (كَاظِمِينَ) منصوب على الحال من القلوب لأنّ المراد أصحابها[5]، وإنّما جمع (كَاظِمِينَ) جمع مذكر سالم، لأنّ القلوب وصفت بالكظم وهو من أفعال العقلاء[6].

---

(1) ينظر: الدّر المصون، 35/6.
(2) ينظر: معاني القرآن، 7/3.
(3) ينظر: المحرر الوجيز، 552/4.
(4) الدّر المصون، 35/6.
(5) ينظر: التبيان، 1117/2.
(6) ينظر: البحر المحيط، 438/7.

وقيل: إنّه نصب على الحال من المضمر في (لدى)[1].

وذهب الحوفي إلى أنّ (الْقُلُوبُ) مبتدأ، و(لَدَى الْحَنَاجِرِ) خبره، و (كَاظِمِينَ) حال من الضمير المستكن فيه[2].

والذي نطمئن إليه هو القول بأنّ (كَاظِمِينَ) حال من أصحاب القلوب على المعنى، فإنّ ذكر القلوب كما يقول الآلوسي يدلّ على ذكر أصحابها فكأنّه قيل: إذ قلوبهم لدى الحناجر كاظمين عليها، وهو مأخوذ من كظم القربة إذا ملّاها، وسدّ فاها، فالمعنى: ممسكين أنفسهم على قلوبهم لئلا يخرج مع النفَس، فإنّ كاظم القربة على الماء ممسكاً عليه لئلا يخرج امتلاءً، وفيه مبالغة عظيمة[3]

3- توهّم اسمين على أنّهما اسم واحد

ومن ذلك ما قيل في الآية:

1- ﴿فَانظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ [البقرة/259]

إنّ الضمير فـــي قوله (يَتَسَنَّهْ) عائد على مفرد، وقد تقدمه شيئان (طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ) وفي تخريجه وجوه:

ذكر العكبري أنّه سكت عن تغيّر الطعام لاكتفاء بذكر تغيّر الشراب لأنّه إذا لم يتغيّر الشراب مع سرعة التغيّر إليه فأن لا يتغيّر الطعام أولى[4].

---

(1) ينظر: التبيان، 230/2.

(2) ينظر: البحر المحيط، 438/7.

(3) ينظر: روح المعاني، 24 /58.

(4) ينظر: التبيان، 210/2.

وذهب السّمين الحلبي إلى أنّ الضمير في (يَتَسَنَّهْ) عائد إلى الشراب فقط، لأنّه أقرب مذكور، ولأنّ هنالك جملة أخرى حذفت لدلالة الثاني عليها، والتّقدير: وانظر إلى طعامك لم يَتَسَنَّهْ وإلى شرابك لم يتسنّه[1].

وأجاز العكبري أن يكون الضمير لـ(ذلك) و(ذلك) يكنّى به عن الواحد والاثنين والجمع بلفظ واحد[2].

وذهب أبو حيّان إلى أنّ الكلام محمول على المعنى، وأنّ الضمير في (يَتَسَنَّهْ) عائد على (الطعام والشراب) وإنّما عاد الضمير إليهما مفرداً لكونهما متلازمين فعوملا معاملة المفرد، ولكونهما في معنى الغذاء، فكأنّه قيل: وانظر إلى غذائك لم يَتَسَنَّهْ[3]؛ ومن ذلك قول الشاعر:

وكأنّ في العينين حَبَّ قَرَنْفُلٍ ... أو سنبلاً كُحِلت به فانهلّـــتِ[4]

وفيما يبدو أنّ الضمير في (يَتَسَنَّهْ) عائد إلى (الشراب) وقد دلّت هذه الجملة على المحذوف من الطعام، فالظّاهر يدلّ على المحذوف ويجعله كالمذكور.

2 – قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [التوبة/34]

هذه الآية كالآية السابقة قد تقدم شيئان (الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ) وعاد الضمير في (يُنفِقُونَهَا) على مفرد، وفي تخريجه وجوه:

---

(1) ينظر: الدر المصون، 625/1.

(2) ينظر: التبيان، 210/2.

(3) ينظر: البحر المحيط، 314/2.

(4) البيت لعلباء بن الأرقم، ينظر: الأصمعيات، 182/1.

ذكر الزجّاج أنّ الكلام محمول على المعنى، ـ الضمير في (يُنفِقُونَهَا) عائد على للمعنى المفهوم من (الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ) وتقدير الكلام: والذين يكنزون الذّهب والفضّة ولا ينفقون المكنوز في سبيل الله ؛ ويجوز أن يكون محمولاً على معنى الأموال، أي: لا ينفقون الأموال .[1]

وقيل: إنّ الضمير في (يُنفِقُونَهَا) عائد على (الْفِضَّةَ) واكتفى بضمير الواحد عن ضمير الآخر[2] "لأنّها أكثر، والناس إليها أحوج، لأنّ الذّهب يعلم منها بالطريق الأولى مع قربها لفظاً" .[3]

قال أبو عبيدة: "والعرب تفعل ذلك، إذا أشركوا بين اثنين قصّروا فخبّروا عن أحدهما استغناء بذلك، وتخفيفاً لمعرفة السامع بأنّ الآخر قد شاركه ودخل معه في ذلك الخبر"[4] ومن ذلك قول الشاعر:

فمَن يكُ أمسى بالمدينة رحله ... فإنّي وقيارٌ بها لغريبُ[5]

وقال حسّان بن ثابت:

إنّ شرخَ الشّبابِ والشَّعَرَ الأسـ ... ـوَدَ ما لم يعاصَ كان جنوناً[6]

ولم يقل: يعصيا[7].

---

(1) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، 359/2، وإعراب القرآن، 386، والدّر المصون، 460/3.

(2) ينظر: المحرر الوجيز، 28/3.

(3) ينظر: حاشية الشّهاب، 563/4.

(4) مجاز القرآن، 102.

(5) البيت لضابئ ابن الحرث البرجمي، ينظر: المقاصد النّحوية، 318/2 .

(6) ينظر: ديوانه، 413.

(7) مجاز للقرآن، 102.

قال ابن عطية: "وسيبويه يكره هذا في الكلام، وقد شبّه كثير من المفسرين هذه الآية بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾ [الجمعة/11] وهي لا تشبهها، لأنّ (أو) قد فصلت (التجارة) عن (اللهو) وحسّنت عود الضمير على أحدهما دون الآخر"[1].

وذهب أبو حيّان إلى أنّ الضمير في (يُنفِقُونَهَا) عائد إلى الذهب لأنّ تأنيثه أشهر[2].

والذي نطمئن إليه هو القول بأنّ الضمير في (يُنفِقُونَهَا) عائد على (الْفِضَّةَ) واكتفى بضميرها عن ضمير الآخر، وإنّ ذلك من سنن العرب في كلامها كما قال أبو عبيدة [3]، وهو أُسلوب يعمدون إليه لإرادة التخفيف، ومع هذا الحذف يبقى السامع مدركاً بأنّ المعطوف عليه مشارك للمذكور داخل معه في ذلك الخبر المراد بوجود قرينة تدلّ على ذلك، وهي قرينة السياق فإنّ المراد من الآية ذمُّ الذين يكنزون الذّهب والفضّة ولا يخرجون نصاب الزكاة منهما، وليس من الفضّة فقط وإن عادت (الهاء) إليها وحدها .

---

(1) المحرر الوجيز، 28/3.

(2) ينظر: البحر المحيط، 39/5.

(3) ينظر: مجاز القرآن، 102.

المبحث الثاني:

توجيه الأفعال على التوهم

أولا: جزم الفعل المضارع في جواب طلب مؤول

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ۝ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ۝ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [الصف/10-12]

ذكر الزجّاج بأنّ الفعلين (يَغْفِرْ)و(يُدْخِلْكُمْ) جُزِما لأنّهما واقعان في جواب الأمر، فإنّ قوله تعالى: ﴿تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون﴾ محمول على معنى الأمر والتّقدير: آمنوا بالله ورسوله وجاهدوا في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم يغفر لكم ذنوبكـم؛ وقال: "والدليل على ذلك قراءة عبدالله بن مسعود: ﴿آمنوا بالله ورسوله﴾"[1].

قـــال أبو البركات الأنباري: "ولولا أنّه في معنى الأمر، وإلاّ لما كان للجزم وجـــه"[2].

وذكر الفرّاء بأنّ الفعل (يَغْفِرْ) جُزِم لأنّه جواب الاستفهام في قوله (هَلْ أَدُلُّكُمْ)[3].

---

(1) معاني القرآن وإعرابه، 131/5، وينظر: مشكل إعراب القران: 731/2، وأمالي ابن الشجري، 259/1.

(2) البيان، 436/2.

(3) ينظر: معاني القرآن، 154/3.

وقد أنكر الزجّاج هذا الرأي وقال: "وقد غلط بعض النّحويين فقال: هـــذا جواب (هَلْ) وهذا غلط بيّن، ليس إذا دلّهم النبي على ما ينفعهم غُفِر لهم، إنّما يغفر الله إذا آمنوا وجاهدوا"[1]، وذكر أبو البركات الأنباري كلاما مثل ذلك[2].

وذكر مكّي بن أبي طالب بأنّ: "(تُؤْمِنُونَ وَتُجَاهِدُونَ) عطف بيان على ما قبله، كأنّه لمّا قال تعالى: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ﴾ لم يعرف المقصود من التجارة، فبيّنها بالإيمان والجهاد، فعلم بذلك أنّ المقصود من التجارة هو الإيمان والجهاد، فيكون على هذا (يَغْفِرْ) جواب الاستفهام، وهو محمول على المعنى، لأنّ المعنى: هل تؤمنون بالله وتجاهدون يغفرْ لكم؛ لأنّه قد بيّن التجارة بالإيمان، والجهاد فهي هما، فكأنّهما قد لفظ بهما في موضع بعـد (هل) فحمل الجواب على ذلك المعنى"[3].

وهذا الذي ذهب إليه المبرِّد من قبل، فقد ذكر بأنّ (تؤمنون بالله) هو بيان للتجارة "فلّما انقضى ذكرها قال: (يَغْفِرْ لَكُمْ) لأنّه جواب بـــ (هل)"[4].

وقد نسب إليه القول الأوّل خطأ، أي القول بأنّ قوله: (يَغْفِرْ) مجزوم بـــ(تؤمنون) لأنّه يحمل معنى (آمنوا) والغريب في الأمر أنّ الذين نسبوا إليه ذلك علماء مشهورون من أمثال أبي حيان[5]، وأبي جعفر النّحاس[1]، ومكّي بن أبي طالب[2]، وابن الشّجري[3]، ولا ندري سبب هذه النسبة.

---

(1) م.ن، 131/5.

(2) ينظر: البيان، 436/2.

(3) مشكل إعراب القران، 731/2، وينظر: أمالي ابن الشجري، 259/1.

(4) المقتضب، 82/2.

(5) ينظر: البحر المحيط، 260/8.

وبعد كلّ ما تقدم يمكننا القول بأنّ الوجه الأول الذي يذهب إلى أنّ (يَغفرِ) مجزوم بـ(تؤمنون) لأنّه بمعنى (آمنوا) من أكثر الوجوه دلالة على المعنى وأقلّها تكلفاً وأنسبها لسياق الآية لأنّ "المقام يقضي بذلك ويوحي به أُسلوب الخطاب، فهو من أوله رفيق رقيق، ألا ترى الاستفهام في جملته المليئة بالرفق، والمحبّة، إنّه لا يناسبها صريح الأمر بحال ولذلك جيء بالفعل المضارع لمعنى الأمر" (4).

ودلالة النظم على الأمر مع أنّ البناء المستعمل هو صيغة المضارع أبلغ من صريح الأمر، وأقوى في تثبيت الأمر في النفس، لما فيه من تأكيد للأمر وإشعار بأنّه ممّا يجب أن يتلقّى بالمسارعة إلى امتثاله(5).

---

(1) ينظر: إعراب القرآن، 967.

(2) ينظر: مشكل إعراب القران، 731/2.

(3) ينظر: أمالي ابن الشجري، 259/1.

(4) نحو القرآن، 101 وما بعدها.

(5) ينظر: قواعد النّحو في ضوء نظرية النظم، سناء الجبوري، 314.

ثانياً: جزم الفعل المضارع بـ(لا) الناهية بعد (أن) على توهّم عدم ذكره

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْاْ إِلَى كَلَمَةٍ سَوَاء بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلاَّ نَعْبُدَ إِلاَّ اللّهَ وَلاَ نُشْرِكَ بِهِ شَيْئاً ﴾ [آل عمران/64]

أجاز الفرّاء الجزم في الفعل (نَعبُدْ و نُشْرِكْ) على توهّم عدم ذكر (أن) فجزم الفعل (نَعبُدْ) بلا الناهية وعطف (نُشْرِكْ) عليه فجزم، وذلك في قوله: "ولو جزمت المعطوف لصلح على التوهّم، لأنّ الكلام مجزوم لو لم تكن فيه (أن) كما تقول: تعالوا لا نقل إلا خيراً"[1].ولم يرتض أبو جعفر النّحاس ما ذهب إليه الفرّاء، بل إنّه ذكر بأنّ: "التوهّم لا يحصل منه شيء، ولكنّ مذهب سيبويه أنّه يجوز في (نَعبُدْ) وما بعده الجزم، على أن تكون (أن) مفسّرة بمعنى (أي) كما قال ﷻ: ﴿أَنِ امْشُوا﴾ [ص/6]، وتكون (لا) جازمة"[2].وإلى ذلك ذهب مكّي بن أبي طالب فقال: "ويجوز أن تكون (أن) بمعنى (أي) مفسرة، على أن تجزم (نَعبُدْ) و(نُشْرِكْ) بـ(لا)"[3].

وقال الزجّاج: "ولو كان (أَلاَّ نَعْبُدَ إِلاَّ اللّهَ) بالجزم لجاز على أن يكون (أن) كما فسّرنا في تأويل (أي) ويكون (أَلاَّ نَعْبُدْ) على جهة النهي، والمنهي هو الناهي في الحقيقة، كأنّهم نهوا أنفسهم"[4].

والذي يبدو لنا أنّ ما ذهب إليه الفرّاء مرجوح بما ذهب إليه جمهور العلماء، لأنّ (أن) جاءت في سياق الآية للإيذان بأنّ ما بعدها هو تفسير لـ(كَلَمَةٍ).

---

(1) معاني القرآن، 220/1.

(2) إعراب القرآن، 206.

(3) مشكل إعراب القرآن، 162/1.

(4) معاني القرآن وإعرابه، 359/1.

ثالثاً: توهّم صرف الفعل المضارع الذي بلفظ الخبر عن الأمر

ومن ذلك ما قيل في الآية: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ﴾ [إبراهيم/31].

اتّفق النّحاة على أنّ الفعل إذا جاء بصيغة الأمر فإنّه يجزم جواباً لذلك الفعل[1]، إلّا أنّ بعض النصوص لم تتسق مع هذه القاعدة كما في هذه الآية الكريمة، فالفعل (يُقِيمُوا) لايستقيم أن يكون جواباً لفعل الأمر (قُل) "لأنّ أمر الله لنبيه بالقول ليس فيه بيان لهم بأن يقيموا الصلاة، حتى يقول لهم النبي ﷺ أقيموا الصلاة"[2].

وذهب الفرّاء في تخريجه إلى أنّ الفعل (يُقِيمُوا) مجزوم بفعل أمر مقدّر وذلك في قوله: "جزمت (يُقِيمُوا) بتأويل الجزاء، ومعناه - والله أعلم - معنى أمر، كقولك: قل لعبد الله يَذهَبْ عنّا، تريد: اذهب عنّا، فجزم بنيّة الجوابَ للجزم وتأويله الأمر"[3].

وهذا مذهب المبرّد في تخريج الآية إذ ذكر بأنّ الفعل (يُقِيمُوا) هو جواب لأمر محذوف تقديره: قل لهم أقيموا يقيموا[4].واستحسن أبو البركات الأنباري هذا الوجه وقال بأنّه أوجه الأوجه[5].ولم يرتض العكبري هذا الذي ذهب إليه الفرّاء ووافقه عليه المبرّد، وقال بأنّه فاسد، لأنّ جواب الشرط على حدّ قوله يجب أن يخالف الشرط إمّا في الفعل أو في الفاعل، أو فيهما، فأمّا إذا كان مثله في الفعل والفاعل فلا، لأنّه لا يصحّ أن يقال: قم تقم[6].

---

(1) ينظر: معاني النّحو، 11/4.

(2) أمالي ابن الشجري، 192/2.

(3) معاني القرآن، 77/2.

(4) ينظر: المقتضب، 84/2.

(5) ينظر: البيان، 59/2.

(6) ينظر: التبيان، 770/2.

وذهب الأخفش[1]، والمازني إلى أنّ (يُقِيمُوا) مجزوم على أنّه جواب (قُل) [8].

واستحسن أبو جعفر النّحاس هذا الوجه وقال: "وهذا قول حسن لأنّ المؤمنين إذا أمروا بشيء قبلوا فهو جواب الأمر"[9].

وهو وجه استبعده مكّي بن أبي طالب وقال: "وفيه بعد لأنّه ليس بجواب له في الحقيقة لأنّ أمر الله لنبيّه ليس فيه أمر لهم بإقامة الصلاة"[2].

وذهب الكسائي وتبعه الزجّاج إلى أنّ (يُقِيمُوا) مجزوم بلام أمر محذوف والتّقدير: ليقيموا[3]، وقد دلّ على حذفها فعل الأمر (قل) [4].

ونسب إلى أبي علي الفارسي القول: بأنّ الفعل (يُقِيمُوا) هو مضارع بلفظ الخبر صرف من لفظ الأمر، ومعناه: (أقيموا)، ولم يلق هذا الوجه قبولاً عند بعضهم وقيل في ردّه: "بأنّه لو كان مضارعاً بلفظ الخبر ومعناه الأمر لبقي على إعرابه بالنون كقوله (هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ) ثم قال: (تُؤْمِنُونَ) والمعنى: آمنوا".[5]

إلّا أنّ أبا علي قد علّل ما ذهب إليه بقوله: "لما كان بمعنى الأمر بني الفعل يعني على حذف النون، لأنّ المراد (أقيموا) وهذا كما بني الاسم المتمكن في النداء في قولك: يا زيدُ، يعني على الضمة لمّا شبّه بـــ(قبلُ وبعدُ)" [6].

---

(1) ينظر: مشكل إعراب القران، 405/1.

(8) ينظر: إعراب القرآن، 467 .

(9) م ن .

(2) مشكل إعراب القران، 405/1.

(3) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، 133/3.

(4) ينظر: الكشاف، 552.

(5) الدر المصون، 270/4، وينظر: دراسات لأسلوب القرآن، محمد عبدالخالق عضيمة، 325/11.

(6) الدر المصون، 270/4.

وذهب ابن عطية إلى أنّ (يُقِيمُوا) جواب لفعل القول لأنّه في الآية بمعنى: بلّغ وأدّ الشريعة يقيموا الصلاة[1]. وقيل: إنّ يقيموا منصوب بـ(أن) مضمرة أي: أن يقيموا، وهي مسألة لا تصحّ عند البصريين إلاّ بعد الفاء أو الواو أو غيرهما[2].

وفيما يبدو لنا أنّ ما ذهب إليه الكسائي والزجّاج من أنّ الفعل (يُقِيمُوا) مجزوم بلام أمر محذوف، هو أقلّ هذه الوجوه تكلفاً وأنسبها لسياق الآية "لأنّ المضارع دال على التجدد، فهو مع لام الأمر يلاقي حال المتلبس بالفعل الذي يؤمر به، بخلاف صيغة (إفعل) فأنّ أصلها طلب إيجاد الفعل المأمور به من لم يكن متلبساً به، فأصل (يُقِيمُواْ الصَّلَاةَ) ليقيموا، فحذفت لام الأمر تخفيفاً" [3]، وفضلاً عن ذلك فإنّ في الاستغناء عن صيغة الأمر المباشر بصيغة المضارع مع حذف لام الأمر دلالة على التلطف بالمؤمنين[4].

وما تقدم ذكره من كلام يمكن أن يقال في الآيتين:

1- قوله تعالى: ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ ۞ وَقُل لِّلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ﴾ [النور/30-31].

2- قوله تعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الجاثية/14].

---

(1) ينظر: المحرر الوجيز، 437/1.

(2) ينظر: المقتضب، 84/2، وشرح المفصل، 246/7.

(3) التّحرير والتنوير، 232/3.

(4) ينظر: معاني النّحو، 19/4.

رابعاً: توهّم فعل أمر موضع الفعل المضارع ليصحّ عطف الإنشاء على الخبر

ومن ذلك ما قيل في الآية: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [البقرة/83]

ظاهر الآية يوحي بأنّه قد عطف الإنشاء (وَقُولُوا) على الخبر (لَا تَعْبُدُونَ) وقد وقع الخلاف بين النّحويين في جواز مثل هذا العطف، فمنعه قوم ومنهم ابن مالك وابن عصفور، وأجازه آخرون ومنهم الصفّار تلميذ ابن عصفور وجماعة[1].

وذكر السّمين الحلبي بأنّه إنّما جاز هذا العطف في الآية، لأنّ الكلام محمول على المعنى، لأنّ قوله: (لَا تَعْبُدُونَ) محمول على معنى النهي، والتّقدير: لا تعبدوا إلا الله وأحسنوا بالوالدين وقولوا للناس حسناً[2].

وهذا ما ذهب إليه أبو البركات الأنباري فذكر بأنّ المراد من قوله (لَا تَعْبُدُونَ) النهي، ولأنّ قبله قول مضمر، وقد رفع الفعل (تَعْبُدُونَ) بعده على الإستئناف والحكاية، فكأنّه قال: قلنا لهم لا تعبدون[3].

وذهب العكبري إلى أنّ الفعل (تَعْبُدُونَ) ارتفع لأنّ التّقدير فيه: بأن لا تعبدوا ؛ فلما حذفت الباء و(أن) لطول الكلام ارتفع الفعل[4]، وهذا كقول طرفة بن العبد:[5]

ألا أيّهذا الزاجري أحضرُ الوَغَى ... وأن أشهدَ اللّذّاتِ هل أنت مُخْلدي

(1) ينظر: شرح الاشموني على ألفية ابن مالك، 180/3؛ والمقاصد النّحوية، 237/1.

(2) ينظر: الدّر المصون، 279/1.

(3) ينظر: البيان، 101/1.

(4) ينظر: التبيان، 83/1.

(5) ديوانه، 32.

وذهب الفرّاء إلى أنّ الكلام محمول على حذف (أن)[1]، وتبعه الزجّاج[2]، إلاّ أنّهما لم يذكرا بأنّ هناك باء محذوفة .وأجاز الفرّاء أن تكون جملة ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾ جوابا لقسم دلّ عليه قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ﴾ لأنّ معناه: أحلفناهم لو قلنا لهم: بالله لا تعبدون[3].

ونسب ابن عطية هذا القول إلى سيبويه[4].

ونقل العكبري عن غيره بأنّ جملة ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾ في موضع نصب على الحال والتّقدير: أخذنا ميثاقهم موحّدين؛ وهي حال مصاحبة لأنّهم كانوا وقت أخذ العهد موحّدين والتزموا الدوام على التوحيد، ويجوز أن تكون حالاً مصاحبة على أن يكون التّقدير: أخذنا ميثاقهم ملتزمين الإقامة على التوحيد[5].وقيل: إنّ الحال محذوفة والتّقدير: أخذنا ميثاقهم قائلين لا تعبدون إلاّ الله ....؛ وحذف القول كثير[6].

والذي نطمئن إليه هو القول الأوّل الذي ذكره السّمين الحلبي لأنّه من أكثر الوجوه دلالة على المعنى المراد من الآية وهو الأمر وإنّما عبّر عنه بصيغة الخبر لأنّ: "مجيء الخبر للأمر أبلغ من صيغة الأمر لأنّ الخبر مستعمل في غير معناه، لعلاقة مشابهة الأمر الموثوق بامتثاله بالشيء الحاصل حتى أنّه يخبر عنه"[7].

وما تقدّم ذكره من كلام يمكن أن يقال في الآية: ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ۝ وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ...﴾ [يونس/104-105].

---

(1) ينظر: معاني القرآن، 53/1.

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، 145/1.

(3) ينظر: معاني القرآن، 54/1.

(4) ينظر: المحرر الوجيز، 172/1.

(5) ينظر: التبيان، 83/1 وما بعدها.

(6) م. ن.

(7) التّحرير والتنوير، 582/2.

خامساً: توهّم فعل ماض موضع الفعل المضارع لتصحيح أصل نحوي

ومن ذلك ما قيل في قراءة طلحة بن سليمان: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء/78].

برفع (يُدْرِكُكُمُ) [1] وهي قراءة مشكلة في عرف النّحاة، لأنّ أداة الشرط قد عملت في فعل الشرط ولم تعمل في الجواب قال العكبري: "وهو شاذ، ووجهه أنّه حذف الفاء"[2].

ونقل السّمين الحلبي هذا الوجه عن المبرّد وقال: "فخرّجه المبرّد على حذف الفاء أي: فيدرككم الموت، ومثله قول الآخر:

يا أقرعُ بنَ حابسٍ يا أقــــرعُ إنّك إن يُصرعْ أخوكَ تُصرعُ.

وهذا تخريج المبرّد "[3].

وهذا ما ذهب إليه ابن جنّي فذكر بأنّ قوله: (يُدْرِكُكُمُ) هو جواب الشرط على إرادة الفاء والتّقدير: فيدرككم الموت، واستشهد على ذلك بقول الشاعر:

مَنْ يفعلِ الحسناتِ اللهُ يشكرُها والشرُّ بالشرِّ عندَ اللهِ مثلانِ.

أي: فالله يشكرها[4].

وذكر بعض النّحويين أنّ حذف الفاء مختصّ بالضرورة[5].

---

(1) ينظر: المحتسب، 193/1.

(2) التبيان، 374/1.

(3) الدّر المصون، 397/2؛ وينظر: المقتضب، 72/2؛ والبيت قائله جرير بن عبدالله البجلي، وقيل: عمرو بن خثارم البجلي، ينظر: المقاصد النّحوية، 430/4.

(4) ينظر: المحتسب، 193/1؛ والبيت لكعب بن مالك في ديوانه، 288.

(5) ينظر: شرح المفصل، 89/4.

وقال السّفاقسي: "وفي توجيه الرفع خلاف، الأصح أنّه على التقديم، والجواب محذوف، وإذا حذف الجواب فلابدّ أن يكون فعل الشرط ماضي اللفظ، وتخريج هذه القراءة على هذا يأباه كون فعل الشرط مضارعاً ؛ قلت: التّقدير أنّه واقع موقع الماضي، فلا نسلّم أنّه يأباه على هذا التّقدير"(1).

وذكر سيبويه وجهاً قريباً من ذلك فذهب إلى أنّ قوله: ﴿يُدْرِككُّمُ﴾ ليس جواباً بالشرط، وإنّما هو دال على الجواب والنيّة به التقديم(2).

وذهب الزّمخشري إلى أنّ قراءة الرفع هذه محمولة على التوهّم، أي: على توهّم الفعل المضارع (تَكُونُوا) ماضياً، والتّقدير عنده: أينما كنتم(3).

وإنّما لجأ الزّمخشري إلى هذا التأويل لأنّ الشرط إذا كان فعله ماضياً وجوابه مضارعاً جاز في المضارع الجزم والرفع(4).

وردّ عليه أبو حيّان: "بأنّ العطف على التوهّم لا ينقاس، لأنّ قوله يؤدي إلى حذف جواب الشرط، ولا يحذف إلاّ إذا كان فعل الشرط ماضياً"(5).

وقال الشّهاب: "وترك توجيه الكشاف بأنّه على توهّم الشرط ماضياً، فيكون كعطف التوهّم لما فيه من التعسّف، إذ شرط التوهّم أن يكون ما يتوهّم هو الأصل، أو ممّا كثر في الاستعمال حتى صار كالأصل " .(6)

---

(1) المجيد(تح عطية)، 401.

(2) ينظر: الكتاب، 68/3، والدّر المصون، 397/2.

(3) ينظر: الكشاف، 248.

(4) ينظر تفصيل ذلك: شرح التصريح، 188/4 وما بعدها .

(5) البحر المحيط، 311/3.

(6) حاشية الشهاب، 310/3.

وفيما يبدو لنا أنّ القياس على هذه القراءة أولى من التمحّل والتخيّل من غير التفات إلى تلك القيود، فينبغي إجازة رفع جواب الشرط المضارع إذا كان فعل الشرط ماضياً أو مضارعاً، وهذا وارد في فصيح كلام العرب، كما في قول الشاعر:

يا أقرعُ بن حابسٍ يا أقــــــرعُ ... إنّك إن يُصرعْ أخوكَ تُصرعُ[5].

---

(5) سبق تخريجه.

المبحث الثالث:

توجيه الأدوات والحروف على التوهم

أولاً: فتح همزة (إن) لعلة متوهمة

وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿ أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَىٰ ﴾ [البقرة/282]

بفتح همزة (أَن) وهي قراءة للجمهور ماعدا حمزة فإنّه قرأها بكسر الهمزة[1].

ذكر الفرّاء: أنّ جملة (أَن تَضِلَّ) شرطية في الأصل و (أَن) فيها هي (إن) الشرطية المكسورة الهمزة، إلاّ أنّ هذا الشرط عندما تقدّم لتصل بما قبله ففتحت همزة (أَن) فصار جوابه مردوداً عليه وأصل الكلام عنده: استشهدوا امرأتين مكان الرجل كي ما تذكّر الذاكرة للناسية إذا نسيت[2].

وقد خطّأ أبو جعفر النّحاس الفرّاء في ذلك وقال: "وهذا القول خطأ عند البصريين، لأنّ (إن) المجازاة لو فتحت انقلب المعنى"[3].

وقيل: إنّ وجه القراءة بالفتح أنّ (أَن) بالفتح في موضع نصب على حذف اللام تقديره: لئلا تضلّ إحداهما، بمعنى: لا تنسى[4].

وهذه اللام المحذوفة هي لام التعليل فإنّها غالباً ما تأتي مع (أن)، والتعليل في هذا الكلام ينصرف إلى ما يُحتاج فيه إلى أن يعلّل لقصد إقناع المكلّفين، إذ ليس في الآية حكم لا تطمئن إليه النفوس إلاّ جعل عوض الرجل الواحد بامرأتين اثنتين فصرّح بتعليله[5].

---

(1) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع، مكّي بن أبي طالب، 320/1.

(2) ينظر: معاني القرآن، 184/1، وإعراب القرآن، 185.

(3) ينظر: إعراب القرآن، 185.

(4) ينظر: الكشف، 320/1، وحجة القراءات، ابن خالويه، 104.

(5) ينظر: التّحرير والتنوير، 109/3 وما بعدها.

فإن قيل: ليس الغرض من استشهاد المرأتين مع الرجل أن تضلّ إحداهما فكيف تقدّر اللام ؟ قال العكبري: "فالجواب ما قاله سيبويه: أنّ هذا الكلام محمول على المعنى، وعادة العرب أن تقدّم ما فيه السبب، فيجعل في موضع المسبب لأنّه يصير إليه، ومثله قولك: أعددت هذه الخشبة أن يميل الحائط فأدعمه بها، ومعلوم أنّك لم تقصد بإعداد الخشبة ميل الحائط وإنّما المعنى: لأدعم بها الحائط إذا مال فكذلك الآية تقديرها: لأن تذكّر إحداهما الأخرى إذا ضلت "[1]، ورجّح النّحاس هذا القول وقال بأنّه من أصحّ الأقوال[2].

وإلى ذلك ذهب أبو حيّان[3]، والزّمخشري[4]، والزركشي[5].

وذهب قسم من النّحاة إلى أنّ (أَن) قد تأتي للتعليل كما في هذه الآية، "والجمهور لا يرون ذلك بل يتأوّلونها، فالبصريون يقدّرون محذوفاً بما يتناسب مع السياق مثل: كراهة أو مخافة ... الخ ، أمّا الكوفيون فيرون أنّها تكون بمعنى (لئلا) "[6].

"والحقّ أنّها تأتي للتعليل وذلك لأنّ ذكرها يؤدي في التّعليل معنى لا يؤدّيه حذفها واستبدال غيرها بها أحياناً"[7]. والقول بأنّ (أَن) للتعليل وأنّ الكلام في الآية محمول على معنى التّعليل وجعل السبب في موضع المسبب لأنّه يصير إليه هو الذي نطمئنّ إليه، لأنّ سائر التّخريجات الأخرى لا تخلو من الضعف.

---

(1) التبيان، 229/1؛ وينظر: الكتاب، 83/3؛ والمقتضب، 215/3.

(2) ينظر: إعراب القرآن، 185.

(3) ينظر: البحر المحيط، 365/2.

(4) ينظر: الكشاف، 159.

(5) ينظر: البرهان في علوم القرآن، 97/3.

(6) معاني النّحو، 292/3 وما بعدها.

(7) م. ن.

ثانياً: وضع (إمّا) موضع (أو)

(إمّا) حرف من حروف العطف على الصحيح، وهذا ظاهر مذهب سيبويه وهي تأتي لأربعة معان، معنيين في الطلب ومعنيين في الخبر، فاللّذان في الطلب هما التخيير كقولك: كل إمّا سمكا و إمّاجبنا؛ والإباحة كقولك: خذ إمّا دينار ذهب وإمّا نصفي دينار ؛ والمعنيان اللذان في الخبر: الشّك والإبهام[1].

وذكر الفرّاء أنّ (إمّا) لا تدخل في الموضع الذي تصلح له (أو) وكذلك (أو) لا تدخل في الموضع الذي تصلح له (إمّا) لكن قد تفعل العرب ذلك على ضرب من التجوّز لتآخيهما في المعنى على التوهّم، فيقولون: عبدالله إمّا جالس أو ناهض، ويقولون: عبدالله يقوم وإمّا يقعد، وفي قراءة أبي: ﴿وإنّا وإيّاكم لإمّا على هدًى أو في ضلال﴾ [سبأ /24] فوضع (أو) في موضع (إمّا) ... وقال آخر:

فيكف بنفس كلّما قلت أشرفت على البُرءِ من دهماءَ هيضَ اندما لُها.
تهاضُ بدارٍ قد تقادمَ عهدها وإمّا بأمواتٍ ألمَّ خيالها.

فوضع (وإمّا) في موضع (أو)؛ وهو على التوهّم إذا طالت الكلمة بعض الطول أو فرّقت بينهما بشيء يجوز التوهّم[2].

وقد وافق جماعة من النّحويين ما ذهب إليه الفرّاء، فذكر ابن الناظم: أنه قد يستغنى عن (إمّا) وعن الواو بـ(أو)[3]، وذكر ابن مالك كلاماً مثل ذلك[4].

---

(1) ينظر: رصف المباني، 100 وما بعدها.

(2) معاني القرآن، 389/1 وما بعدها؛ والبيتان للفرزدق في ديوانه، 71/2. والرواية فيه:

فكيف بنفسٍ كلّما قلتُ أشرفت على البرء من حوصها هيض إندمالها

(3) ينظر: شرح ابن الناظم لألفية ابن مالك، ابن الناظم، 381.

(4) ينظر: شرح التسهيل، 224/3.

قال الفرّاء: "وهو على التوهّم إذا طالت الكلمة بعض الطول أو فرّقت بينهما بشيء هناك يجوز التوهّم كما تقول: أنت ضارب زيد ظالماً وأخاه، حين فرّقت بينهما بـ(ظالم) جاز نصب الأخ وما قبله مخفوض"(1) وجعل منه قوله تعالى: ﴿يَا ذَا الْقَرْنَيْنِ إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾ [الكهف/86]، وقوله تعالى: ﴿إِمَّا أَنْ تُلْقِيَ وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَى﴾ [طه/65]

ولم يرتض صاحب الخزانة ما ذهب إليه الفرّاء ومن وافقه وقال: "وما قاله غيره أجود لأنّه حمل على الكثير الشائع"(2).

ثالثاً: توهّم وضع حرف مكان آخر ليصح تسلط العامل على معموله

ومن ذلك ما قيل في الآية: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ [النساء/58].

إنّ (إِذَا) ظرف لابد له من عامل يعمل فيه، فذكر العكبري أنّ العامل فيه فعل محذوف تقديره: يأمركم أن تحكموا إذا حكمتم، و(أَنْ تَحْكُمُوا) المذكورة جملة مفسّرة للمحذوف لا محل لها، والمحذوف مفعول (يَأْمُرُكُمْ) .(3)

ونسب إلى الفرّاء القول بأنّ العامل في (إِذَا) هو الفعل (تَحْكُمُوا)(4)؛ ولم يرتض السّمين الحلبي هذا القول، وذكر بأنّ ذلك ممتنع وإن كان المعنى عليه، لأنّ

---

(1) معاني القرآن، 390/1.

(2) خزانة الأدب، 78/11.

(3) ينظر: التبيان، 366/1.

(4) ينظر: البحر المحيط، 289/3 (ولم نجد مثل هذا الكلام في معاني القرآن).

معمول الصلة لا يتقدّم عليه عند البصريين، وأمّا الكوفيون فيجيزون ذلك[1] ، واستشهدوا على جوازه بقول الراجز:

ربّيته حتـــى إذا تمعـــــــددا كان جزائي بالعصا أن أجلدا[2]

وقول الآخر:

وشفاءُ غيّكَ خابراً أن تسألي[3]

وقيل: إنّ العامل في (إِذَا) للفعل (يَأۡمُرُكُمۡ)؛ واعترض عليه بأنّ ذلك ممتنع، لأنّ الأمر ليس واقعاً وقت الحكم[4].،

ونقل السفاقسي أنّ جملة (أَن تَحۡكُمُوا) معطوفة على (أَن تُؤَدُّوا) وقد فصل بين العاطف والمعطوف بالظرف (إذا)[5]، والتّقدير: إنّ الله يأمركم أن تؤدّوا الأمانات إلى أهلها، وأن تحكموا بالعدل إذا حكمتم بين الناس ؛ قيل: "وهي مسألة قائمة على التوهّم" [6].

والذي نطمئن إليه هو القول بأنّ العامل في (إذا) هو الفعل (تحكموا) لأنّه أقلّ هذه الوجوه تكلفاً "من غير التفات إلى منع النّحويين تقدّم معمول صلة الموصولات عليها والنصّ القرآني يهدم هذا الصرح" [7].

---

(1) ينظر: الدّر المصون، 380/2؛ وينظر: شرح الكافية، الرضي، 150/3.

(2) هذا الرجز لا يعرف قائله، ينظر: المقاصد النّحوية، 410/4.

(3) البيت لربيعة بن مقروم، وصدره: (هلّا سألتِ وخيرُ قومٍ عندَهُمُ) ينظر: خزانة الأدب،8/ 433 .

(4) ينظر: الدّر المصون، 380/2.

(5) ينظر: المجيد(تح عطية)، 381.

(6) التأويل النّحوي، 1175/2.

(7) م.ن .

رابعاً: حمل حرف الجر على الزيادة

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّغْنُونَ عَنَّا مِنْ عَذَابِ اللَّهِ مِن شَيْءٍ﴾ [إبراهيم/21]

ذكر العكبري: أنّ قوله تعالى (مِنْ عَذَابِ اللَّهِ) في موضع نصب على الحال، لأنّه في الأصل صفة لـــ(شَيْءٍ) ولأنّ أصل الكلام: هل أنتم مغنون عنّا من شيء من عذاب الله[1].

ولم يرتض أبو حيّان هذا التخريج، لأنّ (مِنْ) في (مِنْ عَذَابِ اللَّهِ) بيانيّة، والبيانيّة على حدّ زعمه لا تتقدم على ما تبيّنه[2]، وردّ عليه الشهاب بقوله: "و الأصحّ جوازه، وإنّما يفوت بتقديمه كونه صفة، لا بياناً، وإنّما تقدم الحال على صاحبها المجرور وإنّ منعه بعض النّحاة فقد جوّزه كثير كابن كيسان وغيره، فيكفي مثله سنداً"[3].

وذهب العكبري إلى أنّ قوله تعالى: (فَهَلْ أَنتُم مُّغْنُونَ...) محمول على المعنى، لأنّ (مُّغْنُونَ) محمول على معنى (تمنعون) والتّقدير: هل تمنعون عنا شيئاً[4].

و(مِنْ) في (مِن شَيْءٍ) لاستغراق الجنس، زائدة للتوكيد، وإنّما كانت زائدة لدخولها على نكرة في سياق الاستفهام[5].

---

(1) ينظر: التبيان، 767/2.

(2) ينظر: البحر المحيط، 407/5.

(3) حاشية الشهاب، 457/5.

(4) ينظر: التبيان، 267/2.

(5) ينظر: البحر المحيط، 407/5.

وقيل: إنّ (شَيۡءٍ) واقع موقع المصدر، أي: غناءً، فيكون (مِنۡ عَذَابِ) متعلقاً بـ(مُّغۡنُونَ)[1].

وأجاز الزّمخشري أن تكون (مِنۡ) في الموضعين معاً للتبعيض، والتّقدير: بعض شيء هو بعض عذاب الله[2].

واعترض عليه أبو حيّان: وقال بأنّ ذلك يقتضي إبدال عام من خاص لأنّ (مِن شَيۡءٍ) أعمّ من قوله (مِنۡ عَذَابِ اللَّهِ) وإن عنى بشيء شيئاً من العذاب فيؤول المعنى إلى ما قدّر وهو بعض بعض عذاب الله، وهذا لا يقال، لأنّ بعضيّة الشيء مطلقة فلا يكون لها بعضُ[3].

خامساً: توهّم الحرف الذي قبل الأخير في الكلمة على أنّه الأخير

ومن ذلك قراءة السلمي•: ﴿ أَلَمۡ تَرۡ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَارِهِمۡ ﴾ [البقرة/243] و ﴿أَلَمۡ تَرۡ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالۡأَرۡضَ بِالۡحَقِّ ﴾ [إبراهيم/19]. بإسكان الرّاء من (تَرۡ)[4].

وقيل في تخريجها ثلاثة أوجه:

---

(1) ينظر: التبيان، 267/2.

(2) ينظر: الكشاف، 549.

(3) ينظر: البحر المحيط، 407/5.

• هو أبو عبدالرحمن السلمي مقرئ الكوفة، واسمه عبد الله بن حبيب بن ربيعة ولد في حياة الرسول ﷺ وأخذ القراءة من عثمان وعلي وابن مسعود ﷺ وتوفي سنة 74هـ . ينظر: معرفة القرّاء، الذهبي ، 52/1 وما بعدها .

(4) المحتسب، 128/1 .

الوجه الأول: إن الرّاء سكّنت على توهّم أنّها آخر الكلمة، فسكّنها للجزم، كقول الراجز:

قالت سُليمى اشترْ لنا سَويقا   واشترْ فعجّل خادماً لبيقا[1]

قال أبو حيّان: "إنّ (ترى) حذفت العرب ألفها في قولهم: قام القوم ولو ترْ ما زيد، كما حذفت ياء (لا أبالي) في (لا أبال) فلمّا دخلت الجازم تخيّل أن الرّاء هي آخر الكلمة فسكّنت للجازم، كما قالوا في لا أبالي: لم أبل، تخيّلوا اللام آخر"[2].

الوجه الثاني: قيل هي لغة قوم لم يكتفوا في الجزم بحذف حرف العلة[3].

الوجه الثالث: وقيل: أُجري الوصل مجرى الوقف [4].

وقد استحسن السّمين الحلبي هذا الوجه وقال بأنّه أولى من غيره[5].

وجعله صاحب (التّأويل النّحوي) من التوهّم فقال: "وهــو عندي بابه التوهّم، توهّم الوقف في حال الوصل"[6].

والذي يبدو لنا أنّ الوجه الثاني هو الوجه الأصحّ، لما تقدم في التمهيد من أنّ استقراء اللغويين لم يشمل جميع قبائل العرب، وإنّما اقتصر على قبائل معينة، وترك ما دونها من القبائل، وربّما تكون هذه القراءة جاءت على لغة تلك القبائل التي لم تطلها أيدي اللغويين، أو أهملوها لقلتها أو ندرتها.

---

(1) ينظر: الدر المصون، 593/1، والبيت فيه وهولرجل من كندة يقال له: العذّافة، ينظر: لسان العرب، 25/6، و78/10 مادة :(خردق) ، والرواية فيه: قالت سليمى اشتر لنا دقيقا واشتر شحيما تتخذ خرديقا.

(2) البحر المحيط، 406/5.

(3) ينظر: الدر المصون، 593/1.

(4) ينظر: البحر المحيط، 258/2، والدر المصون، 593/1.

(5) ينظر: الدر المصون، 593/1.

(6) التأويل النّحوي، 1183/2.

المبحث الرابع:

توجيه الأساليب على التوهم

أولاً: التوهّم في أسلوب الشرط

1- توهّم الشرط من الجملة الاستفهامية

ومن ذلك ما قيل في قوله تعالى: ﴿قُلۡ أَتَّخَذۡتُمۡ عِندَ ٱللَّهِ عَهۡدٗا فَلَن يُخۡلِفَ ٱللَّهُ عَهۡدَهُۥٓۖ أَمۡ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [البقرة/80].

إنّ الظاهر من الآية أنّ الفاء في قوله: (فَلَن يُخۡلِفَ ٱللَّهُ عَهۡدَهُۥٓ) واقعة في جواب الاستفهام في قوله: (أَتَّخَذۡتُمۡ)؛ وذهب العكبري إلى أنّ قوله (فَلَن يُخۡلِفَ ٱللَّهُ عَهۡدَهُۥٓ) معمول لقول محذوف، والتّقدير عنده: فيقولوا لن يخلف الله عهده[1].

وذهب ابن عطية إلى أنّ جملة (فَلَن يُخۡلِفَ ٱللَّهُ عَهۡدَهُۥٓ) جملة اعتراضية[2].

على أنّ (أم) معادل لقوله: (أَتَّخَذۡتُمۡ عِندَ ٱللَّهِ عَهۡدٗا) فصار قوله: (فَلَن يُخۡلِفَ ٱللَّهُ عَهۡدَهُۥٓ) بين المتعادلين، والتّقدير: أيّ هذين واقع ؟ اتخاذكم العهد أم قولكم على الله ما لاتعلمون؟[3].

ونقل صاحب (التأويل النّحوي) بأنّ الاستفهام في قوله: (أَتَّخَذۡتُمۡ) متوهّم فيه الشرط، وردّه بأنّه لا ضرورة إليه[4].

وكلامه يوحي بأنّه نقله عن أحد العلماء، غير أنّه لم ينسبه لأحد، ولم نجد فيما راجعناه من كتب أنّ أحداً من العلماء قد قال بهذا الوجه.

---

(1) ينظر: التبيان، 82/1.

(2) ينظر: المحرر الوجيز، 17/1.

(3) ينظر: الدّر المصون، 272/1.

(4) ينظر: التأويل النّحوي، 1185/2.

ولعلّه يريد ما ذهب إليه أبو حيّان حين قال: "هذه الجملة [(فَلَن يُخۡلِفَ ٱللَّهُ عَهۡدَهُۥٓ)] جواب الاستفهام الذي ضمّن معنى الشرط "[1]، فيفهم من هذا الكلام أنّه يريد التوهّم، فإن كان كذلك فنظن أنّ في ذلك شيئا من التكلف لأنّ التضمين ليس بابه التوهّم وإنّما هو من الحمل على المعنى الذي يضم التوهّم والتضمين وتذكير المؤنّث وتأنيث المذكّر وخطاب الجمع بالواحد والعكس...[2]، ثم إن تضمين الاستفهام والتمني والأمر والنهي معنى الشرط مسألة خلافية مشهورة[3].

وذهب الزّمخشري إلى أنّ في الكلام شرطا مقدّرا، وأنّ قوله: (فَلَن يُخۡلِفَ ٱللَّهُ عَهۡدَهُۥٓ) متعلّق بمحذوف على أنّه جواب الشرط، والتّقدير: إن اتخذتم عند الله عهداً فلن يخلف الله عهده[4].

والذي نطمئن إليه من هذه الأوجه هو ما ذهب إليه ابن عطيّة من أنّ جملة: (فَلَن يُخۡلِفَ ٱللَّهُ عَهۡدَهُۥٓ) جملة اعتراضية، لخلوّه من التكلف لأن الاعتراض أسلوب عربي وقرآني معروف، وقد ورد في القرآن الكريم في عشرات المواضع.

---

(1) البحر المحيط، 445/1.

(2) ينظر: في هذه المسألة (الحمل على المعنى في العربية)، علي العنبكي رسالة ماجستير .

(3) ينظر: تفصيل ذلك: شرح المفصّل، 286/7.

(4) ينظر: الكشاف ، 84.

2- توهّم الشرط من سياق الكلام

ومن ذلك:

1- قوله تعالى:﴿ فَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ ﴾ [النساء/84].

ذهب العكبري إلى أنّ الفاء هي الفاء العاطفة وقد عطفت الفعل (قاتل) على قوله تعالى: ﴿ فَلْيُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ [النساء/74][1].

وقد استحسن السّمين الحلبي هذا الوجه وذكر بأنّه أظهر الأوجه[2].

وقيل: إنّها عطفت الفعل (قاتل) على قوله: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ﴾ [النساء/75] أو أن تكون عاطفة للفعل (يقاتل) على قوله: ﴿فَقَاتِلُوا أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ ﴾ [النساء/76][3].

وذهب الزجّاج إلى أنّ: "هذه الفاء جواب قوله عزوجل: ﴿ومن يقاتل في سبيل الله فيقتل أو يغلب فسوف نؤتيه أجراً عظيماً ﴾ ﴿فقاتل في سبيل الله﴾"[4].

ولعلّ مراد الزجّاج من قوله: "هذه الفاء جواب" لقوله: (ومن يقاتل) أي أنّها للتفريع، لأنّ قوله: (فليقاتل) لا يمكن أن يكون جواباً للشرط في قوله: (ومن يقاتل) لأنّ جواب الشرط مذكور وهو قوله تعـــالى: (فسوف نؤتيه) .[5]

---

(1) ينظر: التبيان، 376/1.

(2) ينظر: الدّر المصون، 404/2.

(3) ينظر: التبيان، 376/1.

(4) معاني القرآن وإعرابه، 69/2.

(5) ينظر: م.ن (هامش المحقق).

وذكر أبو جعفر النّحاس وجها قريباً ممّا ذكره الزجّاج إذ قال: "هذه الفاء متعلقة بقوله: ﴿وَمَن يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْراً عَظِيماً﴾ ﴿فَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللهِ﴾ أي: من أجل هذا فقاتل"[1].

وقيل: إنّ جملة (فَلْيُقَاتِلْ) هي جواب لشرط مقدّر أي: إنْ أردت الفوز فقاتل[2].

واستبعد أبو حيّان جميع هذه الأوجه، ورجحّ أن تكون الفاء: "عاطفة جملة كلام على جملة كلام يليه،ومن زعم أن وجه العطف بالفاء هو أن يكون متصلاً بقوله: ﴿وَمَا لَكُمْ لاَ تُقَاتِلُونَ﴾ أو بقوله: ﴿فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْراً عَظِيماً﴾ هو محمول على المعنى على تقدير شرط ... فقد أبعد"[3].

وفيما يبدو لنا أنّ هذا الوجه الذي ذكره أبو حيّان هو أقل الوجوه تكلفا .

2- ومنه قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ حَتَّى إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا بِهَا جَاءتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَاءهُمُ الْمَوْجُ مِن كُلِّ مَكَانٍ وَظَنُّواْ أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ دَعَوُاْ اللّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [يونس/22].

ذهب العكبري إلى أنّ قوله: (دَعَوُاْ اللّهَ) هو جواب ما اشتمل عليه المعنى من الشّرط، تقديره: لمّا ظنّوا أنّهم أحيط بهم دعوا الله[4]؛ وردّ أبو حيّان هذا الوجه وقـــال: "هو كلام لا يتحصل منه شيء"[1].

---

(1) إعراب القرآن، 256.

(2) ينظر: المجيد(تح عطية)، 407؛ والدّر المصون، 404/2.

(3) البحر المحيط، 321/3.

(4) ينظر: البحر المحيط، 142/5 (ولم نجد هذا الكلام في التبيان) .

وذهب الطّبري إلى أنّه جواب (ظَنُّوا) [2] على توهّم أداة شرط[3].

واعترض أبو حيّان على ما ذكره الطّبري وقال: "وهو مخالف للظاهر، لأنّ قوله (وَظَنُّوٓا۟) ظاهره العطف على جواب (إذا) لأنّه معطوف على كنتم، لكنه محتمل كما تقول: إذا زارك فلان فأكرمه وجاءك خالد فأحسن إليه، وكأنّ أداة الشرط منكورة"[4].

وذهب الزّمخشري إلى أنّ (دَعَوُا۟ ٱللَّهَ) بدل من قوله: (ظَنُّوا) لأنّ دعاءهم من لوازم ظنّهم الهلاك فهو ملتبس به[5].

ونقل أبو حيّان عن شيخه أنّ (دَعَوُا۟) هو جواب سؤال مقدر، كأنّه قيل: فماذا كان حالهم إذ ذاك؟ فقيل: دعوا الله مخلصين له الدين[6].

وما ذهب إليه العكبري هو الذي نراه مناسباً لسياق الآية، ففي الآية إشارة إلى أنّ الكافر مهما بلغ كفره فإنّه عند الشدائد يعود إلى الله سبحانه، وعودته مشروطة بتلك الحال وإلاّ ماعدّ كافراً بل عاصياً، وقد صوّرت لنا الآية صورة الأهوال التي كانت تتوالى عليهم (جَآءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ) و(وَجَآءَهُمُ ٱلْمَوْجُ) و(وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ) ولو ذكرت أداة الشرط (لمّا) لكان في ذكرها قطعاً لتوالي الأحداث – والله ورسوله أعلم –

---

(1) م. ن.

(2) ينظر: تفسير الطبري، 100/11.

(3) ينظر: التأويل النّحوي، 1186/2.

(4) البحر المحيط، 142/5، وينظر: الدّر المصون، 18/4، وحاشية الشهاب، 31/5.

(5) ينظر: الكشاف، 461.

(6) ينظر: البحر المحيط، 142/5.

3- قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ۝ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ [الكهف/23-24].

إنّ الاستثناء في قوله: (إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ) لا يمكن حمله على ظاهره، لأنّ الله سبحانه لانبهاه عن أن يقول: (إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ) فيكون ليس داخلاً في حيّز المقول[1].

فذهب العكبري إلى أنّ قوله: (إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ) في موضع نصب على الحال لأنّ تقديره: لا تقولنّ أفعل غدا إلاّ قائلاً إن شاء الله، فحذف القول وهو كثير، وجعل قولـــــه: (أَن يَشَاءَ) محمولاً على معنى الشرط أي: (إن شاء)[2].

وكان الأخفش قد ذكر كلاماً قريباً ممّا قاله العكبري، إذ ذكر بأنّ تقدير الآية: "إلاّ أن تقول: إن شاء الله؛ فأجزأ من ذلك هذا، وكذلك إذا طال الكلام لجزأ فيه شبيه بالإيماء لأنّ بعضه يدلّ على بعض"[3]، وقد نسب هذا القول إلى الكسائي، والفرّاء، والمبرّد[4].

ونسب القرطبي إلى هؤلاء الثلاثة القول بأنّ في الكلام حذفا والتّقدير: إلاّ أن تقول إلاّ أن يشاء الله[5] ففي هذا التّقدير حذفت (إلاّ) وما بعدها من الفعل والحرف المصدري؛ ونسبة هذا القول إلى الأخفش ليست دقيقة، لأنّه لم يشر في كلامه المتقدّم بأنّ في الآية (إلاّ) حذفت هي وما بعدها من الفعل والحرف المصدري،

---

(1) ينظر: التأويل النّحوي، 1186/2.

(2) ينظر: التبيان، 843/2؛ والدّر المصون، 446/4.

(3) معاني القرآن، 618/2.

(4) ينظر: فتح القدير، للشوكاني، 278/3.

(5) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، 385/10.

وإنّما جلّ الذي ذكره بأنّ في الكلام فعل قول محذوف، وحذف القول كما ذكر العكبري كثيرٌ في كلام العرب.

وذهب أبو البركات الأنباري إلى أنّ قوله: ﴿أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ في موضع نصب بـــ(فاعلٌ) على تقدير حذف حرف الجر، ولأنّ تقدير الكلام: ولا تقولنّ لشيء إنّي فاعل ذلك غداً الاّ بأن يشاء الله؛ و(أن) وصلتها في تأويل المصدر وتقديره: لمشيئة الله؛ إلاّ أنّه حذف حرف الجر من (أن) فاتصل به الفعل[1].

وقيل: إن قوله: ﴿إِلَّا أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ محمول على معنى التأبيد، كأنّه قيل: ولا تقولنه أبداً[2].وذكر الزّمخشري أنّ الاستثناء في قوله: ﴿إِلَّا أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ متعلق بالنهي، إمّا على حذف مفعول فعل المشيئة أي:

ولا تقولنّ ذلك القول إلاّ أن يشاء الله أن تقوله بأن يأذن لك، أو أن يكون المصدر المؤول مـــن ﴿أَن يَشَآءَ﴾ في موضع الحال أي: إلاّ بمشيئة الله، أي: الاّ ملتبساً بمشيئة الله ؛ على حذف حرف الجر[3].والذي ذكره أبو البركات الأنباري هو الذي نميل إليه، لأنّه فيما يبدو لنا أقلّ هذه الوجوه تكلفاً، لأنّ حمل الكلام على حذف حرف الجر أولى من حمله على حذف فعل مع الأداة.

4- قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلْمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الحج/17]

(1) ينظر: البيان، 105/2.

(2) ينظر: المجيد(تح خميس)، 80.

(3) ينظر: الكشاف، 617.

ذكر الزجّاج أن جملة (إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ) واقعة خبراً لـ(إنّ) الأولى في قوله تعالى: (إِنَّ ٱلَّذِينَ آمَنُوا وَٱلَّذِينَ هَادُوا) [1]، وإلى ذلك ذهب العكبري[2].

ويأتي ذلك وفاقاً لمذهب البصريين، فإنّهم أجازوا أن يقال: إنّ زيداً إنّهُ منطلقٌ، فتقع (إنّ) مع اسمها وخبرها خبراً عن (إنّ) الأولى[3].

وذهب الفرّاء إلى منع ذلك، فلا يجوز عنده أن يقال: إنّ أخاك إنّه ذاهبٌ ؛ وأجازه في الآية لأنّ فيها معنى الجزاء، فحمل الخبر على المعنى[4].

ودافع الزجّاج عن مذهب البصريين وقال: "وقد زعم قوم أنّ قولك: إنّ زيداً إنّه قائمٌ ؛ رديءٌ، وأنّ هذه الآية إنّما صلحت في (الذي) ولا فرق بين (الذي) وغيره في باب (إنّ) إن قلت: إنّ زيداً قائم، كان جيداً"[5]. واستشهد له بقول جرير:

إن الخلــيفةَ إنّ الله سربلــــه   سربالَ مُلك به تُرجى الخواتيمُ[6]

قال أبو حيّان: "ولا يتعيّن أن يكون البيت كالآية، لأنّ البيت يحتمل أن يكون خبــر (إنّ الخليفة) قوله: (به ترجى الخواتيم) ويكون (إنّ الله سربله سربال ملك) جملة اعتراضية بين اسم (إن) وخبرها، بخلاف الآية فإنّه يتعين قوله: (إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ)وحسن دخول (إنّ) على الجملة الواقعة خبراً طول الفصل بينهما بالمعاطيف... "[7]ولم يرتض السّمين الحلبي كلام شيخه أبي حيان هذا، وردّ عليه

---

(1) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، 339/3.

(2) ينظر: التبيان، 936/2.

(3) ينظر: مشكل إعراب القران، 488/3؛ والبيان، 171/2.

(4) ينظر: معاني القرآن، 18/2.

(5) معاني القرآن وإعرابه، 339/3.

(6) ينظر ديوانه، 672، والرواية فيه: (يكفي الخليفة أنّ الله سربله   سربال ملك ...)

(7) البحر المحيط، 333/6.

بقوله: بأنّ قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ﴾ لا يتعين أن يكون خبراً،" لأنّ الآية محتملة لوجوه أخرى فإنّه يجوز أن تكون: (إنّ) الثانية تكرير للأولى على سبيل التوكيد وهذا ماش على القاعدة وهو أنّ الحرف إذا كرّر توكيداً أعيد معه ما اتصل به أو ضمير ما اتّصل به، وهذا قد أعيد معه ما اتّصل به أولاً وهي الجلالة المعظمة فلم يتعيّن أن يكون قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ﴾ خبراً لـ(إنّ) الأولى"[1].

وفيما يبدو لنا أن كلام أبي حيان لم يخرج من القاعدة التي ذكرها تلميذه السّمين الحلبي في التوكيد، فإنّه قصد بقوله: "وحسن دخول (إنّ) على الجملة الواقعة خبرا طول الفصل بينهما بالمعاطيف"، أي: لمّا أكّد الكلام عند قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا...﴾ في بداية الآية طال مع المؤكد الكلام فأعادها في الخبر أي عند قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ﴾ كي يثبت هذا التوكيد، وسياق الآية يتطلّب إعادتها لأنّ فيه وعيداً وتهويلاً لغير المؤمنين ولاسيّما المجوس والمشركين.

وقيل: إنّ خبر ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ محذوف تقديره: مفترقون يوم القيامة ونحو ذلك، و(إنّ) الثانية في قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ﴾ تفسير له[2].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُم مُّلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَلْيَرْتَقُوا فِي الْأَسْبَابِ﴾ [ص/10].

قال أبو البقاء العكبري: "هذا كلام محمول على المعنى، أي: إن زعموا ذلك فليرتقوا"[3]؛ فجعل ﴿فَلْيَرْتَقُوا﴾ جواباً لشرط مقدر.

---

(1) الدر المصون، 132/5 وما بعدها.

(2) ينظر: التبيان، 936/2.

(3) م .ن ، 1097/2.

3- توهّم إهمال أداة الشرط العاملة

ومن ذلك قراءة علقمة وطلحة: ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّهْهُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ﴾ [النحل/76] بسكن الجيم وهاء مضمومة[1].

هذه القراءة مشكلة لأنّ أداة الشرط في الظاهر لم تعمل في فعل الشرط، وأعملت في الجواب، وذكر السّمين الحلبي في تخريجها بأنّ (أَيْنَمَا) في الآية ليست شرطية،و(يُوَجِّهْهُ) خبر مبتدأ محذوف والتقدير: أينما هو يوجِّه أي: الله تعالى، ومفعول (يُوَجِّهْهُ) محذوف أيضاً[2] تقديره عند ابن جنّي: أيّنما يوجّه وجهه، فحذف المفعول للعلم به[3]، وحذفت الياء من قوله: (لَا يَأْتِ) تخفيفاً[4].

وقيل: إنّ الهاء التي لام الفعل حذفت تخفيفاً لأنّ اللفظ بها صعب والهاء المذكورة هي هاء الضمير[5].

وقيل: إنّ (أَيْنَمَا) هي الشرطية وإنّما أهملت حملاً على (إذا) لما بينهما من الأخوّة في الشرط، كما حملت (إذا) عليها في الجزم في بعض المواضع، وحذفت الياء من (يأت) تخفيفاً، أو جزماً على توهّم أنّه نطق بـــ(أينما) المهملة معملة، وهي

---

(1) ينظر: المحتسب، 11/2.

(2) ينظر: الدّر المصون/ 350/4.

(3) ينظر: المحتسب، 11/2.

(4) ينظر: الدّر المصون، 350/4.

(5) م. ن.

كقراءة من قرأ: ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِي وَيَصْبِرْ﴾ [يوسف/90] برفع الفعل (يَتَّقِي) وجزم (يَصْبِرْ)[1].

والذي نطمئن إليه هو القول بأنّ الهاء التي هي لام الكلمة قد حذفت لإرادة التخفيف لصعوبة النطق بهاءين متواليتين، وأن (أَيْنَمَا) هي الشرطية وقد عملت الجزم في فعل الشرط وجوابه، إلاّ أنّ عملها لم يظهر في فعل الشرط لأنّ لام الفعل قد حذفت للتخفيف وقد دلّ على أنّها عاملة قرينة الجزم في جواب الشرط (يَأْتِ).

(1) م. ن.

4- توهّم اسم الشرط أنّه اسم موصول

ومن ذلك قراءة عكرمة: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَاهُ ۞ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَاهُ﴾[الزلزلة/7-8]. بالإلف في (يَرَاهُ) في الموضعين[1].

وظاهر القراءة يوحي بأنّ أداة الشرط (مَن) عملت في فعل الشرط ولم تعمل في الجواب، وقيل في تخريجها:

إنّها على لغة من يجزم المضارع بحذف الحركة المقدرة على حرف العلة، وهي لغة حكاها الأخفش[2].

وقيل: يجوز أن تكون القراءة محمولة على توهّم اسم الشّرط أنّه اسم موصول، فرفع (يَرَاهُ) وبقي فعل الشرط مجزوماً على أنّ (مَن) اسم شرط[3].

والظاهر هو القول الأوّل لأنّ: "حمل القراءة على لغة العرب أولى وأظهر من التمحّل والتخيّل"[4].

---

(1) ينظر: البحر المحيط 498/8.

(2) ينظر: الدّر المصون، 556/6، ولم نجد مثل هذا الكلام في كتابه (معاني القران).

(3) ينظر: م.ن .

(4) التأويل النّحوي، 1184/2.

5- وقوع (ليس) مع معموليها سادّة مسدّ جواب الشرط

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ﴾ [الأحزاب/32].

قوله (إِنِ اتَّقَيْتُنَّ) شرط، وذكروا في جوابه وجوهاً:

الوجه الأول: ذهب الباقولي إلى أنّ قوله: ﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ﴾ قد سدّ مسدّ الجواب، وهو كلام محمول على المعنى، لأنّ (ليس) لنفي الحال، والجزاء لا يكون بالحال، تقديره: باينتم نساء المسلمين[1]، أي: إن اتّقيتن الله باينتم نساء المسلمين.

الوجه الثاني: وذكر أبــو البركات الأنباري أنّ جوابه محذوف دلّ عليه قوله: ﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ﴾ وتقديره: إن اتقيتن الله انفردتن من جملة سائر النساء[2]؛ فالشرط قيد في نفي أن يشبّههن بأحد من النساء[3].

الوجه الثالث: وقيل يجوز أن يكون الجواب قوله: ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ﴾[4]؛ وأجاز أبو حيّان على هذا الوجه أن يكون (اتَّقَيْتُنَّ) محمولاً على معنى (استقبلتنّ) أي: إن استقبلتنّ أحدا فلا تخضعن؛ و(اتّقى) بمعنى (استقبل) معروف في اللّغة، وذكر بأنّ هذا المعنى "ابلغ في مدحهّن إذ لم يعلّق فضيلتهّن على التقوى، ولا علّق نهيهنّ عن

---

(1) ينظر: الجوهر في إعراب القرآن، الباقولي، 625/2 (وهو إعراب القرآن المنسوب للزجّاج).

(2) ينظر: البيان، 268/2.

(3) ينظر: الدّر المصون، 414/5.

(4) ينظر: الجوهر، 625/2.

الخضوع بها إذ هنّ متّقيات لله في أنفسهن، والتعليق يقتضي ظاهره أنّهنّ لسنَ متحلّيات بالتقوى»[1].

وردّ السّمين الحلبي كلامَ شيخه وقال: بأنّ التقوى على بابها، وأنّ ما ذكره أبو حيّان هو خروج عن الظاهر من غير ضرورة[2].

والظاهر عندنا هو الوجه الثالث، لأنّ نساء النبي ﷺ قد شرّفهنّ الله سبحانه بكونهنّ زوجات له ﷺ وهنّ بهذا الشّرف قد تميّزن من باقي النساء فلسن مثلهنّ وهذا الشرف قد تحقّق لهنّ بالزواج وليس مقيداً بالشرط.

لمّا الشرط فجاء إرشاداً لهنّ في كيفيّة التعامل مع الأجنبي وماذكره أبو حيّان من أنّ (التّقوى) بمعنى الاستقبال هو الأنسب لسياق الآية، واستعمال (التّقوى) بهذا المعنى معروف في اللّغة كما قال أبو حيّان واستشهد له بقول النابغة:

سقط النّصيفُ ولم تُرد اسقاطه فتناولته واتّقتنا باليد[3]

---

(1) البحر المحيط 222/7.

(2) ينظر: الدر المصون، 414/5.

(3) ديوانه، 34.

ثانياً: توهّم النفي من كلام مثبت

ومن ذلك قراءة أبي عمرو وغيره: ﴿ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنكُمْ ﴾ [البقرة/83]. برفع (قَلِيلٌ)[1].

وذكر السّمين الحلبي في تخريج قراءة الرفع هذه بأنّ (قَلِيلٌ) مرفوع على أنّه صفة، على جعل (إِلَّا) وما بعدها بمعنى (غير)[2]، وهذا مذهب سيبويه، فقد عقد في كتابه باباً سمّاه: (ما يكون فيه (إلاّ) وما بعده وصفاً بمنزلة (مثل) و(غير))[3].

وأجاز السفاقسي أن يكون (قَلِيلٌ) مرفوعاً بفعل مضمر والتّقدير: امتنع قليلٌ[4].

وقيل إنّ (قَلِيلٌ) توكيد للمضمر في (تَوَلَّيْتُمْ)[5].

وأنكر أبو حيّان هذين الوجهين وقال: "ولولا أنّ هذين القولين مسطّران في الكتب ما ذكرتهما"[6].

وقيل: إنّه مبتدأ وخبره محذوف والتّقدير: إلا قليلٌ منكم لم يتولوا[7].

وذهب ابن عطية إلى أنّ (قَلِيلٌ) ارتفع لأنّه بدل من الضمير في توليتم، على توهّم النفي، وقال: "وجاز ذلك مع أنّ الكلام لم يتقدم فيه نفي، لأنّ (تَوَلَّيْتُمْ) معناه النفي، كأنّه قال: ثم لم تفوا بالميثاق إلاّ قليل"[8].

---

(1) ينظر: البحر المحيط، 455/1.

(2) ينظر: الدّر المصون، 280/1.

(3) ينظر: الكتاب، 331/2.

(4) ينظر: المجيد، 309.

(5) ينظر: الدّر المصون، 280/1.

(6) البحر المحيط، 455/1.

(7) ينظر: الدّر المصون، 280/1.

ولم يجز أبو حيّان هذا الوجه وذكر بأنّ النّحويين لا يجيزون البدل من الموجب "لأنّ البدل يحلّ محل المبدل منه، فلو قلت: قام إلاّ زيدٌ، لم يجز لأنّ (إلاّ) لا تدخل فـــي الموجب، ولمّا ما اعتلّ به من تسويغ ذلك لأنّ معنى ﴿تَوَلَّيْتُمْ﴾ النفي ... فليس بشيء لأنّ كل موجب إذا أخذت في نفي نقيضه أو ضده كان كذلك..."[9].

والذي نطمئن إليـــه هو القول: بأنّ هذه القراءة جارية على لغة من يتّبع ما قبل (إلاّ) ما بعدها في الكلام الموجب[10]؛ ولعلّ الأخذ بهذا القول أولى من التأويلات البعيدة التي تفقد النصّ رونقه.

ومـــــن ذلك قراءة عبدالله وأبي: ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾ [البقرة/249]، برفع (قليلٌ)[11].

ومنه أيضاً قوله تعالى:﴿فَأَبَىٰ أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾ [الإسراء/89]، والكلام عليهما كالكلام المتقدم.

---

(8) المحرر الوجيز، 173/1.

(9) البحر المحيط، 455/1.

(10) ينظر: التأويل النّحوي، 1181/2.

(11) ينظر: الدّر المصون، 605/1.

ثالثاً: توهّم النهي من سياق الكلام

ومن ذلك ما قيل في الآية: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال/25].

إنّ في توكيد الفعل في قوله تعالى: (لَا تُصِيبَنَّ) بنون التوكيد الثقيلة إشكال نحوي، لأنّ ظاهر الفعل يدلّ أنّه ليس طلباً ولا واقعاً في جواب قسم أو شرط، وإذا لم يكن الفعل كذلك فالمشهور أنّه لا يؤكد بنون التوكيد الثقيلة[1].

وذهب العكبري في تخريجه إلى أنّ (لا) ناهية، والكلام محمول على المعنى كما تقول: لا أرينّك ههنا، أي: لا تكن ههنا، فإنّ من يكن ههنا أراه، وكذلك المعنى في الآية، إذ المعنى: لا تدخلوا في الفتنة فأنّ من يدخل فيها تنزل به عقوبة عامة[2].

وعلى هذا التّقدير فجملة (لَا تُصِيبَنَّ) لا يجوز أن تكون صفة لــ(فِتْنَةً) لأنّها جملة طلبية، وقد منع النّحويون وقوع الجملة الطلبية صفة[3].

ويجوز أن تكون معمولة لقول محذوف وذلك القول هو الصفة، وتقدير الكلام: واتّقوا فتنة مقولاً فيها لا تصيبنّ [4]؛ كما في قول العجّاج:

حتــــــى إذا جنّ الليلُ واختلط ... جاءوا بمَذْقٍ هل رأيت الذئب قطّ[5]

أي: مقول فيه[6].

---

(1) ينظر: شرح الرضي على الكافية، 493/4.

(2) ينظر: التبيان، 621/1.

(3) ينظر: شرح التصريح، 372/3.

(4) ينظر: الدر المصون، 411/3.

(5) هذا البيت ذكره المبرّد ونسبه الى راجز ولم يعيّن اسمه، وقيل: هو العجّاج، ينظــر: المقاصد النّحوية، 61/4.

(6) ينظر: شرح التصريح، 373/3.

وذكر الفرّاء أنّ جملة ﴿لَا تُصِيبَنَّ﴾ جواب الأمر في ﴿اتَّقُوا﴾ وهو جواب بلفظ النهي، كما تقول: أنزل عن الدابة لا تطرحنك، أي: إن تنزل عنها لا تطرحنّك، ومثله قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ﴾ [النمل/18]، أي: إن تدخلوا لا يحطمنكم، فدخلت النون لما فيه من معنى الجزاء[1].

وذكر الرّازي: أنّ جواب الأمر متى كان نهياً حسن إدخال النون المؤكدة في تلك النهي[2]، وضعّف العكبري هذا القول: "لأنّ جواب الشرط متردّد فلا يليق به التوكيد"[3].

وذهب أبو البركات الأنباري إلى أنّ الكلام مبني على حذف الواو، وأنّ تقدير الآية: واتّقوا فتنة ولا تصيبنّ الذين ظلموا ؛ فحذفت الواو كما حذفت في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [الأعراف/42]، أي: وهم فيها خالدون، فحذفت الواو[4].

وقيل: إنّ (لا) نافية وجملة ﴿لَا تُصِيبَنَّ﴾ صفة لـ ﴿فِتْنَةً﴾[5].

وجاز توكيد الفعل المضارع المنفي بنون التوكيد الثقيلة، لأنّ (لا) متصلة بالمنفي وهي تشبه النهي في هذه الحال[6].

---

(1) ينظر: معاني القرآن، 407/1، والجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 393/7.

(2) ينظر: التفسير الكبير، 120/15.

(3) التبيان، 460/1.

(4) ينظر: البيان، 385/1 وما بعدها.

(5) ينظر: الدّر المصون، 411/3.

(6) ينظر: شرح الرضي على الكافية، 497/4.

وقد منع أبو علي ذلك لأنّ النفي ليس فيه معنى الطلب[1].

وقيل: إنّ جملة ﴿لَا تُصِيبَنَّ﴾ جواب قسم محذوف أي: والله لا تصيبنّ الذين ظلموا خاصة بل تعُم[2].

وما ذكره العكبري من أنّ (لا) ناهية وأنّ الكلام محمول على المعنى هو الذي نطمئن إليه، فإنّ (لا) في الآية هي (لا) الناهية بقرينة اتصال مدخولها بنون التوكيد الثقيلة، وجاءت صيغة النهي بهذا الأسلوب، لأنّ هذه الصيغة كما يقول ابن عاشور: "من أبلغ صيغ النهي، بأن يوجّه النهي إلى غير المراد نهيه تنبيهاً له على تحذيره من الأمر المنهي عنه في اللفظ، والمقصود تحذير المخاطب بطريق الكناية لأنّ نهي ذلك المذكور في صيغة النهي يستلزم تحذير المخاطب، فكأنّ المتكلم يجمع بين نهيين"[3].

(1) م. ن.

(2) ينظر: التبيان، 621/1.

(3) التحرير والتنوير، 317/9 وما بعدها.

رابعاً: توهّم القسم من سياق الكلام

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ لَنْ أُرْسِلَهُ مَعَكُمْ حَتَّى تُؤْتُونِ مَوْثِقًا مِنَ اللَّهِ لَتَأْتُنَّنِي بِهِ﴾ [يوسف/66].

إن اللام في (لَتَأْتُنَّنِي) هي اللام الواقعة في جواب القسم، وليس في الآية ما ظاهره أنّه قسم، لذلك اختلف المعربون في تخريجه.

فذكر العكبري أنّ قوله: (لَتَأْتُنَّنِي بِهِ) هو جواب قسم على المعنى، لأنّ الميثاق بمعنى اليمين[1].

قال الزّمخشري: "وإنّما جعل الحلف بالله موثقاً منه، لأنّ الحلف به مما تؤكد به العهود وتشدّد، وقد أذن الله في ذلك فهو إذن منه"[2].

وقيل: إنّ جملة (لَتَأْتُنَّنِي بِهِ) جواب لقسم محذوف دلّ عليه (مَوْثِقًا). أي: تحلفون به وتقولون: والله لنأتينّك به[3].

ويبدو لنا أن الراجح من القولين هو الأول، فقد دلّ سياق الآية على أنّ المراد من الميثاق هو القسم، واللام في (لَتَأْتُنَّنِي) هي التي رشّحت لهذا المعنى، فهي قرينة عليه.

---

(1) ينظر: التبيان، 737/2.

(2) الكشاف، 523.

(3) ينظر: حاشية الشهاب، 330/5؛ والدر المصون، 196/4.

خامساً: وقوع الجملة الطلبية حالاً

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَانظُرْ إِلَى آثَارِ رَحْمَتِ اللَّهِ كَيْفَ يُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [الروم/50].

ظاهر الآية يوحي بأنّ جملة ﴿كَيْفَ يُحْيِي﴾ جملة حالية، وهذه مسألة مشكلة عند النّحاة لأنّ ﴿كَيْفَ يُحْيِي﴾ جُملة إنشائية لكونها استفهامية والحال لا تكون إلاّ جملة خبرية عندهم[1]، لذلك قيل في تخريجها:

إنّ جملة ﴿كَيْفَ يُحْيِي﴾ منصوبة الموضع على الحال، حملاً على المعنى والتّقدير: فأنظر إلى أثر رحمة الله محيياً للأرض بعد موتها.[2] – وذكر ذلك أبو حيّان–

ولم يرتض السّمين الحلبي هذا التّخريج وقال: "وكيف تقع جملة الطلب حالاً؟"[3].

والذي نراه أنّ أباحيّان كان مصيباً في الوجه الذي ذكره، لأنّ سياق الآية يوحي بالمعنى الذي ذكره؛ ثم إنّ هذه الآية تكفي دليلاً على جواز وقوع الجملة الطلبية حالاً، فقد أسّس النّحاة بعض قواعدهم على أبيات شعرية لا يعرف قائلها، وكتاب سيبويه يزخر بهذه الأبيات، ولا شكّ أنّ آيات القرآن الكريم أولى بالقياس من أبيات مجهولة، والقلّة لا تنافي الفصاحة.

---

(1) ينظر: تفصيل ذلك: شرح التصريح، 664/2.

(2) ينظر: البحر المحيط، 174/7.

(3) الدّر المصون، 382/5.

سادساً: حمل جواب الاستفهام على المعنى

ومن ذلك:

1- قوله تعالى: ﴿ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ ﴾ [الأعراف/12].

قوله: (أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ) جواب لغير ما سئل عنه، وإنّما جواب من قيل له: أيكما خير؟ وليس جواباً لقوله: (مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ) فقوله: (أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ) جواب محمول على المعنى كأنّه قال: منعني فضلي عليه[1].

قال الزّمخشري: "فإن قلت: كيف يكون قوله: (أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ) جواباً لـ(مَا مَنَعَكَ) وإنّما الجواب أن يقول: منعني كذا، قلت: قد استأنف قصّة أخبر فيها عن نفسه بالفضل على آدم، وبعلة فضله عليه وهو أنّ أصله من نار، وأصل آدم من طين، فعلم منه الجواب، وزيادة عليه وهي إنكار للأمر واستبعاد أن يكون مثله مأموراً بالسجود لمثله، كأنّه يقول: من كان على هذه الصفة كان مستبعداً أن يؤمر بما أمر به"[2].

2- قوله تعالى: ﴿قُلْ مَن رَّبُّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ۞ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ [المؤمنون/86-87].

قوله: (سَيَقُولُونَ لِلَّهِ) هو جواب للسؤال المتقدم في قوله: (مَن رَّبُّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ...) وهذا الجواب محمول على المعنى[1].

---

(1) ينظر: معاني القرآن، النّحاس، 374/1.

(2) الكشاف، 357؛ وينظر: حاشية الشهاب، 255/4.

(1) ينظر: البيان، 188/2؛ والجوهر، 625/2.

"لأنهم لمّا سئلوا بـ(مَن) التي هي للإستفهام عن تعيين ذات المستفهم عنه كان مقتضى الاستعمال أن يكون الجواب بذكر اسم ذات المسؤول عنه فكان العدول عن ذلك الى الجواب عن كون السماوات السّبع والعرش مملوكة لله، عدولاً إلى جانب المعنى دون اللفظ، لكون المستفهم عنه لوحظ بوصف الربوبة، والربوبية تقتضي الملك"[2] ؛ ونظير ذلك قول الشاعر:

إذا قيل من رَبُّ المزالفِ والقرى وربُّ الجيادِ الجُرْدِ ؟ قلتُ لخالدِ[3]

فحمل الجواب على المعنى فقال: (لخالد) مع أنّ السؤال يقتضي أن يكون الجواب بذكر اسم (خالد) من غير لام، ولكنّه عدل عن ذلك حملاً على المعنى كالآية، "والحمل على المعنى كثير في كلامهم"[4]،وقيل: إنّ الجواب في الآية محمول على المعنى "لأنّه لا فرق بين قوله: (من ربّ السموات) أو بين قوله: (لمن ربّ السموات) ... وهذا كقولك: من ربّ هذه الدار فيقال: زيد ؛ وإن شئت (لزيد)..."[5].

وهذا الكلام يحتاج إلى شيء من الدقة، لأنّه يوحي بأنّ اللام في الآية زائدة وهي ليست كذلك بل جاءت لتؤدي وظيفة دلالية لا سبيل إليها مع الحذف، وهي "لقصد التعريض بأنّهم يحترّزون عن أن يقولوا: ربّ السموات السبع الله، لأنّهم اثبتوا مع الله أرباباً في السموات، إذ عبدوا الملائكة فهم عدلوا عما فيه نفي الربوبية عن معبوداتهم واقتصروا على الإقرار بأنّ السموات ملك لله،لأنّ ذلك لا يبطل أوهام شركهم من أصلها... "[6].

---

(2) التّحرير والتنوير، 110/18.

(3) هذا البيت استشهد به القرطبي في تفسيره الجامع لأحكام القرآن، 146/12، ولم نقف على قائله.

(4) البيان، 188/2.

(5) الدر المصون، 198/5.

(6) التّحرير والتنوير، 110/18.

سابعاً: اقتران سياق الترجي بـــ(هل) الاستفهامية

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا﴾ [البقرة/246]. هذه الآية مشكلة عند النّحاة لأنّ (هَلْ) استفهامية والاستفهام طلب، و(عسى) إنشاء لأنّها للترجي، ولا يدخل الطلب على الجملة الإنشائية[1] لذلك قيل في تخريجها:

إنّ الكلام محمول على المعنى[2]، قال الزّمخشري: "والمعنى هل قاربتم ألّا تقاتلوا، يعني هل الأمر كما أتوقعه أنّكم لا تقاتلون، أراد أن يقول: عسيتم ألّا تقاتلوا، بمعنى: أتوقّع جبنكم عن القتال؛ فأدخل (هَلْ) مستفهما عما هو متوقّع عنده ومظنون، وأراد بالاستفهام التقرير"[3].

وذكر الشّهاب أنّ (عسى) في الآية تضمنت معنى (قارب) و(أن) وما بعدها مفعول، وليست من النواسخ أي: هل قاربتم عدم القتال؛ وهذا معنى قول بعضهم إنّها خبر لا إنشاء ... واستدلّ بدخول الاستفهام عليها وقوعها خبراً في قوله:

لا تكثرنّ إنّي عسيت صائماً

ومن لم يسلّم خروجها عن الإنشاء قدّر فيه القول والأول أحسن"[4]

---

(1) ينظر: حاشية الشيخ ياسين، 53/2 (بهامش شرح التصريح)؛ وخزانة الأدب، 38/9.

(2) ينظر: الدر المصون، 598/1.

(3) الكشاف، 186.

(4) حاشية الشهاب، 565/2؛ وينظر: حاشية الصبان، 262/1.

ثامناً: الاستغناء بمعنى التعجب عن الرابط في خبر المبتدأ الواقع جملة

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ الْحَاقَّةُ ۝ مَا الْحَاقَّةُ ﴾ [الحاقة/1-2]

ذكر النّحويون أنّ خبر المبتدأ إذا وقع جملة فلا بدّ لها من رابط يربطها بالمبتدأ وهذا الرابط يكون ضميراً[1]، وقد وقعت جملة (مَا الْحَاقَّةُ) في الآية خبراً وليس فيها رابط يربطها بالمبتدأ، قال مكّي ابن أبي طالب: "وجاز أن تكون جملة (مَا الْحَاقَّةُ) خبراً عن المبتدأ ولا ضمير فيها يعود على المبتدأ لأنّها محمولة على معنى: الحاقّة ما أعظمها وأهولها، أو الحاقة ماهي، على التعظيم لأمرها، ثم أظهر الاسم ليكون أبين في التعظيم"[2].

وقيل: إنّ الرابط هو تكرار المبتدأ بلفظه[3] ، وأكثر ما يقع ذلك في مقام التهويل والتفخيم[4].

وينظر شواهد أخرى على هذه الحالة الآيات:

1- ﴿ وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ ﴾ [الواقعة/27].

2- ﴿ وَأَصْحَابُ الشِّمَالِ مَا أَصْحَابُ الشِّمَالِ ﴾ [الواقعة/41].

3- ﴿ الْقَارِعَةُ ۝ مَا الْقَارِعَةُ ﴾ [القارعة/1-2].

والكلام عليها كالكلام المتقدم فلا حاجة لإعادتها خشية التكرار.

---

(1) ينظر: شرح التصريح، 561/1 وما بعدها؛ وشرح المفصل، 171/1.

(2) مشكل إعراب القرآن، 702/2.

(3) ينظر: الدر المصون، 253/6.

(4) ينظر: شرح التصريح، 563/1؛ أمالي الشجري، 287/1.

تاسعاً: اقتران جواب الطلب بالواو بدل الفاء

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾ [التوبة/73].

استشكل المعربون قوله: (وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ) لأنّ ظاهر الآية يوحي بأنّه واقع جواباً للأمر (جَاهِدِ واغْلُظْ) والمعروف أنّ جواب الطلب يقترن بالفاء وليس الواو، وذكروا في تخريجه وجوها:

الوجه الأول: أنّ الكلام محمول على المعنى، والمعنى: أنه قد اجتمع لهم عذاب الدنيا بالجهاد والغلظة وعذاب الآخرة بجعل جهنّم مأوى لهم.

الوجه الثاني: أن تكون الواو حالية وأنّ تقدير الكلام: افعل ذلك في حال استحقاقهم جهنّم، وهي حال كفرهم ونفاقهم.

الوجه الثالث: أن تكون الواو جيء بها للتنبيه على إرادة فعل محذوف تقديره: واعلم أنّ مأواهم جهنم.

وجميع هذه الأوجه ذكرها العكبري[1]، ولم يرتض السّمين الحلبي أيّ وجه من هذه الأوجه بل ذهب إلى أنّ جملة (وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ) إستئنافية[2].

وما ذكره السّمين هو الذي نراه الوجه لأنّه بعيد عن التكلف والمعنى يحتمله.

---

(1) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، 651/2.

(2) ينظر: الدر المصون، 485/3.

عاشراً: توهّم خلو اسم التفضيل من معنى التفضيل

ومن ذلك قراءة من قرأ [1]: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنَى﴾ [البقرة/83].

و (حُسْنى) مؤنث الأحسن وهو اسم تفضيل، وذكر النّحويون أنّ اسم التفضيل إذا كان على (فُعلى) للدلالة على التأنيث فإنّه لابدّ أن يكون مقترناً بالألف واللام أو أن يكون مضافاً إلى معرفة[2]؛ وقد جاءت (حُسْنى) في هذه القراءة مجرّدة من (أل) ومن الإضافـــة، وهذا في ظاهره على خلاف القاعدة التي وضعها النّحويون، وهذا ما دفع أبو جعفر النّحاس إلى القول: "وهذا لا يجوز في العربية، لا يقال مِن هذا شيءٌ إلاّ بالألف واللام، نحو: الفُضلى والكُبرى والحُسنى هذا قول سيبويه"[3].

وقال أبو البركات الانباري: "وهذه القراءة ضعيفة في القياس لأنّ باب (فعلى) و(أفعل) لا يستعمل إلاّ مضافاً أو معرّفاً بالألف واللام"[4]؛ وذكر الزجّاج بأنّ هذه القراءة كان ينبغي أن لا يقرأ بها لأنّ (فُعلى) لا يستعمل إلاّ بالألف واللام[5]؛ وقد كفانا ابن الحاجب مؤونة الردّ على هؤلاء المنكرين للقراءة إذ قال: "فلا يكون إجماع النّحويين حجّة مع مخالفة القرّاء لهم ثم لو قدّر أنّ القرّاء ليس فيهم نحوي فإنّهم ناقلون لهذه اللّغة وهم مشاركون النّحويين في نقل اللّغة فلا يكون إجماع النّحويين حجّة دونهم وإذا ثبت ذلك كان المصير إلى قول القرّاء أولى لأنّهم ناقلون

---

(1) ينظر: الدّر المصون، 279/1.

(2) ينظر: شرح التصريح، 341/3.

(3) إعراب القرآن، 130.

(4) البيان، 103/1.

(5) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، 146/1.

عمّن ثبتت عصمته عن الغلط في مثله، لأنّ القراءة ثبتت تواتراً وما نقله النّحويون آحاد، ثم لو سلّم أنّه ليس بمتواتر فالقرّاء أعدل وأكثر فكان الرجوع إليهم أولى"[1].

وذكر ابن عطية أنّ سيبويه ردّ مجيء (فعلى) مجرداً لأنّ (أفعل) و(فُعلى) لا تجيء إلا معرفة إلاّ أن يزال عنهما معنى التفضيل، وتبقى مصدراً كالعقبى، فذلك جائز وهو وجه القراءة بها[2].

وعلى هذا الكلام فالقراءة محمولة على المعنى، أي على معنى خلوّ اسم التفضيل (حُسنى) من معنى التفضيل لأنّه بمعنى المصدر.

وأجاز ابن خالويه مجيء (فُعلى) مجردة إذ قال: "وقد يجوز لأنّ الخليل وسيبويه ذكرا أنّ قوله (وأُخر متشابهات) جمع (أُخرى) ولم يصرف (أُخر) لأنّه معدول من الإلف واللام، فيجوز أن يكون (حُسنى) معدلا"[3].

وفيما يبدو أنّ صيغة التفضيل جاءت في هذه القراءة مجردة لأنّها من التفضيل المطلق، "وهو أسلوب شائع كثير الورود في آي الكتاب الكريم، تردّد في ما يزيد على خمسين موضعاً منها، وفيه يأتي اسم التفضيل دون أن تلحقه (من) والمفضل عليه، ومجرداً من (أل) والإضافة... فمعنى التفضيل ههنا مطلق جرّد فيه اسم التفضيل من كل ما يقيّد معناه، كالإضافة إلى اسم جنس... أو اقتران اسم التفضيل بـ(ال) "[4].

---

(1) الإيضاح في شرح المفصل، 495/2.

(2) ينظر: المحرر الوجيز، 172/1.

(3) إعراب القراءات السبع وعللها، 84/1.

(4) أسلوب التفضيل في القرآن الكريم للدكتور أحمد عبدالستار الجواري، 9، بحث منشور في مجلة المجمع العلمي العراقي مج 38، ج1 سنة 1987م.

أحد عشر: توهّم معنى غير المعنى الظاهر من اللفظة

ومن ذلك 1- قوله تعالى: ﴿فَٱلْـَٔـٰنَ بَـٰشِرُوهُنَّ﴾ [البقرة /187].

"ظاهر قوله: (الآن) يوحي بأنّه أمر بالمباشرة وقت نزول الوحي، وليس كذلك لأنّ حقيقة (الآن) أنّه للوقت الذي أنت فيه، وقد يقع على الماضي القريب، وعلى المستقبل القريب وقوعه، تنزيلاً للقريب منزلة الحاضر، وهذا المعنى هو المراد في الآية، لأنّ قوله: ﴿فَٱلْـَٔـٰنَ بَـٰشِرُوهُنَّ﴾ معناه: فالوقت الذي كان يحرم عليكم الجماع فيه من الليل قد أبحناه لكم فيه"[1].

قال ابن مالك: "تعبّر بـ(الآن) عن المدّة التي رفع فيها الحرج عن المباشرين نساءهم في ليالي الصوم، وعن مدّة بلوغ ذلك المخاطبين، وعن المدّة التي تقع فيها المباشرة، لأنّ (الآن) ليس عبارة عن المدّة المقارنة لنطق الناطق فحسب بل (الآن) عبارة عن مدّة ما حضر كونه"[2].والأمر بالمباشرة في الآية هو للإباحة الناسخة أو النافية لذلك الحظر فهي كالأمر بالشيء بعد النهي عنه[3].

وقيل: إنّ الكلام في الآية محمول على المعنى وأنّ التّقدير: فالآن قد أبحنا لكم مباشرتهن، ودلّ على هذا المحذوف لفظ الأمر على حقيقته[4].

والذي نراه أنّ هذا الوجه مرجوح بما تقدمه من كلام لأنّ فيه تكلّف التّقدير وحمل الكلام على غير وجهه الظاهر.

---

(1) التبيان في إعراب القرآن، 155/1، وينظر: الدر المصون، 475/1.

(2) شرح التسهيل، 27/1.

(3) ينظر: تفسير المنار، محمد رشيد رضا، 137/2.

(4) ينظر: التبيان، 155/1.

2- قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾ [آل عمران/146].

ذكر ابن هشام أنّ " (كأيِّ) اسم مركب من كاف التشبيه و(أيِّ) المنوّنة، ولذلك جاز الوقف عليها بالنون، لأنّ التنوين لمّا دخل في التركيب أشبه النونَ الأصلية، ولهذا رسم في المصحف نوناً"[1].

وعلى هذا الكلام فأنّ (الكاف) في (كأيِّ) لابدّ أن تتعلق بشيء كبقية حروف الجر، فقيل: إنّ العامل في الكاف على اعتبار حكم الأصل في (كأيّ) من كونها مركّبة من كاف التشبيه و(أيٍّ) فإنّ هذا العامل محمول على المعنى على تقدير: أصابتكم كإصابة من تقدّم من الأنبياء وأصحابهم؛ ولمّا إذا كانت (كَأَيِّن) منتقلة إلى معنى (كم) فانّ العامل فيها هو الابتداء[2].

قــال السّمين الحلبي: "الصحيح أنّها [أي الكاف] لا تتعلق بشيء أصــلاً لأنّها مع (أي) صارتا بمنزلة كلمة واحدة وهي (كم) فلم تتعلق بشيء ولذلك هجر معناها الأصلي وهو التشبيه"[3].

وهذا الوجه الذي ذكره السّمين الحلبي هو الذي نراه مناسباً لبعده عن التكلّف ولأنّه قريبٌ إلى واقع اللّغة.

3-قوله تعالى: ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا﴾ [مريم/25].

في تخريج هذه الآية وجوه:

فقد أشار الفرّاء إلى أنّ (الباء) في (بِجِذْعِ) زائدة وذلك في قوله: "العرب تقول: هزّ به وهزّهُ، وخذ الخِطامَ وخذ بالخِطام وتعلّق زيداً وتعلّق بزيدٍ، وخذ برأسه

---

(1) مغني اللبيب، 246؛ وينظر: مشكل إعراب القرآن، 175/1.

(2) ينظر: المجيد، 206.

(3) الدر المصون، 226/2.

وخذ رلسَهُ... وكذلك ﴿ وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ ﴾لو كانت: وهزّي جذع النخلة كان صوابا"[1].

وهذا ما ذهب إليه أبو عبيدة إذ قال: "مجازه هزّي إليك جذع النخلة، الباء من حروف الزوائد"[2].ووافقهما في ذلك أبو البقاء العكبري فذكر بأنّ الباء في (بِجِذْعِ) زائدة، والمعنى: أميلِيْ إليك[3].ويجوز أن تكون شبه الجملة من الجار والمجرور في قوله: (بِجِذْعِ) حالا من مفعول (هُزِّي) المحذوف، والتّقدير: وهزّي إليك رُطباً كائناً بجذع النخلة[4].

ويجوز أن يكون الكلام عند قوله: (وهزي إليك بجذع النخلة) محمولا على المعنى؛ والمعنى: هزّي الثمرة بسبب هزّ الجذع، أي: أنفضي الجذع[5].

وفيما يبدو لنا أنّ هذا الوجه أقلّ الوجوه تكلفاً لأنّ الوجه الأول محمول على زيادة الباء، والثاني محمول على تقدير مفعول به لا حاجة للجملة إليها لاكتمال المعنى بدونه.

4- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا أَنصَارَ اللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّينَ مَنْ أَنصَارِي إلى الله﴾ [الصف/14].

إنّ التشبيه في قوله: ﴿كَمَا قَالَ عِيسَى﴾ ليس على ظاهره من تشبيه كون المؤمنين أنصار الله في قول عيسى عليه السلام، إذ لا وجه لتشبيه الكون بالقول بل هو مؤول[1]، وفي تأويله وجوه:

---

(1) معاني القرآن، 165/2.

(2) مجاز القرآن، 159.

(3) ينظر: التبيان، 871/2.

(4) ينظر: الدر المصون، 500/4.

(5) م. ن.

فقيل: إنّ الكاف في موضع نصب على إضمار القول أي: أقول لكم ذلك[2].

وذهب مكّي بن أبي طالب إلى أنّها نعت لمصدر محذوف تقديره: كونوا كوناً[3].

وقيل: إنّ الكلام محمول على المعنى، إذ المعنى: انصروا الله كما نصر الحواريون عيسى ابن مريم عليه السلام[4].

وإلى ذلك ذهب الزّمخشري فقال: "فإن قلت: ما وجه صحة التشبيه وظاهره تشبيه كونهم أنصاراً بقول عيسى صلوات الله عليه﴿ مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ قلت: التشبيه محمول على المعنى وعليه يصح، والمراد كونوا أنصار الله كما الحواريون أنصار عيسى حين قال لهم ﴿ مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾"[5].

والذي نميل إليه هو القول بأنّ: "التشبيه بدعوة عيسى ابن مريم للحواريين، وجواب الحواريين تشبيه تمثيل، أي: كونوا عندما يدعوكم محمّد ﷺ إلى نصر الله كحالة قول عيسى ابن مريم للحواريين واستجابتهم له؛ والتشبيه لقصد التنظير والتأسي، فقد صـــدق الحواريون وعدهم وثبتوا على الدين ولم تزعزعهم الفتن والتعذيب" [6].

5- قوله تعالى: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ [الجاثية/32].

إنّ الاستثناء في قوله: (إِلَّا ظَنًّا) في ظاهره استثناء مفرغ، وقد منع النّحويون التفريغ في المفعول المطلق المؤكد، لأنّه لا فائدة فيه لكونه بمنزلة تكرير

---

(1) ينظر: حاشية الشهاب، 171/9.

(2) ينظر: التبيان، 1221/2؛ والدّر المصون، 314/6.

(3) ينظر: الدّر المصون، 314/6 (ولم نجد هذا الكلام في مشكل إعراب القران).

(4) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، 1221/2.

(5) الكشّاف، 141.

(6) التّحرير والتنوير، 199/28.

الفعل[1]، قال الرضي: "وفي المفعول إذا كان للتأكيد ووقع بعد (إلاّ) اشكال كقوله تعالى: (إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا) وذلك إن المستثنى المفرغ يجب أن يستثنى من متعدد مقدّر ومعرب بأعراب المستثنى، مستغرق لذلك الجنس ... حتى يدخل فيه المستثنى بيقين ثم يخرج بالاستثناء، وليس مصـــدر (نَّظُنُّ) محتملاً مع الظن غيره حتى يخرج الظن من بينه"[2]؛ وللخروج من هذا الأشكال ذكر المعربون في تأويله وجوهاً:

الوجه الأول: إنّ الكلام محمول على حذف صفة المصدر، وتقدير الكلام: إن نظن إلا ظناً ضعيفاً، وعلى هذا التّقدير فإنّ المصدر (ظَنًّا) يكون مختصاً لا مؤكداً، وذكر هذا الوجه أبو حيّان[3].

وهذا ما ذهب إليه الخفّاف الأشبيلي فقال: "وهذا عندي أن تكون (إِلَّا) في موضعها ويكون مما حذف فيه الصفة لفهم المعنى كأنّه قال: إن نظن إلا ظناً ضعيفاً ... وهذا أولى"[4].

الوجه الثاني: إنّ الآية محمولة على التقديم والتأخير، وإنّ (إِلَّا) موضوعة في غير موضعها، لأنّ الاستثناء المفرّغ لا يكون في المفعول المطلق، وتقدير الآية: إن نحن إلاّ نظن ظناً، ونسب هذا القول إلى المبرّد[5]، وبه قال أبوعلي الفارسي[6]، وابن يعيش[7]، والعكبري[1]؛ وهو وجه رماه الرضي بالتكلّف[2]؛ وردّه الإشبيلي

(1) ينظر: همع الهوامع، 251/3؛ وشرح الأشموني، 221/2.

(2) شرح الرضي على الكافية، 136/2.

(3) ينظر: البحر المحيط، 51/8.

(4) خزانة الأدب، 374/3.

(5) ينظر: مشكل إعراب القرآن، 663/2؛ والدّر المصون، 133/6.

(6) ينظر: خزانة الأدب، 374/3.

(7) ينظر: شرح الرضي، 136/2.

وقال: بأنّ الوجه الأول أولى لأنّه قد ثبت حذف الصفة ولم يثبت مع وضع (إلاّ) في غير موضعها[3].

والوجه الثالث: ذهب الزّمخشري إلى أنّ أصل الكلام في الآية: نظنّ ظنّا، معناه إثبات الظن، ودخل حرفا النفي والاستثناء لإفادة معنى إثبات الظّن، مع نفي ما سواه [4].

ولم يرتض أبو حيّان هذا الوجه وردّه بقوله: "وهذا الكلام ممّن لا شعور له بالقاعدة النّحوية من أنّ التفريغ يكون في جميع المعمولات من فاعل ومفعول وغيره إلاّ المصدر المؤكد فإنّه لا يكون فيه "[5].وفيما يبدو لنا أنّ الزّمخشري حمّل الآية المعنى المفاد من التفريغ، من غير التفات إلى الأصل النّحوي، وظاهر كلامه يوحي بأنّه يجيز التفريغ في باب المفعول المطلق المؤكد.

الوجه الرابع: إنّ (ظنًا) منصوب على أنّه مفعول به لفعل الظن، لأنّه متضمن معنى (نعتقد)[6].

الوجه الخامس: قيل: إنّ في الآية حذفاً وأنّ التّقدير: إن نظن إلا أنّكم تظنون ظنا، فحذف هذا كله، وردّ بأنّ حذف إنّ واسمها وخبرها والإبقاء على المصدر لا يجوز[7].

الوجه السادس: أن تكون الآية من باب الحمل على التوهّم، وهو وجه ذكره الرضي إذ قال: "انّه محتمل من حيث توهّم المخاطب، إذ ربما تقول: (ضربت)

---

(1) ينظر: التبيان، 1153/2.

(2) ينظر: شرح الرضي، 136/2.

(3) ينظر: خزانة الأدب، 348/3.

(4) ينظر: الكشاف، 296.

(5) البحر المحيط، 51/8.

(6) ينظر: الدر المصون، 133/6.

(7) م. ن.

مثلاً وقد فعلت غير الضرب مما جرى مجراه كالتهديد والشروع في مقدمات الضرب، فتقول: ضربت ضرباً، لرفع ذلك التوهم، كما أنك إذا قلت: جاءني زيدٌ، جاز أن يتوهم أنه جاءك من يجري مجراه فقلت: جاءني زيدٌ زيدٌ، لرفع هذا التوهم، فلمّا كان قولك: (ضربت) محتملا للضرب وغيره من حيث التوهّم صار المستثنى منه في (ما ضربت إلاّ ضرباً) كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث التوهم فكأنك قلت: ما فعلت شيئاً إلا ضرباً" [1].

الوجه السابع: إن الظن يكون بمعنى العلم والشك، فاستثنى الشك، كأنه قيل: ما لنا اعتقاد إلا الشك[2] ومنه قول الأعشى:

أحلّ به الشيبُ أثقالـــــه   وما أعتره الشيب إلا اعترارا[3]

وهذا الوجه هو الذي نطمئن إليه لأنّه بعيد عن التكلف، وقريب من واقع اللّغة، ثم إن الظن مصدراً قد جاء في القرآن الكريم في كل المواضع بمعنى الشك، أمّا فعله فقد جاء دالاً في مواضعَ على الشك وفي مواضع أخرى على اليقين بحسب مقتضى السياق . وعلى هذا فإن الآية الكريمة قد استثنى الظن من متعدد وهو ما يحتمله الفعل (ظن) ولا يقاس عليه قولنا: ما ضربت إلاّ ضرباً، لأنّ الضرب لا يؤدي إلاّ دلالة واحدة[4].

"إنّ ما في القرآن هو كلام الله تنقاد له اللّغة ولا ينقاد لها، ويحكم عليها به ولا يحكم عليه بها، ومادام هذا الأسلوب قد جاء في القرآن فقد اكتسب القوة والترجيح من مجرد وروده فيه" [5].

---

(1) شرح الرضي، 136/2.

(2) ينظر: الدّر المصون، 133/6.

(3) ديوانه، 45.

(4) ينظر: النّحويون والقرآن، 69 وما بعدها.

(5) م. ن، 72.

وثمة شواهد كثيرة على هذه الحالة، نوردها لكثرتها بهذا الجدول تسهيلاً للقارئ .

ت	الآية	رقمها	السورة	الشاهد
1	﴿ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن حتى يبلغ أشده﴾	152	الأنعام	(حتى يبلغ أشدّه)
2	﴿وكأين من نبي قاتل معه ربيون كثير﴾	146	آل عمران	(كأين) العامل في الكاف
3	﴿وهزي إليك بجذع النخلة تساقط عليك رطباً جنياً﴾	25	مريم	الباء في (الجذع)
4	﴿وما كنت ترجو أن يلقى إليك الكتاب إلا رحمة من ربك﴾	86	القصص	(إلاّ رحمة)
5	﴿هذا صراط عليّ مستقيم﴾	41	الحجر	(علّي مستقيم)
6	﴿قال هؤلاء بناتي إن كنتم فاعلين﴾	71	الحجر	(هؤلاء بناتي)
7	﴿ولا أصغر من ذلك ولا أكبر إلا في كتاب﴾	61	يونس	(إلاّ في كتاب)
8	﴿إن تعذبهم فإنهم عبادك﴾	118	المائدة	الفاء في (فإنهم)
9	﴿وما أرسلنا من قبلك إلا رجالاً نوحي إليهم﴾ في قراءة من قرأ	43	النحل	(يوحى) بالبناء للمجهول
10	﴿وقالوا قلوبنا في أكنة مما تدعونا إليه وفي آذاننا وقر ومن بيننا وبينك حجاب﴾	5	فصلت	(من) في (ممّا) و(من بيننا)
11	﴿لا يذوقون فيها الموت إلا الموتة الأولى﴾	56	الدخان	(إلا الموتة الأولى)
12	﴿وما أدراك ما العقبة ۝ فك رقبة﴾ في قراءة من قرأ (فكَّ) فعلاً ماضياً .	13	البلد	(فكُّ)

الفصل الثاني:

العطف على التوهم

المبحث الأول: التوهم في عطف الأسماء

المبحث الثاني: التوهم في عطف الأفعال

المبحث الأول:

التوهم في عطف الأسماء

أولاً: حالة الرفع

1- عطف اسم مرفوع على اسم منصوب

أ- عطف اسم مرفوع على اسم (إنَّ) قبل تمام الخبر

و من ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَىٰ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [المائدة/69]

أجاز الكوفيون العطف على اسم (إنّ) قبل تمام الخبر، واحتجّوا لجواز ذلك بما في هذه الآية، وقالوا: لأنّه يجوز ذلك مع (لا) إجماعاً نحو: لا رجل ولا امرأةٌ أكرم منك؛ فجاز مع (إنَّ) لأنّ عملهما واحد ؛ وذهب الكسائي إلى جوازه على كلّ حال سواء أكان اسم (إنَّ) مبنيّاً أم معرباً[1].

وكان الفرّاء يجيز ذلك إذا كان اسم (إنّ) مبنياً كما في هذه الآية، قال الفرّاء: "فإنّ رفع (الصّابئين) على أنّه عطف على (الّذين) و (الّذين) حرف على جهة واحدة في رفعه ونصبه وخفضه، فلمّا كان إعرابه واحداً وكان نصب (إنّ) نصباً ضعيفاً وضعفه أنّه يقع على الاسم ولا يقع على خبره جاز رفع الصّابئين"[2].

ومذهب البصريين أنّه لايجوز العطف على اسم (إنّ) إلاّ بعد تمام الخبر، وإذا عطف قبل الخبر فلا يجوز فيه إلاّ النصب، لأنّ العطف على الموضع لا يجوز قبل تمام الكلام لأنّه حمل على التأويل والحمل على التأويل قبل تمام الكلام فاسد[3]، وإذا ورد ما ظاهره كذلك تأوّلوه على التقديم والتأخير[4].

---

(1) ينظر: ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، الزبيدي،197، والخلاف النحوي في كتب إعراب القرآن، عماد مجيد، 132 (أطروحة دكتوراه) .

(2) معاني القرآن، 310/1 وما بعدها.

(3) ينظر: ائتلاف البصرة، 197؛ وينظر: عطف النسق في العربية، عبد العزيز الدليمي، 146 (رسالة ماجستير).

(4) ينظر: الخلاف النحوي، 123.

وقد حمل سيبويه الآية على التقديم والتأخير إذ قال: "وأمّا قوله ﷻ: (وَالصَّابِئُونَ) فعلى التقديم والتأخير كأنّه ابتدأ على قوله: (وَالصَّابِئُونَ) بعد ما مضى الخبر، وقال الشاعر بشر بن أبي خازم:

وإلاّ فاعلموا أنّا وأنتــــم بغاة ما بقينا في شقاق

كأنّه قال: بغاة ما بقينا وأنتم"[1].

وعلى ما ذكره سيبويه يكون معنى الآية: إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى من آمن بالله وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون والصّابئون كذلك[2].

ومن اللافت للنّظر في هذا السياق أنّ سيبويه قد حمل نظير ما في الآية من العطف على اسم (إنّ) قبل الخبر في كلام العرب على التوهّم، حين قال: "وأعلم أنّ ناساً من العرب يغلطون فيقولون إنّهم أجمعون ذاهبون وإنّك وزيد ذاهبان، وذاك أنّ معناه معنى الإبتداء فيرى أنّه قال: هم"[3].

وقد أنكر بعض المحدثين هذا الموقف من سيبويه فقال: "ولسنا ندري ما الذي جعل ما قاله العرب محمولاً على الغلط وما جاء في الآية محمولاً على التقديم والتأخير، إذ ما الذي يمنع أن يحمل ما قاله العرب على التقديم والتأخير أيضاً ثم لا يكون غلطاً ويكون موافقاً لما جاء في الآية فيما تراءى له"[4].

ويبدو أنّ سيبويه كان يحمل ما ورد في القرآن الكريم أو كلام العرب من العطف على اسم (إنّ) قبل الخبر على التقديم والتأخير[5]، ولكن إذا ورد ذلك في

---

(1) الكتاب، 155/2؛ وينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتخب الهمداني، 2/ ورقة3 (مخطوط).

(2) ينظر: الدر المصون، 572/2.

(3) الكتاب، 155/2.

(4) النحويون والقرآن، 87.

(5) ينظر: التوابع في كتاب سيبويه، 83.

غير القرآن يحمله على التوهّم (الغلط) وإن كانت الحالة واحدة في النصّين وإنّما يفعل ذلك لخصوصية النّص القرآني فإنّه لا يليق معه مصطلح التوّهم (الغلط) فالقرآن منزّه عن أن يوصف بذلك، وإنّما كان حمل هذا الاستعمال على التوهم لأنّ الكلام فيه محمول على التّقديم والتّأخير.

وقيل: إنّ (الصَّابِئُونَ) مرفوع بالإبتداء وخبره محذوف كمذهب سيبويه إلاّ أنّه لا ينوى به التّأخير[1]، وهو وجه ضعّفه أبو البقاء لما فيه من لزوم الحذف والفصل[2].

وقيل: إنّ خبر (إنّ) محذوف أي: إنّ الذين آمنوا أجرهم ؛ وخبر (الصَّابِئُونَ) قوله (مَنْ آمَنَ) وما بعده، وهو وجه استحسنه ابن عصفور وقال بأنّه حسن جداً، إذ ليس فيه أكثر من حذف خبر (إنّ) وهو جائز في فصيح الكلام[3].

وذهب الكسائي إلى أنّ (الصَّابِئُونَ) مرفوع لأنّه معطوف على الضّمير المستكّن في (هَادُوا) أي: هادوا هم والصّابئون[4]، ونسب مكّي بن أبي طالب هذا القول إلى الفرّاء وقال: "وهو غلط لأنّه يوجب أن يكون الصّابئون والنصّارى يهوداً، وأيضاً فإنّ العطف على المضمــر المرفوع قبل أن يؤكّد أو يفصل بينهما بما يقوم مقام التّأكيد قبيح عند بعض النّحويين"[5]

(1) ينظر: الدر المصون، 575/2.

(2) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، 451/1.

(3) ينظر: المجيد(تح عطية)، 603.

(4) ينظر: معاني القرآن، الكسائي،125، والفريد، 2/ورقة 3.

(5) مشكل إعراب القران، 232/1.

ونسبة هذا القول إلى الفرّاء تحتاج إلى الدّقة لأنّ الفرّاء لم يقل به وإنّما ردّه[1]، كما ردّه الزجّاج من بعد [2] "لأنّ العطف على ضمير الرفع في (هَادُوا) يقتضي أن يكـــون (الصَّابِئُونَ) قد تهوّدوا وليس كذلك"[3].

وقيل: إنّ (إنّ) حرف جواب بمعنى (نعم) لا محل لها من الإعراب وعلى هذا الوجه فما بعد (إنّ) مرفوع المحل على الإبتداء، و(الصَّابِئُونَ) معطوف عليه بالرفع، والخبر قوله: (مَنْ آمَنَ).

قال السّـمين الحلبي : "وهو قول مرجوح قال به بعض النحوييـــن"[4].

وقيل: إنّ (الصَّابِئُونَ) في موضع نصب، ولكنّه جاء على لغة بني الحارث الذين يجعلون المثنى بالألف على كلّ حال، والجّمع بالواو على كلّ حال ؛ واستبعد العكبري هذا الوجه[5] .

وقال السّمين الحلبي إنّه فاسد[6].

وقيل: إنّ علامة النّصب في (الصَّابِئُونَ) فتحة النّون، والنّون حرف الإعراب كما في (الزيتون) و(عُربون)[7]؛ قال العكبري: "والقياس لا يدفعه"[8].

---

(1) ينظر: معاني القرآن، 312/1.

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، 156/2 وما بعدها.

(3) الفريد، 2/ورقة 3، وينظر المجيد(تح عطية) ، 603.

(4) الدر المصون، 573/2.

(5) ينظر: التبيان، 452/1.

(6) ينظر: الدر المصون، 575/2.

(7) م. ن.

(8) التبيان، 452/1.

وفيما يبدو لنا أنّ جميع ما تقدم ذكره من أوجه كانت متكلّفة موغلة في الصّنعة النّحوية ولم يراع فيها جانب المعنى، والقول الفصل في ذلك هو إنّ رفع (ٱلصَّٰبِـُٔونَ) جاء لتأدية وظيفة دلالية لا سبيل إليها مع النّصب، وهي: "تنبيه الذّهن إلى أنّ الصّابئين كانوا أهل كتاب، وإن كان حكمهم كحكم المسلمين واليهود والنصّارى في تعليق نفي الخوف والحزن منهم يوم القيامة بشرط الإيمان الصّحيح والعمل الصّالح اللّذين تتزكّى بهما النّفوس وتستّعد لإرث الفردوس، ولمّا كان هذا غير معروف عند المخاطبين بهذه الآية وكان الصّابئون غير مظنّة لإشراكهم في الحكم مع أهل الكتب السّماوية حسن في شرع البلاغة أن ينبّه إلى ذلك بتغيير نسق الإعراب ... "[1].

وفضلاً عن ذلك فإنّ العطف بالرفع على اسم (إنّ) المنصوب هو على نيّة عدم إرادة (إنّ) وهذا يعني أنّ العطف بالرفع غير مؤكّد[2].

وعلى هذا يكون (ٱلصَّٰبِـُٔونَ) غير داخلين في التوكيد لأنّهم أبعد المذكورين ضلالاً لذلك كان توكيدهم أقل[3].

---

(1) تفسير المنار، محمد رشيد رضا، 476/6.

(2) ينظر: معاني النحو، 130/1.

(3) ينظر: الجملة العربية والمعنى، الدكتور فاضل السامرائي، 198.

عطف اسم مرفوع على اسم (أنّ) المنصوب

ومن ذلك قراءة الكسائي: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفُ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنُ بِالْأُذُنِ وَالسِّنُّ بِالسِّنِّ﴾ [المائدة/45]. برفع (الْعَيْنُ) وما عطف عليها[1].

ذكر أبو علي الفارسي في توجيه هذه القراءة ثلاثة أوجه[2]، واتّخذها أغلب المعربين رائداً لهم عند تخريجهم للقراءة هذه، وتناقلتها كتبهم، والأوجه التي ذكرها أبو علي هي:

الوجه الأول: أنّ الواو عطفت جملة اسمية وهي جملة (وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ) على جملة فعلية وهي قوله: (وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ)؛ وعلى هذا التوجيه فإنّ جملة (وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ) وما عطف عليها تكون غير مندرجة تحت (كتبنا) لا من حيث اللفظ ولا من حيث التشريك في معنى الكَتْب، وإنّما استئناف إيجاب وابتداء تشريع[3]. واستحسن صاحب التأويل النّحوي هذا الوجه وقال: "وهو قول ظاهر بعيد عن التّكلف"[4].

الوجه الثاني: إنّ الواو عطفت جملة (وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ) وما بعدها على قوله: (أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ) على المعنى، لأنّ قوله: (وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ) في معنى قلنا لهم النفسُ بالنفس[5].

---

(1) ينظر: النّشر في القراءات العشر، 191/2.

(2) ينظر: الحجّة في علل القراءات، 223/3 وما بعدها؛ والكشف عن وجوه القراءات، 409/1.

(3) ينظر: المجيد(تح عطية)، 568 وما بعدها.

(4) التأويل النحوي، 1201/2.

(5) ينظر: المجيد(تح عطية)، 568.

قال أبو علي: "ومثل هذا من الحمل على المعنى كثير في القرآن وغيره"[1].

وذكر ابن عطية كلاماً مثل ذلك وقال: "ويحتمل أن تكون الواو عاطفة على المعنى لأنّ معنى قوله:

﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ﴾ قلنا لهم للنّفس بالنّفس؛ ومثله لمّا كان المعنى في قوله تعالى: ﴿ يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ ۞ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ ﴾ [الواقعة/16-17]، يمنحون كأساً من مَعين، عطف (وحوراً عينا) على ذلك"[2].

قال السّمين الحلبي: "فتنظّر هذه الآية بتلك لاشتراكهما في النّظر إلى المعنى دون اللفظ هو حسن"[3].

وضعّف أبو حيّان هذا الوجه، لأنّه على حدّ قوله من العطف على التوهّم إذ توهّم في قوله: (أن النفسَ بالنفس): النفسُ بالنفس[4].

وذكر الزّمخشري كلاماً قريباً من هذا إذ قال: "الرفع للعطف على محل (أن النفس) لأنّ المعنى: وكتبنا عليهم النّفس بالنّفس، إمّا لإجراء (كتبنا) مجرى (وقلنا) وإمّا أنّ معنى الجملة التي هي (النفسُ بالنفس) ممّا يقع عليه الكَتْب، كما تقع عليه القراءة، فتقول: كتبت الحمد لله، وقرأت: سورة (أنزلناها)"[5].

(1) الحجّة في علل القراءات، 225/3.

(2) المحرر الوجيز، 192/2.

(3) الدّر المصون، 530/2.

(4) ينظر: البحر المحيط، 506/3.

(5) الكشّاف، 292.

وذكر أبو حيّان: أنّ هذا الوجه الذي ذكره الزّمخشري هو الوجه الثاني نفسه الذي ذكره أبو علي، إلاّ أنّه أي الزّمخشري عبّر عنه بعبارة أخرى، وجعله من العطف على المحل، وهو ليس كذلك لأنّ العطف على المحل هو العطف على الموضع، وهو محصور ليس هذا منه لأنّ قوله: (أنّ النفسَ بالنفس) لا يمكن أن يكون في محل رفع لأنّ (أنّ) وما في حيّزها بتأويل مصدر لفظه وموضعه النّصب تقديره: وكتبنا عليهم أخذ النّفس[1].

وقد سبق العكبري أباحيّان في هذا القول[2].

وقد ردّ السّمين الحلبي على شيخه مدافعاً عن الوجه الذي ذكره الزّمخشري إذ قـال: "والزّمخشري لم يعن أنّ (أن) وما في حيّزها في محل رفع فعطف عليها المرفوع حتى يلزمه الشيخ بأنّ لفظها ومحلّها النّصب، إنّما عنى أنّ اسمها محلّه الرّفع مثل دخولها، فراعى العطف عليه"[3].

وهذا الذي ذكره السّمين بابه التوهّم أيضاً، لأنّه توهّم عدم وجود عامل النّصب الظاهر فرفع[4].

وذكر الزجّاج هذين الوجهين من دون تعليق[5].

الوجه الثالث: أن تكون عاطفة، وقد عطفت (العَيْنُ) على الضمير المرفوع المستتر في الجار الواقع خبراً، إذ التّقدير: أنّ النّفس بالنّفس هي والعين وكذا ما

---

(1) ينظر: البحر المحيط، 506/3.

(2) ينظر: التبيان، 439/1.

(3) الدّر المصون، 530/2.

(4) ينظر: التأويل النحوي، 1202/2.

(5) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، 145/2.

(8) ينظر: الحجّة في علل القراءات، 223/3 وما بعدها.

بعدها، والجار والمجرور بعدها في محل نصب على الحال مبنية على المعنى إذ المرفوع هنا مرفوع بالفاعلية لعطفه على الفاعل المستتر[8].

وضعّف أبو حيّان وتلميذه السّمين هذا الوجه لأنّ الأحوال على هذا التوجيه تكون لازمة، والأصل أن تكون منتقلة، وبأنّه يلزم العطف على الضّمير المرفوع المتّصل من غير فاصل بين المتعاطفين ولا تأكيد ولا فصل بـــ(لا) بعد حرف العطف، وأجاز البصريّون ذلك في ضرورة الشعر[1].

وأجاز العكبري العطف على الضمير المتّصل من غير توكيد، وجعل ما في هذه القراءة نظير قوله تعالى: ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾ [الأنعام/148][2].

كما أجاز ذلك مكّي بن أبي طالب إذ قال: "[(الْعَيْنَ)] معطوف على المضمر المرفوع في (بالنفس) وإن كان لم يؤكّد فهو جائز"[3].

وقد رجّح الفرّاء قراءة الرّفع هذه، وذلك لمجيء الاسم الثاني بعد تمام خبر الأول ؛ فقد وقع الإجماع على جواز ذلك من النّحاة، فكان إلحاق ما اختلفوا فيه إلى ما أجمعوا إليه أولى[4]، وفيما يبدو لنا أن الوجه الأول هو الوجه الراجح لبعده عن التكلّف والإيغال في التأويل.

---

(1) ينظر: البحر المحيط، 506/3، والدر المصون، 529/2 وما بعدها.

(2) ينظر: التبيان، 439/1.

(3) مشكل إعراب القرآن، 227/1.

(4) ينظر: حجة القراءات، أبو زرعة،226 وما بعدها، (ولم نجد مثل هذا الكلام في معاني القرآن).

2- عطف اسم مرفوع على اسم مجرور بالإضافة على توهم كونه فاعلاً لفعل ينحلّ المصدر إليه

ومن ذلك قراءة الحسن: ﴿أُولَٰئِكَ عَلَيۡهِمۡ لَعۡنَةُ ٱللَّهِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجۡمَعِينَ﴾ [البقرة/161]، برفع ﴿وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلنَّاسُ أَجۡمَعُونَ﴾ [1]وفي تخريج قراءة الرفع هذه وجوه:

الوجه الأول: وهو قول أكثر المعربين أن يكون قوله: (وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ) معطوفاً على موضع اسم الله تعالى، فإنّه وإن كان مجروراً بإضافة المصدر إليه فموضعه رفع بالفاعلية، لأنّ هذا المصدر ينحلّ لحرف مصدري وفعل، والتقدير: أولئك عليهم أن يلعنهم الله، فعطف (وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ) على هذا المعنى[2].

وردّ أبو حيّان هذا الوجه بقوله: "وهذا الذي جوّزوه ليس بجائز على ما تقرّر في العطف على الموضع، من أنّ شرطه أن يكون ثَمّ طالب ومحرز للموضع لا يتغير هذا إذا سلّمنا أنّ (لَعۡنَةُ) هنا من المصادر التي تعمل وأنه ينحل لـ(أن) والفعل، والذي يظهر أنّ هذا المصدر لا ينحل لـ(أن) والفعل"[3].

والذي يبدو لنا أنّ هذا الوجه الذي ذكروه بابه التوهّم، إذ حملوا المضاف إليه المجرور على أنّه فاعل لفعل يتوهّم انحلال المصدر (لَعۡنَةُ) إليه.

---

(1) ينظر: المحتسب، 116/1.

(2) ينظر: التبيان، 132/1؛ ومشكل إعراب القرآن، 115/1، وإعراب القرآن، 147، والدر المصون، 418/1.

(3) البحر المحيط، 635/1

الوجه الثاني: أن يكون قوله: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ﴾ مرفوعاً بفعل مضمر دلّ عليه قوله سبحانه: ﴿لَعْنَةُ اللَّهِ﴾ والتّقدير: وتلعنهم الملائكة والنّاس أجمعون.

لأنّه إذا قال: عليهم لعنة الله، فكأنّه قال: يلعنهم الله ؛ وذكر هذا الوجه ابن جنّي[1]، وهذا الوجه هو الذي نطمئن إليه لأنّه أقلّ تكلفاً.

الوجه الثالث: إنّ ﴿الْمَلَائِكَةُ﴾ مبتدأ حذف خبره لفهم المعنى والتقدير: والملائكة والنّاس أجمعون يلعنونهم[2].

الوجه الرابع: أنّ قوله ﴿وَالْمَلَائِكَةُ﴾ معطوف على ﴿لَعْنَةُ اللَّهِ﴾ على حذف مضاف أي: لعنة الله ولعنة الملائكة، فلمّا حذف المضاف أعرب المضاف إليه بإعرابه[3].

(1) ينظر: المحتسب، 116/1.

(2) ينظر: البحر المحيط 635/1.

(3) م.ن .

ثانياً: حالة النّصب

عطف اسم منصوب على مجرور على توهّم نصبه بعامل الاسم المنصوب

ومن ذلك:

1-قوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ [البقرة /200].

يجوز في نصب (أَشَدَّ) وجوه من الإعراب:

الوجه الأول: أن يكون (أَشَدَّ) منصوباً بإضمار فعل الكون ولأنّ الكلام محمول على المعنى والتقدير: أو كونوا أشدّ ذكراً لله منكم لآبائكم؛ ودلّ على هذا المعنى قوله: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ﴾ أي: كونوا ذاكريه؛ وذكر هذا الوجه العكبري وقال بأنّ هذا الوجه أسهل من حمله على المجاز الذي قال به أبو علي وابن جنّي، إذ ذكرا بأنّ الذّكر في الآية هو ذكر على سبيل المجاز كما تقول: زيدٌ أشدُّ ذكراً من عمرو[1].

وذهب مكّي بن أبي طالب إلى أنّ (أَشَدَّ) منصوب ليس بكون مضمر وإنّما بفعل مضمر والتقدير: واذكروه ذكراً أشدَّ ذكراً من ذكركم لآبائكم؛ وعلى هذا الوجه يكون (أَشَدَّ) نعتاً لمصدر في موضع الحال أي: اذكروه مبالغين في الذّكر له[2].

الوجه الثاني: أن يكون (أَشَدَّ) معطوفاً على موضع الكاف في ﴿كَذِكْرِكُمْ﴾ لأنّها نعت لمصدر محذوف، أي: ذكراً كذكركم آباءكم أو أشد[3].

---

(1) ينظر: التبيان، 64/1.

(2) ينظر: مشكل إعراب القرآن، 124/1.

(3) ينظر: الدّر المصون، 498/1 وما بعدها.

الوجه الثالث: أن يكون معطوفاً على (آبَاءَكُمْ) والتقدير: أو قوماً أشدّ ذكراً من آبائكم، وذكر هذا الوجه الزّمخشري[1].

الوجه الرابع: أن يكون (أَشَدَّ) منصوباً على الحال وهو صفة لقوله: (ذِكْرًا) لو تأخر، فلمّا تقدّم انتصب على الحال، و(أَشَدَّ) معطوف على محل الكاف من (ذِكْرِكُمْ) وقد ارتضى أبو حيّان هذا الوجه وضعّف ما سواه من الوجوه[2].

1- قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِن بَعْدِهِ وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَقَ وَيَعْقُوبَ وَالأَسْبَاطِ وَعِيسَى وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَارُونَ وَسُلَيْمَانَ وَآتَيْنَا دَاوُودَ زَبُورًا ۞ وَرُسُلاً قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ﴾ [النساء/163-164].

في نصب (رُسُلاً) وجوه من الإعراب:

الوجه الأول: أن يكون منصوبا على الاشتغال، أي: وقصصنا رسلاً والمعنى على حذف مضاف أي: قصصنا أخبارهم، وعلى هذا الوجه يكون قوله: (قَدْ قَصَصْنَاهُمْ) لا محلّ له من الإعراب لأنّه مفسّر لذلك العامل المضمر[3]؛ وقد رجّح الزجّاج هذا الوجه واستحسنه[4].

---

(1) ينظر: الكشّاف، 122.

(2) ينظر: البحر المحيط، 2/111؛ وينظر: حاشية الشّهاب، 2/497.

(3) ينظر: المجيد(تح عطية)،164 .

(4) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، 2/108.

الوجه الثاني: أن يكون منصوباً بإضمار فعل أي: وأرسلنا رسلاً[1].

الوجه الثالث: إنّه منصوب عطفاً على معنى قوله: (أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ) لأنّ معناه إنّا أرسلنا إليك موحين إليك وأرسلنا رسلاً قد قصصناهم عليك[2].

وعلى هذا الوجه تكون جملة (قَدْ قَصَصْنَاهُمْ) في محل نصب لأنّها صفة لـ(رُسُلاً)[3].

وهذا الوجه هو الذي نطمئن إليه لأنّه أقلّ الوجوه تكلّفاً، وهو جار على ضرب من الإيجاز الذي هو سمة من سمات الكتاب المعجز، فبدل أن يقول: إنّا أرسلنا إليك موحين، وأرسلنا رسلاً قد قصصناهم عليك؛ عبّر عن ذلك بهذا الإيجاز المبدع من دون إضاعة المعنى.

2-قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال/64].

استشكل المعربون قوله تعالى: (وَمَنِ اتَّبَعَكَ) وذكروا في تخريجه وجوهاً:

الوجه الأول: أن يكون (مَنْ) في محل رفع عطفاً على لفظ الجلالة، والتقدير يكفيك الله والمؤمنون؛ وهذا تفسير الحسن البصري وجماعة[4]. وهو وجه استحسنه أبو حيّان[5]، وتلميذه السّمين[6].

قال صاحب المنار: "ولكن مقتضى كمال التوحيد ... هو كفاية الله تعالى له ولهم ... وهذا المعنى قرّره شيخ الإسلام ابن تيميّة، وأبطل مقابله، فاحتمال عطف من اتّبعه من المؤمنين على اسم الجلالة باطل من حيث المعنى، وان عدّه النحاة

---

(1) ينظر: الدّر المصون، 465/2.

(2) ينظر: إعراب القرآن، 274، والتبيان، 409/1، ومشكل إعراب القران، 213/1.

(3) ينظر: الدّر المصون، 465/2.

(4) ينظر: جهود ثعلب في معاني القران وإعرابه،خضر حسن ظاهر، 57 (أطروحة دكتوراه).

(5) ينظر: البحر المحيط، 410/4.

(6) ينظر: الدّر المصون، 434/3.

لظهر في الإعراب على قواعد البصريين التي يتعصب لها جمهورهم، وما من طائفة من علماء علم ولا فنّ لهم مذهب يخالفه آخرون إلاّ ويوجد فيهم من يتعصّب لكلّ ما يقوله أهل مذهبهم"[1].

وقيل: إنّ (مَن) في موضع رفع على (حسب) لقبح عطفه على اسم (الله) ﷻ ولو كان بالفاء أو بـــ(ثمّ) لحسن العطف[2].

الوجه الثاني: إنّ (مَن) في موضع نصب على العطف على معنى الكاف في (حَسبُكَ) لأنّها في التأويل في موضع نصب، لأنّ معنى (حَسبُكَ): يكفيك الله، فعطف (مَن) على المعنى[3].

وردّ أبو حيّان هذا الوجه بقوله: "وهذا ليس بجيّد لأنّ حسبك ليس مما تكون الكاف فيه في موضع نصب، بل هذه إضافة صحيحة ليست (مَن) نصب، و(حَسبُكَ) مبتدأ مضاف إلى الضمير وليس مصدر ولا اسم فاعل إلاّ إن قيل: إنه عطف على التوهّم، كأنّه توهّم أنّه قيل: يكفيك الله أو كفاك الله، ولكنّ العطف على التوهّم لا ينقاس فلا يحمل عليه القرآن ما وجدت مندوحة عنه"[4].

كما ردّه السفاقسي ونكر كلاماً قريبا ممّا ذكره أبو حيّان[5].

وذهب الزّمخشري إلى أنّ (ومَن) منصوب على المعيّة، لأنّ الواو بمعنى (مع) وهو كقولك: حسبُك وزيداً درهمٌ[1]، ونُسب هذا القول إلى الزجّاج[2]، وليس في

---

(1) تفسير المنار، 84/10.

(2) ينظر: مشكل إعراب القران، 319/1.

(3) ينظر: البيان، 391/1؛ ومعاني القرّاء، 417/1؛ ومشكل إعراب القران، 319/1.

(4) البحر المحيط، 410/4.

(5) حاشية الشهاب، 500/4.

كتابه (معاني القرآن وإعرابه) إشارة إلى مثل هذا الكلام، وإنّما جلّ الذي قاله: "لمّا من نصب فعلى تأويل الكاف، المعنى: فإنّ الله يكفيك ويكفي من اتّبعك من المؤمنين"[3].

الوجه الثالث: أن تكون (مَن) في موضع جر على حذف (وحسب) لدلالة (حَسبُكَ) عليه[4]، فهو كقول الشاعر:

أكلّ امرئ تحسبين إمـــرأً ونارٍ توقّدُ بالليل نـــاراً [5]

أي: ونار، حيث حذف المضاف وترك المضاف إليه بإعرابه، والتّقدير: وكلّ نار تحسبين ناراً[6].

وردّ ابن عطية هذا الوجه بقوله: "وهذا الوجه من حذف المضاف مكروه، بابه ضرورة الشّعر"[7].

وذكر أبو حيّان: أنّ حذف المضاف وترك المضاف إليه بإعرابه ليس مكروها وليس مخصوصاً بالضرورة الشّعرية، فقد أجازه سيبويه في الكلام وخرّج عليه البيت وغيره في الكلام الفصيح[8].

---

(1) ينظر: الكشّاف، 419.

(2) ينظر: البحر المحيط، 511/4.

(3) معاني القرآن وإعرابه، 342/2.

(4) ينظر: البحر المحيط، 511/4.

(5) البيت لأبي داود واسمه جارية بن الحجّاج، وقيل جريرة الحجّاج، وقيل جريرة بن حمران الحذّاقي، ينظر: المقاصد النحوية 445/3.

(6) م. ن.

(7) المحرّر الوجيز، 549/2.

(8) ينظر: البحر المحيط، 511/4.

ولم يجز الزّمخشري جرّ (وَمَنِ) في الآية لئلّا يكون من عطف الاسم الظاهر المجرور على المضمر وهو ممتنع، ولذلك ذهب إلى أنّ (وَمَنِ) منصوب بالمعيّة كما أسلفنا[1].

وردّ عليه أبو حيّان بقوله: "وهذا الذي قاله الزّمخشري مخالف لكلام سيبويه قال سيبويه: قالوا حسبُك درهمٌ، لمّا كان فيه معنى (كفاك) و قبح أن يحملوه على المضمر، نووا الفعل كأنّه قال: حسبُك ويحسب أخاك درهمٌ ولذلك كَفيك ... وليس هذا من باب المفعول معه، وإنّما جاء به سيبويه حجّة للحمل على الفعل لدلالة (حَسْبُكَ) على كفاك"[2].

وفيما يبدو أنّ (مَنِ) في محل جر لأنّه معطوف على الكاف في (حَسْبُكَ) غير آبهين إلى منع جمهور البصريّين عطف الاسم الظّاهر على المضمر من غير إعادة عامل الجر، لأنّ ذلك وارد بالسّماع كما في قراءة حمزة السّبعية[3]: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾ [النساء/1].

"والقياس يتضاءل عند السّماع، لاسيّما بمثل هذه الأقيسة التي هي أوهن من بيت العنكبوت"[4].

---

(1) ينظر: الكشّاف، 419.

(2) البحر المحيط، 511/4؛ وينظر: الكتاب، 66/1.

(3) ينظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد، 226.

(4) التفسير الكبير، 131/1.

2- قوله تعالى: ﴿وَامْرَأَتُهُ قَآئِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَقَ وَمِن وَرَاءِ إِسْحَقَ يَعْقُوبَ﴾ [هود/71].

قرأ ابن عامر وحفص بفتح الباء في (يَعْقُوبَ) وقرأ الباقون برفعها[1].

وفي تخريج قراءة النّصب هذه وجوه من الإعراب:

فذهب الزجاج إلى أنّ (يَعْقُوبَ) منصوب عطفاً على موضع (فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَقَ) لأنّ (بَشَّرْنَاهَا) محمول على معنى (وهبنا لها) فعطف (يَعْقُوبَ) على هذا المعنى فنصب والتّقدير: وهبنا لها إسحاق ووهبنا لها يعقوب[2].

وهذا شبيه بقول الشاعر:

مشائيمُ ليسوا مصلحين عشيرةً ولا ناعبٍ إلاّ ببينٍ غرابُهـــــا[3]

وردّ أبو حيّان هذا الوجه لأنّ بابه التوهّم، أي أنّه نصب (يَعْقُوبَ) عطفاً على التوهّم، كما عطف الشاعر على توهّم الباء في خبر (ليس) فجرّ، والعطف على التوهّم لا ينقاس[4].

وقيل: نصب (يَعْقُوبَ) عطفاً على محل (بِإِسْحَقَ) لأنّ محلّه النّصب؛ واستبعد مكّي بن أبي طالب هذا الوجه لما فيه من الفّصل بين حرف العطف والمعطوف بقوله: (وَمِن وَرَاءِ إِسْحَقَ يَعْقُوبَ)[1].

---

(1) ينظر: النّشر في القراءات العشر، 218/2.

(2)ينظر: معاني القرآن وإعرابه، 51/3.

(3) قائله: هو الأخوص الرياحي؛ ينظر: الحماسة البصرية، للبصري، 289/2.

(4) ينظر: البحر المحيط، 244/5؛ والدّر المصون، 114/4.

والفرق بين هذا الوجه وبين الوجه الأول الذي ذكره الزجّاج هو أنّ الذي ذكره الزجّاج فيه تضمين الفعل (بشّر) معنى (وهب) توهماً، ولمّا هذا الوجه فباقٍ على مدلوله من غير توهم[2].

وقيل: إنّ (يَعْقُوبَ) منصوب بفعل محذوف دلّ عليه قوله: (فَبَشَّرْنَاهَا) لأنّ البشارة في معنى الهبة والتّقدير: ووهبنا من وراء إسحاق يعقوب[3].

ورجحّ أبو علي هذا الوجه، وجعله أبو حيّان من أظهـر الوجوه[4]، وقيـــل: إنّ (يَعْقُوبَ) في موضع جر عطفا على (بِإِسْحَقَ) ولكنّه لم ينصرف للتعريف والعجمة؛ وهذا ما ذهب إليه الكسائي[5]وردّ الفرّاء هذا الوجه وقال بأنّه لا يجوز إلاّ بإعادة حرف الجّر[6]؛ كما ضعّفه سيبويه والأخفش لأنّ فيه تفريقاً بين الجار والمجرور بالظرف، وحقّ المجرور أن يكون ملاصقاً للجار[7].

وفيما يبدو لنا أنّ القول بأنّ (يَعْقُوبَ) نصب عطفاً على محل (بِإِسْحَقَ) لأنّ محله النصب هو من أقّل الوجوه تكلّفاً، وما فيه من الفصل بين حرف العطف والمعطوف بالظرف خطبه سهل وإن استعظمه بعض النّحاة بقياس حرف العطف النائب هنا مناب الجار على الجار نفسه، وهو قياس ضعيف، إذ كـــون لفظ بمعنى لفظ لا يقتضي إعطاءه جميع أحكامـــه[8].

---

(1) ينظر: مشكل إعراب القران، 369/1.

(2) ينظر: الدر المصون، 114/4.

(3) ينظر: التبيان، 706/2.

(4) ينظر: البحر المحيط، 244/5.

(5) ينظر: مشكل إعراب القران، 369/1.

(6) ينظر: معاني القرآن، 22/2؛ وإعراب القرآن، 71.

(7) ينظر: مشكل إعراب القران، 369/1.

(8) ينظر: التحرير والتنوير، 120/2.

وفيما يأتي جدول بالآيات التي وردت شاهداً على ذلك:

ت	الآية	رقمها	السورة	الشاهد
1	﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾	200	البقرة	عطف (أشدّ) المنصوب على معنى الذكر المجرور
2	﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ﴾	164	النساء	عطف (رسلا) المنصوب على معنى (أوحينا إليك).
3	﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ﴾	64	الأنفال	عطف (ومن اتّبعك) المنصوب على معنى
4	﴿وَامْرَأَتُهُ قَائِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾	71	هود	عطف (يعقوب) المنصوب على معنى (بإسحاق)
5	﴿فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾ بنصب (والخوف) في قراءة أبي	112	النحل	عطف (والخوف) بالنصب على(الجوع) المجرور للمح المعنى
6	﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا﴾ في قراءة عاصم ونافع بنصب (ولؤلؤا)	23	الحج	عطف (ولؤلؤا) بالنصب على (من ذهب) المجرور
7	﴿إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ ۝ وَحِفْظًا﴾	7-6	الصافات	عطف (وحفظاً) بالنصب على (بزينة) المجرور
8	﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾	22	الواقعة	عطف (وحوراً) بالنصب على(بأكواب) المجرور

ثالثاً: حالة الجر

1- عطف اسم مجرور على مرفوع على توهّم جرّه بحرف جرّ

ومن ذلك قراءة ابن عبّاس وجماعة ﴿إِذِ الأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَاسِلِ يُسْحَبُونَ﴾ [غافر/71]. بجر (السَّلَاسِلِ)(1).

قال الفرّاء في تخريج قراءة الجرّ هذه: "فلا يجوز خفض (السَّلَاسِلِ) والخافض مضمر، ولكن لو أنّ متوهّماً قال: إنّما المعنى: إذ أعناقهم في الأغلال وفي السّلاسل يسحبون جاز الخفض في (السَّلَاسِلِ) على هذا المذهب، ومثله ممّا ردّ إلى المعنى، قول الشّاعر:

وقد سالم الحيّاتُ منه القَدَمـا الأُفعُوان والشُّجاعَ الشجعمـــا

فنصب (الشجاع) و(الحيّات) قبل ذلك مرفوعة، لأنّ المعنى: قد سالمت رجله الحيّات وسالمتها، فلمّا احتاج إلى نصب القافية جعل الفعل من القَدَم واقعاً على الحيّات"(2).

وهذا ما ذهب إليه الزجّاج إذ حمل جرّ (السَّلَاسِلِ) على حذف حرف الجر، والتقدير عنده: إذ الأغلال في أعناقهم وفي السّلاسل(3).

وغلّط أبو جعفر النّحاس الزجّاجَ فيما ذهب إليه قائلا: "والذي يبيّن لي أنّه غلط لأنّ البيّن أنّه يقدّره يسحبون في الحميم والسّلاسل، تكون (السَّلَاسِلِ) معطوفة

---

(1) ينظر: البحر المحيط، 457/7.

(2) معاني القرآن، 11/3؛ والبيت لأبي حيان الفقعسي، وقيل: لمساور العبسي، وقيل: للعجّاج والد رؤبة، وقيل: للدبيري، ينظر: المقاصد النحوية، 80/4.

(3) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، 286/4.

على (الحميم) وهذا خطأ لا نعلم أحداً يجيز: مررت وزيدٍ بعمرو، وكذا المخفوض كلّه ... لأنّ الفعل غير دال عليه"[1].

وذكر الزّمخشري كلاماً قريباً ممّا قاله الفرّاء إذ قال: "ووجهه أنّه لو قيل: إذ أعناقهم في الأغلال، مكان قوله: ﴿إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾ لكان صحيحاً مستقيماً، فلمّا كانتا عبارتين متعقّبتين حمل قوله (وَالسَّلَاسِلِ) على العبارة الأخرى ونظيره:

مشائيمُ ليسوا مصلحين عشيرةً ولا ناعبٍ إلاّ ببين غرابُهـــــا

كأنّه قيل: بمصلحين"[2].

قال أبو حيّان معقّباً على ما تقدّم: إنّ هذا الذي ذكروه يسمى العطف على التوهّم، إلّا أنّ توهّم إدخال حرف الجر على (السَّلَاسِلِ) في القراءة، وعلى (مصلحين) في البيت، أقرب من تغيير تركيب الجملة بأسرها[3].

وقيل: جُرّ (السَّلَاسِلِ) لأنّ الكلام على هذه القراءة محمول على المعنى تقديره: إذ أعناقهم في الأغلال والسّلاسل؛ فعطف (السَّلَاسِلِ) على هذا المعنى، وليس على ترتيب اللفظ، لأنّ ترتيبه فيه قلب وهو على حدّ قول العرب: أدخلت القلنسوة في رأسي[4].

---

(1) إعراب القرآن، 781.

(2) الكشّاف، 961 ، والبيت سبق تخريجه .

(3) ينظر: البحر المحيط، 454/7.

(4) ينظر: المحرّر الوجيز، 569/4.

والذي نطمئن إليه هو ما ذهب إليه الفرّاء والزجّاج إذ ذهبا إلى أنّ قوله: (وَالسَّلَاسِلِ) مجرور لأنّ الكلام محمول على حذف حرف الجرّ، وحمل الكلام كما قال أبو حيّان على إدخال حرف الجر أولى من تغيير تركيب الجملة بأسرها.

والصحيح أنّه لا قلب في الجملة القرآنية وكل المواضع التي قيل فيها بالقلب تحتمل المناقشة والرد، القلب من خصائص الجملة الشعرية.

2- عطف اسم مجرور بحرف جر على آخر مجرور بالإضافة على توهم جرّه بحرف الجَر نفسه

ومن ذلك ما قيل في قوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَوٰةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ [البقرة/96].

في تخريج عطف قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ وجوه:

الوجه الأول: إنّ الكلام في الآية محمول على المعنى، لأنّ معنى قوله: (أَحْرَصَ النَّاسِ) لحرص من النّاس، فعطف قوله: (وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا) على هذا المعنى، والتقدير: لَحرص من النّاس ومنَ الذين أشركوا[1].

الوجه الثاني: أن يكون قوله﴿ومن الذين أشركوا﴾ معطوفاً، على (الناس) على حذف مضاف تقديره: ولَحرص من الذين أشركوا[2].

وعلى هذين الوجهين فلا بدّ من ذكر (من) في قوله: ﴿ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ لأنّ (أحرص) جرى على اليهود، فلو عطف بغير (من) لكان معطوفاً

---

(1) ينظر: التبيان، 95/1؛ والدّر المصون، 308/1.

(2) ينظر: إعراب القرآن، 134.

على النّاس،فيكون في المعنى: ولتجدنّهم أحرص الذين أشركوا ؛ فليزم من ذلك إضافة أفعل إلى غير ما اندرج تحته، لأنّ اليهود ليسوا من المشركين[1].

الوجه الثالث: أن يكون الكلام في الآية مبنياً على الحذف والتقديم والتأخير لأنّ تقديره: ولتجدنّهم وطائفة من الذين أشركوا أحرص الناس ؛ وعلى هذا التقدير يكون قوله: ﴿مِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾صفة لمحذوف، وذلك المحذوف معطوف على الضّمير في (لَتَجِدَنَّهُمْ)[2].

و قيل: إنّ حمل الكلام على التقديم والتأخير لا ضرورة تدعو إليه[3].

الوجه الرابع: أن يكون مستأنفاً والتقدير: ومن الذين أشركوا قوم يودّ أحدهم[4].

وفي ظننا أنّ الوجه الرابع هو أقلّ الوجوه تكلفا وأقربها الى واقع اللغة ولعل الأخذ به أولى من التخيل والتقدير.

3- عطف اسم مجرور بحرف جر على آخر مجرور بحرف غيره متوهَم فيه الجّر بالحرف نفسه

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ۞ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾ [البقرة/258-259].

---

(1) ينظر: المجيد، 348؛ والدّر المصون، 308/1.

(2) ينظر: الدّر المصون، 308/1.

(3) ينظر: المجيد، 348.

(4) ينظر: التبيان، 95/1.

استشكل المعربون قوله تعالى: (أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ) لأنه قد عطف على شبه الجملة (إِلَى الَّذِي حَاجَّ) مع اختلاف حرف الجر، وذكروا في تخريجه وجوهاً:

الوجه الأول: أن يكون ذلك من العطف على المعنى، والتقدير: هل رأيت كالّذي حاجّ إبراهيم أو كالّذي مرّ على قرية، وقد نسب هذا القول إلى الكسائي والفرّاء[1]، ونقل ابن جنّي هذا الوجه عن شيخه أبي علي واستحسنه[2].

ونسب إلى أبي حيان القول: بأنّ هذا العطف بابه التوهّم، وإنّما حصل التوهّم بسبب طول الآية بأن اشتملت على كاف التشبيه ولذلك حين عطف عليها جاء المعطوف بالكاف[3].وفي الحقيقة إنّ هذه النسبة تفقد الدقّة، لأنّ أباحيّان لم يقل كلاماً مثل ذلك، وإنّما ذكر بأنّ جمهور المفسّرين قد خرّجوه على أنّه معطوف على معنى قوله: (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ) ثم قال: بأنّ العطف على المعنى وإن كان واقعاً في اللّغة إلاّ أنه لا ينقاس[4].

ومن شواهد العطف على المعنى قول الشاعر:

تقيٌّ نقيٌّ لم يكثّـــر غنيمـــــةً بنهكة ذي قربى ولا بحقلّـــــد[5]

المعنى: ليس بمكثر، ولذلك راعى هذا المعنى فعطف عليه قوله: (ولا بحقلّد)[6].

---

(1) ينظر: مشكل إعراب القران، 138/1؛ والبيان، 170/1؛ ومعاني القرآن ،الكسائي، 93؛ ومعاني القرآن، النّحاس، 98/1؛ والجوهر، 620/2.

(2) ينظر: سرّ صناعة الإعراب، 262/1.

(3) ينظر: النحويون والقرآن، 195.

(4) ينظر: البحر المحيط، 301/2.

(5) البيت لزهير، ينظر: ديوانه، 24.

(6) ينظر: الدّر المصون، 631/1.

الوجه الثاني: إن الكاف في قوله: ﴿أَوۡ كَٱلَّذِي﴾ في موضع نصب بفعل مقدّر حذف لدلالة قوله: ﴿أَلَمۡ تَرَ﴾ عليه، والتقدير: أو رأيت مثل الذي[1].

وقد استحسن أبو حيّان هذا الوجه وقال: "لأنّ إضمار الفعل لدلالة المعنى عليه أسهل من العطف على مراعاة المعنى"[2] ووافقه تلميذه السّمين الحلبي في ذلك[3].

وعلى هذا الوجه فإنّ كلاً من لفظي (ألم تر) و(أرأيت) مستعمل لقصد التعجّب، الأول متعلّق بالمتعجب منه على معنى: ألم تر إلى الذي صنع كذا أي: أنظر إليه فتعجّب من حاله؛ والثاني تمثيل المتعجّب منه على معنى: أرأيت مثل الذي صنع كذا، أي أنّه من الغرابة بحيث لا يرى له مثل، ولا يصحّ أن يكون التّقدير: ألم تر إلى مثله، لأنّ المعنى يكون إذ ذاك: انظر إلى المثل وتعجّب من الذي صنع، ولذلك أوّل المعطوف بجعله متعلقاً بمحذوف ليكون عطف الجمل[4].

الوجه الثالث: أن تكون الكاف في قوله ﴿كَٱلَّذِي﴾ زائدة، والتّقدير: ألم تر إلى الذي حاجّ أو الذي مرّ على قرية؛ كما زيدت في قوله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ [الشورى/11][5]؛ وعلى هذا التقدير يكون (الذي) في موضع جر لأنّه معطوف على قوله: ﴿إِلَى ٱلَّذِي حَآجَّ إِبۡرَٰهِـۧمَ﴾[6].

---

(1) ينظر: التبيان، 208/1 .

(2) البحر المحيط، 301/2.

(3) ينظر: الدّر المصون، 621/1.

(4) ينظر: حاشية الشّهاب، 585/2.

(5) ينظر: التبيان، 208/1؛ والدّر المصون، 621/1.

(6) ينظر: البيان، 170/1.

وضعّف السّمين الحلبي هذا الوجه وقال بأنّ الأصل عدم الزيادة[1].

الوجه الرابع: إنّ الكاف في قوله ﴿كَالَّذِي﴾ اسم بمعنى (مثل) وليس بحرف، ونسب هذا الكلام إلى الأخفش[2] ولم نجد مثل هذا الكلام في كتابه (معاني القرآن) بل إنّه ذهب فيه إلى خلاف ذلك إذ ذكر بأنّ الكاف في قوله: ﴿كَالَّذِي﴾ زائدة[3]، وعلى هذا الوجه فإنّ الكاف في موضع جر معطوفة على قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي﴾ والتقدير: ألم تر إلى الّذي حاجّ إبراهيم أو إلى مثل الذي مرّ على قرية.

ورجّح أبو حيّان هذا الوجه وقال: "ومجيء الكاف اسماً... ثابت في لسان العرب وتأويلها بعيد، فالأولى هذا الوجه الأخير، وإنّما عرض لهم الإشكال من حيث اعتقاد حرفية الكاف حملاً على مشهور مذهب البصريين، والصّحيح ما ذهب إليه أبو الحسن"[4]. ووافق السّمين الحلبي شيخه في ذلك مرجّحاً هذا الوجه[5]؛ وهذا الوجه هو الذي نطمئن إليه لأنّه بعيد عن التكلف والإيغال في التّأويل، ثم إنّ مجيء الكاف اسماً له شواهد كثيرة لا سبيل إلى إنكاره[6].

كما في قول الشاعر:

هل تنهون ولن ينهى ذوي شططٍ　　　كالطّعنِ يذهبُ فيه الزّيت والفُتُل[7]

وقول الآخر:

---

(1) ينظر: الدّر المصون، 621/1.

(2) م.ن.

(3) ينظر: معاني القرآن، 380/1.

(4) البحر المحيط، 302/2.

(5) ينظر: الدّر المصون، 621/1.

(6) ينظر: في هذه المسألة: رصف المباني، المالقي، 195 وما بعدها.

(7) البيت للأعشى، ينظر: ديوانه، 63.

وإنّك لم يفخَر عليك كفاخـــــرٍ ضعيفٍ ولم يغلبكَ مثلُ مغلَّـــبِ[1]

ونكر أحد الباحثين المحدثين وجهاً لطيفاً في تخريج هذه الآية، إذ ذكر بأنّ قوله سبحانه: (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ) جار مجرى المثل، لأنّ الله سبحانه قد جعل ما يذكره من أخبار الأولين أمثلة للنّاس، ولهذا جاءت الكاف في قوله: (أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ) للدّلالة على أنّ ما قبلها إنّما هو مثل فشبّه ما بعده به، والأمثال يشبه بعضها بعضاً؛ وإذا كان المشبّه به في قوله تعالى: (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ) قد خلا من لفظة (مثل) فإنّ الكاف في قوله (أَوْ كَالَّذِي مَرَّ) قد دلّت على أنّ ماسبق إنّما هو مثل، وحمل الآية هذا المحمل أنسب إلى كلام الله من حملها على التوهّم[2].

---

(1) البيت لأمريء القيس، ينظر: ديوانه، 44.

(2) ينظر: النحويون والقرآن، 195 وما بعدها.

رابعاً: عطف اسم على مغاير في المعنى ممّا لا يصح أن ينسب إلى المعطوف ما نسب إلى المعطوف عليه

ومن ذلك:

1-قوله تعالى:﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةً﴾ [البقرة/7].

في قراءة المفضّل الضبي رواية عن عاصم بنصب (غِشَاوَةً)[1].وخرّجت قراءة النّصب هذه على أنّ الكلام محمول على المعنى أي: وجعل على أبصارهم غشاوة[2]، و(غِشَاوَةً) منصوب على أنّه مفعول به للفعل (جعل) المضمر، ولا يجوز أن يكون منصوباً بـ(خَتَمَ) لأنّه لا يتعدى بنفسه[3].

وإضمار الفعل عند وجود دليل يدل عليه كثير مستعمل في كلام العرب[4].

قال الفرّاء: "وإنّما يحسن الإضمار في الكلام الّذي يجتمع ويدلّ أوّله على آخره، كقولك: قد أصاب فلان المال فبنى الدور والعبيد والإماء واللّباس الحسن فقد ترى البناء لا يقع على العبيد والإماء... ولكنّه من صفات اليسار، فحسن الإضمار لمّا عرف... وهو كثير في كلام العرب وأشعارهم... والكتاب أعرب وأقوى في الحجّة من الشّعر..."[5].

وممّا حمل على معنى فعل مضمر في الشعر على نحو هذه القراءة قول الشاعر:

يا ليت زوجك قد غـــــدا ... متقلّداً سيفا ورمحـــــا[6]

---

(1) ينظر: مختصر في شواذ القراءات، 2.

(2) ينظر: الفريد،1/ ورقة 12 .

(3) ينظر: التبيان، 23/1؛ ومشكل إعراب القران، 76/1؛ ومعاني القرآن وإعرابه، 81/1.

(4) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها، ابن خالويه، 61/1 وما بعدها والحجّة في القراءات السبع، 67.

(5) معاني القرآن، 13/1 وما بعدها.

(6) هذا البيت لا يعرف قائله، ينظر: المقتضب، 51/2.

وقال الآخر:

علفتها تِبناً وماءً بـــــــارداً ... حتّى شتت همّالة عينـــــاها[7]

وضعّف أبو علي هذا الوجه وقال: "ولا تكاد تجد هذا الاستعمال في حالِ سعة واختيار"[1].

وعلى قراءة النّصب هذه تكون الجملة فعلية دالة على الحدوث، في حين أنّها مع الرفع تكون اسمية دالّة على الثبوت[2].

وقيل: انتصب (غِشَاوَةً) على نزع الخافض، وإنّ قوله: (وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ) معطوف على ما قبله والتقدير: ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاوة، ثم حذف حرف الجر فانتصب ما بعده، وهذا كقول الشاعر:

تمرّون الدّيار ولم تعوجوا ... كلامكم عليّ إذاً حـــــرام.

أي: تمرّون بالدّيار؛ قال السّمين الحلبي بعد أن ذكر هذا الوجه بأن حذف حرف الجرّ غير مقيس[3].

وقيل: يجوز أن تكون (غِشَاوَةً) اسماً وضع موضع مصدر من معنى (خَتَمَ) لأنّ الفعل (خَتَمَ) يشترك مع التغشية في الدّلالة على معنى الستر فكأنّه قيل: وختم تغشية، على سبيل التأكيد، وهو مثل قولك: قعدت جلوساً؛ وعلى هذا الوجه تكون قلوبهم وسمعهم وأبصارهم مختوماً عليها[4].

---

(7) لمجهول، ينظر: المقاصد النّحوية، 101/3، و 181/4.

(1) الحجّة في علل القراءات السبع، 217/1.

(2) ينظر: أثر الاحتمالات الإعرابية في توجيه المعنى،جمعة حسين محمد، 128 (رسالة ماجستير).

(3) ينظر: الدر المصون، 106/1 وما بعدها، والبيت لجرير بن الخطفي، ينظر: المقاصد النحوية، 560/2

(4) ينظر: الدرّ المصون، 106/1.

2- قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ [يونس/71].

في نصب ﴿وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ وجوه:

الوجه الأول: ذهب الفرّاء إلى أنّه منصوب بفعل مضمر، والتّقدير: فأجمعوا أمركم وادعوا شركاءكم[1] وإنّما أصبح إلى هذا التقدير لأنّه لا يقال: أجمعت شركائي؛ وإنّما يقال: جمّعت شركائي وأجمعت أمري[2]: وهذا كقول الشاعر:

يا ليت زوجكِ قد غـــدا متقلداً سيفاً ورمـــحاً[3]

قوله: (متقلّداً سيفاً ورمحاً) عطف فيه الرّمح على السّيف في الظّاهر، ولا يقال: تقلّدت الرّمح، كما لا يقال: أجمعت الشركاء، فيحمل انتصاب (الرّمح) على إضمار فعل آخر يصلح له، كأنّه قال: وحاملاً رمحاً[4].

الوجه الثاني: إنّه منصوب لأنّه مفعول معه والمعنى: فأجمعوا أمركم مع شركائكم[5]، وذلك لأنّه لا يجوز عطف الشركاء على ماقبله لأنّه لا يقال: أجمعت شركائي، وإنّما يقال: جمعت شركائي وأجمعت أمري، فلمّا لم يجز في الواو العطف، جعلوها بمنزلة (مع) مثل: جاء البردُ والطيالسةَ[6]؛ وفيما يبدو لنا أن حمل الآية على معنى المعية هو الأنسب لسياق التحدي وأقل تكلفا من تقدير فعل،لأن عدم التقدير أولى من التقدير.

واستحسن النّحاس هذا الوجه وجعله راجحاً على الوجه الأول الذي ذكره الفرّاء فقال: "وقول الفرّاء لا معنى له لأنّه إن كان يذهب إلى أنّ المعنى: وادعوا شركاءكم

---

(1) ينظر: معاني القرآن، 473/1.

(2) ينظر: شرح المفصّل، 50/2.

(3) سبق تخريجه.

(4) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح، 663/1، وأمالي الشجري، 321/2.

(5) ينظر: مشكل إعراب القران، 349/1، والدر المصون، 54/4.

(6) ينظر: شرح المفصّل، 50/2.

ليعينوكم، فمعناه (مع) وإن كان يذهب على الدّعاء فقط فلا معنى لدعائهم لغير شيء"[1].

الوجه الثالث: أن يكون معطوفاً على معنى ما تقدم، لأنّ معنى (أجمِعوا) و(اجمَعوا) واحد[2].

فلمّا ادخل الشركاء مع الأمر حمله على مثل لفظه، لأنّ المعنى يرجع إلى شيء واحد، فهو كقولهم: شرّاب ألبان وسمن وأقط[3]

الوجه الرابع: أن يكون معطوفاً على (أَمْرَكُمْ) على تقدير مضاف في المعطوف عليه: والتقدير: فأجمعوا ذوي الأمر منكم[4].

3- قوله تعالى: ﴿وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ قَوْمٌ لَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [الزخرف/88].

بنصب (قِيلَهُۥ) وهي قراءة الجمهور عدا عاصم وحمزة[5].

وفي نصب قوله تعالى (قِيلَهُۥ) وجوه:

الوجه الأول: أن يكون معطوفا على معنى قوله: (وَعِندَهُۥ عِلْمُ السَّاعَةِ) لأنّ معناه: ويعلم السّاعة، فكأنّه قيل: ويعلم السّاعة ويعلم قيله[6]، وهذا الوجه هو الذي نطمئن اليه لأنه أدل على المعنى المراد من الآية.

وقد رجّح الزجّاج هذا الوجه وقال: "الذي أختاره أنا أن يكون نصباً على معنى: (وَعِندَهُۥ عِلْمُ السَّاعَةِ) ويعلم قيله، فيكون المعنى: إنه يعلم الغيب ويعلم قيله"[7].

---

(1) معاني القران، 473/1.

(2) م. ن، 487/2.

(3) ينظر: خزانة الأدب، 134/3.

(4) ينظر: مشكل إعراب القرآن، 349/1 وما بعدها.

(5) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات، 262/2.

(6) ينظر: البيان، 355/2، وإعراب القرآن، 820؛ ومشكل إعراب القران، 604؛ والدر المصون، 109/6.

(7) معاني القرآن وإعرابه، 321/4؛ وينظر: إعراب القرآن، 820؛ وحجّة أبي زرعة، 155.

الوجه الثاني: أن يكون معطوفاً على قوله: ﴿سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُم﴾ أي: نسمع سرّهم ونجواهم ونسمع قيله[1].

الوجه الثالث: إن يكون معطوفاً على مفعول ﴿يَكْتُبُونَ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ والتّقدير: ورسلنا لديهم يكتبون ذلك ويكتبون قيله[2].

الوجه الرابع: أن يكون معطوفاً على مفعول (يعلمون) المحذوف، والتّقدير: وهم يعلمون الحقّ ويعلمون قيله[3].

الوجه الخامس: أن يكون منصوباً على أنّه مصدر نائب مناب فعله والتّقدير: ويقول قيله[4].

وفيما يأتي جدول بالآيات التي وردت شاهداً على عطف اسم على اسم آخر مغاير له في المعنى :

---

(1) ينظر: مشكل إعراب القران، 604/2؛ والدّر المصون، 109/6.

(2) ينظر: البيان، 355/2؛ و مشكل إعراب القران، 604/2.

(3) ينظر: مشكل إعراب القران، 605/2؛ والدّر المصون، 109/6.

(4) ينظر: للبيان، 355/2.

شواهد على عطف الاسم على مغاير في المعنى ممّا لا يصح أن ينسب إلى المعطوف ما نسب إلى المعطوف عليه

ت	الآية	رقمها	السورة	الشاهد
1	﴿وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾ بنصب (غشاوة) في قراءة من قرأ.	7	البقرة	نصب (غشاوة)
2	﴿وَيُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَاةَ وَالْإِنْجِيلَ ۞ وَرَسُولًا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾	49	آل عمران	نصب (رسولاً)
3	﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾	71	يونس	نصب (شركاءكم)
4	﴿وَقِيلِهِ يَا رَبِّ إِنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ﴾	88	الزخرف	نصب (قيله)
5	﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾	20	الحجر	نصب (من)
6	﴿وَفِي مُوسَى إِذْ أَرْسَلْنَاهُ إِلَى فِرْعَوْنَ﴾	38	الذاريات	نصب (وفي موسى)
7	﴿وَقَوْمَ نُوحٍ مِنْ قَبْلُ﴾	46	الذاريات	نصب (وقوم)
8	﴿وَفِي الْأَرْضِ قِطَعٌ مُتَجَاوِرَاتٌ وَجَنَّاتٌ مِنْ أَعْنَابٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ﴾	4	الرعد	نصب (وزرع)

المبحث الثاني:

التوهم في عطف الأفعال

أولاً: العطف على معنى ما تقدّم

1- عطف الفعل على المصدر

أ- ما عطف على مصدر متوهم

ومن ذلك:

1-قوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة/42].

يجوز في موضع (تَكْتُمُوا) وجهان:

الوجه الأول: الجزم على أنّه معطوف على قوله: (وَلَا تَلْبِسُوا) والمعنى النهي عن كلٍّ واحد من الفعلين[1]. وقد رجّح أصحاب كتب إعراب القرآن هذا الوجه وجعلوه ظاهراً، فذكر الأسفرابيني أنّ "الأظهر في الآية أن يكون (تَكْتُمُوا) مجزوماً بالنّهي، كأنّه قال: ولا تلبسوا الحق بالباطل ولا تكتموا الحق، لأنّ المعنى على النّهي عن كلٍّ واحد من اللّبس والكتمان"[2].وهذا الوجه هو الذي نميل اليه لبعده عن التأويل والتقدير ولأن المعنى يحتمله فإنّ المراد من الآية النهي عن الباس الحق بالباطل وكتم الحق .

الوجه الثاني: أن يكون منصوباً بإضمار (أن) في جواب النهي بعد الولو التي تقتضي المعية، أي: لا تجمعوا بين لبس الحقّ بالباطل وكتمانه[3].

ومن ذلك قول الشاعر:

لا تَنْهَ عَنْ خلُقٍ وتأتي مثله   عارٌ عليك إذا فعلت عظيم[4]

---

(1) ينظر: مشكل إعراب القران، 92/1.

(2) فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة، 20.

(3) ينظر: الدّر المصون، 207/1.

(4) البيت لأبي الأسود الدؤلي؛ ينظر: ديوانه، 130.

معناه: لا تجمع بين نهيك عن الشيء وبين إتيانك إياه[1]. و (أن) مع ما في حيِّزها في تأويل مصدر، ولابدَّ من تأويل الفعل الذي قبلها بمصدر أيضاً ليصح عطف الاسم على مثله[2] وهو عند البصريين معطوف على مصدر متوهّم[3]

أمّا الكوفيون فيذهبون إلى أنّ (تَكْتُمُواْ) منصوب بالصّرف، وهو مصطلح كوفي يقصد به مخالفة الثّاني للأوّل في الحكم وعدم إتّباعه له في الأعراب[4].

وقد عرّفه الفرّاء بقوله: "أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوّله حادثة لا تستقيم إعادتها على ماعطف عليها، فإذا كان كذلك فهو الصّرف"[5].

وعلى القول بالصرف فإن في الآية إشارة إلى عدم جريان الفعل الثاني على طريقة الفعل الأول، فإذا كان الفعل الأول يفيد النهي فإنّ الثّاني ليس داخلاً في حيّز النّهي وإنّما هو مصروف عنه، وعلى ذلك يكون المقصود ليس النّهي عن الفعلين، وإنّما النّهي عن الجمع بينهما بحيث يجوز عمل كل واحد منهما منفردا عن الآخر وهذا بلا أدنى شك خلاف المقصود من الآية لأنّ إلباس الحق بالباطل محرم وكتمان الحق محرم وليس فقط الجمع بينهما لذلك لايمكن حمل الآية على الصرف.

وذهب الجَرمي إلى أنّ الواو هي النّاصبة للفعل بنفسها لأنّها خرجت من باب العطف، وردّه ابن الأنباري بقوله: "وأمّا ما ذهب إليه أبو عمر الجَرمي أنّها عاملة لأنّها خرجت عن باب العطف فباطل، لأنّه لو كانت هي العاملة كما زعم لجاز أن يدخل عليها الفاء والواو للعطف، وفي امتناعه من ذلك دليل على بطلان مذهبه"[6].

---

(1) ينظر: النكت في كتاب في سيبويه، 717/1.

(2) ينظر: الدّر المصون، 207/1.

(3) ينظر: البحر المحيط، 335/1.

(4) ينظر: المصطلح الكوفي، الدكتور: محي الدين توفيق ،24، مقال منشور في مجلة التربية والعلم ع1 شباط 1979، وينظر: المصطلح النّحوي، 187.

(5) معاني القرآن، 33/1.

(6) الإنصاف في مسائل الخلاف، 556/2 وما بعدها، وينظر: ائتلاف النّصرة، 127.

2-قوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء/73].

بنصب (فَأَفُوزَ) على أنّه جواب التّمني وهي قراءة الجمهور[1]؛ و"العرب تنصب ما أجابت بالفاء في (ليت) لأنها تمنٍ"[2].

ومذهب جمهور البصريين أنّه منصوب بـ(أن) مضمرة بعد الفاء والمصدر المنسبك من (أن) وما في حيّزها معطوف بالفاء على مصدر متوهّم[3]، والتّقدير: ياليتني كان لي حضور ففوز[4].

أمّا الكوفيّون فيذهبون إلى أنّه منصوب بالخلاف[5]، وهو عامل معنوي عندهم ينصب الفعل المضارع الواقع بعد الفاء في جواب النّهي والنّفي والاستفهام والتّمني والعرض[6].

ومعنى الخلاف لا يتطلب تقدير (أن) بل يكون معنى خلاف الفعل المضارع للمعنى الذي قبله ناصباً له وهذا المعنى ينتصب به الفعل كما ينتصب به الاسم، ولا علاقة له بالزمن لأنّ المراد هو الخلاف بين دلالة الفعل المقترن بواحد من حروف العطف الثلاثة (الواو و أو والفاء) وبين دلالة الفعل السابق له[7].

وذهب أبو عمرو الجُرمي إلى أنّه انتصب بالفاء نفسها لأنّها خرجت من باب العطف، وردّه ابن الأنباري[8].

---

(1) ينظر: البحر المحيط، 303/3.

(2) معاني القرآن، 276/1؛ وينظر: أمالي الشجري، 279/1.

(3) ينظر: المجيد(تح عطية)، 397.

(4) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، 277/5.

(5) ينظر: المجيد (تح عطية)، 396.

(6) ينظر: المصطلح النّحوي، 187.

(7) ينظر: نظرية المعنى في الدراسات النحوية، 241.

(8) ينظر: الإنصاف، 559/2 وما بعدها.

إنّ إدراج مثل هذا العطف في باب العطف على المعنى سببه أنّ المصدر المنسبك والمتوهّم وإن كانا يقدّران بالمفرد، لأنّ سمات العطف على المعنى تنطبق عليهما من حيث كونهما مركبين لا مفردين ولا يفهمان إلاّ بعد التأويل ومن حيث كون المعنى الذي يحملان عليه لا يخـــرج إلى اللفظ[1].

3-قوله تعالى:﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ۝ وَأَنْ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَاتَّقُوهُ ﴾ [الأنعام/72].

في قوله تعالى (وَأَنْ أَقِيمُوا) عدّة وجوه:

الوجه الأول: أنّه في محل نصب بفعل القول، لأنّه معطوف على قوله: (قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى) والتّقدير: قل إنّ هدى الله هو الهدى وقل أقيموا[2].

الوجه الثاني: أنّه معطوف على معنى قوله: (لِنُسْلِمَ) لأنّه في تقدير لأن نسلم[3].

وقد أجاز سيبويه إيصال (أن) المصدرية النّاصبة بفعل الأمر[4] قال سيبويه: "وتقول: كتبت إليه بأن قم"[5] أي: بالقيام؛ وعلى هذا فإنّ تقدير قوله: (لِنُسْلِمَ، وَأَنْ أَقِيمُوا) هو: للإسلام ولإقامة الصّلاة[6]. وهذا الوجه هو الذي نطمئن اليه لأنه أقل تكلفا إذ هو من باب عطف المصدر المنسبك على مثله.

الوجه الثالث: أن يكون معطوفاً على معنى قوله: (ائتنا) لأنّه في معنى: أن ائتنا[7]، واستبعده السّمين الحلبي بقوله: "وهو غير ظاهر"[8].

---

(1) ينظر: الحمل على المعنى في العربية، 234.

(2) ينظر: التبيان، 508/1؛ و الدّر المصون، 95/3.

(3) ينظر: مشكل إعراب القران، 256/1؛ وينظر: إعراب القرآن، 315.

(4) ينظر: الدّر المصون، 96/3.

(5) الكتاب، 162/3.

(6) ينظر: الدّر المصون، 96/3.

(7) ينظر: مشكل إعراب القران، 256/1.

(8) الدّر المصون، 95/3.

الوجه الرابع: أن يكون في محل نصب عطفاً على المفعول الثاني المقدّر للفعل (أُمِرْنَا) والتقدير: وأمرنا بالإيمان، وبإقامة الصلاة، وذكر ذلك ابن عطية[1].

قال أبو حيّان: تعليقاً على هذا الوجه: "وهذا إلتباس به، إذ لا بدّ من تقدير المفعول الثاني لـــ(أُمِرْنَا) ويجوز حذف المعطوف عليه لفهم المعنى"[2].وذكر مكّي بن أبي طالب كلاماً قريباً ممّا ذكره ابن عطية، إلاّ أنّه لم يصرح بحذف المعطوف عليه، بل ذكر بأنّ (أن) في موضع نصب بحذف حرف الجر والتّقدير: وبأن أقيموا[3] وهذا معنى قول ابن عطية إلاّ أنّ ابن عطية قد أوضح ذلك بحذف المعطوف عليه[4]

.الوجه الخامس: إنّ الكلام في قوله: (وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ) محمول على معنى: قيل لنا اسلموا فعطف قوله: (وَأَنْ أَقِيمُوا) على هذا المعنى والتّقدير: قيل لنا أسلموا وأن أقيموا[5].

4- قراءة أبي وزيد بن علي: ﴿تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُوا﴾ [الفتح/16]. بحذف النون من (يُسْلِمُوا) على النّصب[6].

وخرّجت قراءة النّصب هذه على إضمار (أن) بعد (أَوْ) وهي التي عملت النّصب في الفعل (يُسْلِمُوا ا) والمصدر المنسبك من (أن) وما في حيّزها معطوف على مصدر متوهّم، والتّقدير: يكون قتال أو إسلام، أي أحد هذين؛ وهذا مذهب جمهور البصريين[7].

---

(1) ينظر: المحرّر الوجيز، 308/2.

(2) البحر المحيط، 164/4.

(3) ينظر: مشكل إعراب القرآن، 256/1 ؛ والدّر المصون، 95/3.

(4) ينظر: الدّرالمصون، 95/3.

(5) ينظر: التبيان، 508/1.

(6) ينظر: البحر المحيط، 94/8.

(7) ينظر: الدّر المصون، 162/6.

فإنّهم يقدّرون (أن) مضمرة بعد (أَو) إذا كانت بمعنى (إلاّ) و(حتى) كما في هذه القراءة[1].

قال الأسفراييني: "والفعل بعد (أَوْ) منتصب بإضمار (أن) وذلك إذا كانت (أَوْ) بمعنى (إلى) أو (حتى) أو (إلاّ) وإن لم يكن في معناها فلا يجوز في ما بعدها إلاّ الرفع"[2] ونقل عن الكسائي أنّه قدّر (أَوْ) بمعنى (حتّى) أي: حتّى يسلموا؛ وعلى هذا التّقدير يكون قوله: (أَوْ يُسْلِمُوا) "خبراً بوقوع القتال والإسلام، ويكون القتال سبباً للإسلام أو يكون الإسلام غاية ينتهي القتال عند وجوده" [3].

ومثل القراءة من نصب الفعل المضارع بعد (أَوْ) قول أمريء القيس:

فقلتُ له لا تبكِ عينُك إنّما نحاولُ مُلكاً أو نموتَ فنُعــذَرا [4]

أي: إلاّ أن نموت[5]، ويجوز أن تكون (أو) بمعنى (حتّى) ويكون التّقدير: حتّى نموت[6]؛ وعلى مذهب الفرّاء وبعض الكوفيين فإنّ النّصب في (يُسْلِمُوا) على الخلاف، وذهب الجُرمي إلى أنّه منصوب بـــ(أو) نفسها[7].

---

(1) ينظر: المقتضب، 28/2.

(2) فاتحة الإعراب، 20.

(3) شرح المفصل، 265/6.

(4) ديوانه، 66.

(5) ينظر: المقتضب، 28/2.

(6) ينظر: شرح المفصل، 266/6.

(7) ينظر: الإنصاف، 556/2.

وفيما يأتي جدول بالآيات التي وردت شاهداً على عطف الفعل على مصدر متوهم:

ت	الآية	رقمها	السورة	الشاهد
1	﴿ وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾	35	البقرة	نصب (فتكونا) بأن مضمرة على مصدر متوهم
2	﴿ وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ ﴾	42	البقرة	نصب (وتكتموا) بأن مضمرة على مصدر متوهم
3	﴿ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرْ عَنكُم ﴾	271	البقرة	نصب (ويكفر) بأن مضمرة على مصدر متوهم
4	﴿ لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً ﴾	236	البقرة	نصب (أو تفرضوا) بأن مضمرة
5	﴿ وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ ﴾	284	البقرة	نصب (فيغفر) بأن مضمرة
6	﴿ يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾	73	النساء	نصب (فأفوز) بأن مضمرة
7	﴿ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰ أَن يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ عَلَىٰ وَجْهِهَا أَوْ يَخَافُوا ﴾	108	المائدة	نصب (أو يخافوا) بأن مضمرة
8	﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ۝ وَأَنْ أَقِيمُوا ﴾	71-72	الأنعام	نصب (وأن أقيموا) بأن مضمرة
9	﴿ وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَىٰ مَن يَشَاءُ ﴾	15	التوبة	نصب (ويتوب) بأن مضمرة
10	﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ ﴾	46	الحج	نصب (فتكون) بأن مضمرة
11	﴿ أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ ﴾	34	الشورى	نصب (ويعفو) بأن مضمرة
12	﴿ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ ﴾ في قراءة من قرأ	16	الفتح	نصب (فيسلموا) بأن مضمرة
13	﴿ إِن يَسْأَلْكُمُوهَا فَيُحْفِكُمْ تَبْخَلُوا وَيُخْرِجْ ﴾	37	محمّد	نصب (ويخرج) بأن مضمرة

ب- ما عطف على مصدر صريح منكور في الجملة

1-قوله تعالى: ﴿ مَن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ﴾ [البقرة/245]. في قراءة ابن عامر وعاصم ويعقوب بنصب (فَيُضَاعِفَهُ)[1].

وخرّجت قراءة النّصب هذه بوجهين:

الوجه الأول: أن يكون قوله: (فَيُضَاعِفَهُ) معطوفاً على معنى (يُقْرِضُ) دون لفظه، والمعنى: من ذا الذي يكون منه قرض فتضعيف من الله تعالى[2].

"ووجه نصبه له أنّه حمله على المعنى، وأضمر بعد الفاء (أن) ليكون مع الفعل مصدراً، فتعطف مصدراً على مصدر، فلمّا أضمرت (أن) نصبت الفعل... فلما كان معنى صدر الكلام المصدر جعل الثاني المعطوف بالفاء مصدراً ليعطف مصدراً عل مصدر فاحتاج إلى إضمار (أن) لتكون مع الفعل مصدراً فنصب الفعل، فالفاء عاطفة للترتيب على أصلها في باب العطف"[3].

الوجه الثاني: أن يكون جواباً للإستفهام على المعنى لأنّ المستفهم عنه وإن كان المقرض في اللّفظ فهو عن الإقراض في المعنى، فهو في معنى: أيقرض الله أحدٌ فيضاعفه؟؛ وإنّما كان جواباً للإستفهام على المعنى دون اللفظ، لأنّ المستفهم عنه فـــي اللّفظ المقرض وليس القرض[4]. وذكر بعض النحويين أنّ الاستفهام إذا كان عن المسند إليه الحكم وليس عن الحكم فإنّه لا يجوز نصب الفعل المضارع بأن مضمرة بعد الفاء في جواب الاستفهام، وردّ أبو حيّان هذا القول، وذكر بأنّ هذا محجوج بهذه القراءة المتواترة[5].

---

(1) ينظر: النشر في القراءات العشر، 172/2.

(2) ينظر: البيان، 164/1.

(3) مشكل إعراب القرآن، 133/1 وما بعدها.

(4) ينظر: التبيان، 194/1؛ والجوهر، 624/2.

(5) ينظر: البحر المحيط، 61/2.

2-قراءة أبي عمرو: ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِ فَيُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا أَسَرُّوا فِي أَنفُسِهِمْ نَادِمِينَ ۞ وَيَقُولَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [المائدة/52-53].

بنصب (وَيَقُولَ) مع الواو[1]. وفي نصب (وَيَقُولَ) وجوه:

الوجه الأول: أن يكون معطوفاً على (الفتح) وهو مصدر، والذي سوّغ عطف الفعل على المصدر هو أنّ (يَقُولَ) فعل منصوب بـ(أن) مضمرة، و(أن) مع الفعل في تقدير مصدر، فيكون بذلك قد عطف مصدراً على مصدر[2]، وهذا كقول الشاعرة:

للُبسُ عباءةٍ وتقرَّ عينـــــي ... أحبّ إليّ من لُبسِ الشفوف[3]

الوجه الثاني: أن يكون معطوفاً على معنى قوله: (أَن يَأْتِيَ) لأنّه محمول على تقديم (أن) بعد (عسى) فعطف قوله: (يَقُولَ) على هذا المعنى[4]، والتّقدير: فعسى أن يأتي الله بالفتح، ويقول الذين آمنوا. وعلى هذا التّقدير تكون (عسى) تامّة لأنّها أُسندت إلى (أن) وما في حيّزها فلا تحتاج إلى رابط[5].

قال أبو حيّان: "وهذا الذي يسمّيه النحويون العطف على التوهّم، يكون الكلام في قالب فيقدّره في قالب آخر"[6].

---

(1) ينظر: النشر في القراءات العشر، 191/2.

(2) ينظر: البيان، 296/1؛ وإعراب القرآن، 289، ومشكل إعراب القرآن، 228/1.

(3) هذا البيت لميسون الكلابية، زوج معاوية بن أبي سفيان - رضي الله عنهما - ينظر: الحماسة البصرية، 72/2.

(4) ينظر: التبيان، 444/1؛ والجوهر، 627/2.

(5) ينظر: الدر المصون، 545/2.

(6) البحر المحيط، 521/3؛ وينظر: المجيد (تح عطية)، 583.

وذهب العكبري إلى أنّه لا يجوز عطف (وَيَقُولُ) على لفظ (أَن يَأْتِيَ) لأنّ قوله: (أَن يَأْتِيَ) خبر (عسى) وفيه ضمير يعود إلى اسم (عسى) لمّا (يَقُولُ) فليس فيه ضمير يعود إلى (عسى) فلا يصحّ عطفه على الخبر لأنّ المعطوف في حكم المعطوف عليه[1].

الوجه الثالث: أن يكون معطوفاً على لفظ (أَن يَأْتِيَ) الواقع خبراً عن (عسى) على تقدير ضمير محذوف في (يَقُولُ) والتّقدير: ويقول الذين آمنوا به[2].

الوجه الرابع: أن يكون معطوفاً على قوله: (يُصْبِحُواْ) قال أبو البركات الأنباري: "وفي هذا الوجه بُعد وهو مع بُعده جائز"[3].

الوجه الخامس: أن يكون معطوفاً على لفظ (يَأْتِيَ) على انّ (أَن يَأْتِيَ) في تأويل مصدر واقع بدلاً من اسم (عسى) و(عسى) تامّة[4]، وعلى ذلك يكون عطف مصدر على مصدر.والذي نطمئن إليه هو الوجه الثاني لأنّه على ما فيه من تأويل تقديم (أن) بعد (عسى) ، إلّا أنه أقل الوجوه تكلفا فهو من عطف المصدر المنسبك على مصدر مثله.

3-قوله تعالى: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُواْ وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف/29].

في عطف قوله: (وَأَقِيمُواْ) وجوه:

الوجه الأول: أن يكون معطوفاً على موضع (القسط) على المعنى[5].

---

(1) ينظر: التبيان، 444/1.

(2) ينظر: التبيان، 444/1.

(3) البيان، 296/1.

(4) ينظر: التبيان، 444/1.

(5) ينظر: التبيان، 563/1.

لأنّ (القسط) مصدر ينحل لحرف مصدري مع فعل أمر، فعطف (وَأَقِيمُوا۟) على هذا المعنى، والتّقدير: قل أمر ربي بأن أقسطوا وأقيموا؛ والمصدر ينحل لـــ(أن) وفعل الأمر كما ينحل لـــ(أن) والفعل الماضي والمضارع[1].

الوجه الثاني: ذهب الزّمخشري إلى أن (أَقِيمُوا۟) هو مقول لقول محذوف والتّقدير: وقل أقيموا وجوهكم، أي: اقصدوا عبادته؛ وهو معطوف على قوله: (أَمَرَ رَبِّي) المقول لـــ(قل) الملفوظ به[2].

الوجه الثالث: أن يكون معطوفا على فعل أمرمحذوف تقديره: فأقبلوا وأقيموا[3].

الوجه الرابع: أن يكون معطوفا على جملة (أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ) وجاز عطف الأمر على الخبر لأنّ قوله: (قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ) قول، والأمر لا يكون إلاّ كلاماً والكلام قول، وكأنّه قـــال: يقول ربي أقسطوا وأقيموا، فعطف (وَأَقِيمُوا۟ ا) على هذا المعنى[4].

وفيما يبدو لنا أنّ هذا الوجه هو من أقلّ الوجوه تكلفاً ولاسيّما أنّ عددا من العلماء أجازوا عطف الجملة الانشائية على الخبرية[6] .

4- قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى/51]. بنصب (يُرْسِلَ) وهي قراءة الجمهور غير نافع[5].

وفي نصب (يُرْسِلَ) وجوه:

---

(1) ينظر: الدر المصون، 257/3.

(2) ينظر: الكشّاف، 361.

(3) ينظر: التبيان، 563/1؛ والدر المصون، 257/3.

(4) ينظر: الدر المصون ، 257/3؛ وحاشية الشّهاب، 270/4.

(6) ينظر: مغني اللبيب، 631.

(5) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات، 253/2.

الوجه الأول: أن يكون معطوفا على معنى قوله: (إِلَّا وَحْيًا) لأنه في تقدير: أن يرسل رسولاً، و (أن) مع الفعل في تقدير مصدر معطوف على (وَحْيًا) فهو من عطف المصدر على المصدر[1].

قال ابن السرّاج: "فـ(أن) مع الفعل بمنزلة المصدر، فإذا نصبت فقد عطفت اسماً على اسم ولولا أنك أضمرت (أن) ما جاز أن تعطف الفعل على الاسم لأنّ الأسماء لا تعطف على الأفعال ولا تعطف الأفعال على الأسماء"[2].

وقيل إنّ (يُرْسِلَ) معطوف على معنى (وَحْيًا) لأنّ (وَحْيًا) مصدر مقدّر بـ(أن) والفعل والتقدير: إلاّ بأن يوحى إليه أو أن يرسل[3].

ونقل سيبويه هذا الوجه عن شيخه الخليل إذ قال: "وسألت الخليل عن قوله عزّوجل: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ﴾ فزعم أنّ النّصب محمول على (أن) سوى هذه التي قبلها ولو كانت هذه الكلمة على (أن) هذه لم يكن للكلام وجه ولكنّه لمّا قال: ﴿إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ﴾ كان في معنى: إلاّ أن يوحي؛ وكان (أَوْ يُرْسِلَ) فعلاً لا يجري على (إلّا) فأجري على (أن) هذه كأنّه قال: إلّا أن يوحي أو يرسل لأنّه لو قال إلاّ وحياً وإلاّ أن يرسل كان حسناً، وكان أن يرسل بمنزلة الإرسال فحملوه على (أن)..."[4].

---

(1) ينظر: البيان، 351/2؛ وشرح التّصريح، 170/4.

(2) الأصول، 149/2.

(3) ينظر: مشكل إعراب القران، 647/1؛ والدّر المصون، 88/6.

(4) الكتاب، 49/3؛ وينظر: إعراب القرآن، 805؛ ومعاني القرآن وإعرابه، 306/4.

الوجه الثاني: أن يكون معطوفاً على الضمير الذي يتعلق بــه ﴿مِن وَرَآءِ حِجَابٍ﴾ لأنّه في تقدير: أو يكلمّه منوراء حجاب، وهذا الفعل المقدّر معطوف علــى ﴿وَحۡيًا﴾ والمعنى: إلّا بوحي أو إسماع من وراء حجاب أو إرسال رسول[1].

قال العكبري: "ولا يجوز أن يكون [أَوۡ يُرۡسِلَ] معطوفا على ﴿أَن يُكَلِّمَهُ﴾ لأنّه يصير معناه: ما كان لبشر أن يكلّمه الله ولا أن يرسل إليه رسولاً وهذا فاسد؛ ولأنّ عطفه على (أن يكلم) الموجودة يدخله في صلة (أن) و ﴿إِلَّا وَحۡيًا﴾ يفصل بين بعض الصلة وبعض، لكونه منقطعاً"[2].

الوجه الثالث: ذكر ابن الحاجب أنّ قوله: ﴿أَوۡ يُرۡسِلَ﴾ بالنّصب أصله: أو ذا إرسال، وهو معطوف على ﴿وحياً﴾ ولما حذف المضاف وجاءت (أن) والفعل في موضع المَصدر، جاز حذف (أن)[3].

وفيما يبدو لنا أنّ الوجه الأول هو أقلّ هذه الوجوه تكلفاً لبعده عن التأويل والتّقدير، وأدلّها على المعنى.

---

(1) ينظر: الدّر المصون، 88/6.

(2) التبيان، 1136/2؛ وينظر: البيان، 351/2.

(3) ينظر: أمالي ابن الحاجب، 115/1.

وفيما يأتي جدول بالآيات التي وردت شاهداً على عطف الفعل على مصدر صريح:

ت	الآية	رقمها	السورة	الشاهد
1	﴿ وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ ﴾	167	البقرة	نصب (فنتبرأ)
2	﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا ﴾	185	البقرة	نصب (لتكملوا)
3	﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ ﴾	245	البقرة	نصب (يضاعفه)
4	﴿ وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُمْ بِهِ ﴾	126	آل عمران	نصب (ولتطمئن)
5	﴿ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِلْمُتَّقِينَ * وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ ﴾	47-46	المائدة	نصب (وليحكم)
6	﴿ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ فَيُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا أَسَرُّوا فِي أَنْفُسِهِمْ نَادِمِينَ * وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾	-52 53	المائدة	نصب (ويقول)
7	﴿ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ * وَلِتَصْغَىٰ إِلَيْهِ ﴾	-112 113	الأنعام	نصب (ولتصغى)
8	﴿ قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا ﴾	29	الأعراف	نصب (وأقيموا)
9	﴿ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ ﴾	53	الأعراف	نصب (فيشفعوا)
10	﴿ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ آوِي إِلَىٰ رُكْنٍ شَدِيدٍ ﴾	80	هود	نصب (أو آوي)
11	﴿ هَٰذَا بَلَاغٌ لِلنَّاسِ وَلِيُنْذَرُوا بِهِ ﴾	52	إبراهيم	نصب (لينذروا)
12	﴿ بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ ﴾	18	الأنبياء	نصب (فيدمغه)
13	﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيَاحَ مُبَشِّرَاتٍ وَلِيُذِيقَكُمْ مِنْ رَحْمَتِهِ ﴾	46	الروم	نصب (ليذيقكم)
14	﴿ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقَّ وَيَهْدِي ﴾	6	سبأ	نصب (ويهدي)
15	﴿ لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾	58	الزمر	نصب (فأكون)
16	﴿ وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ ﴾	35	الشورى	نصب (ويعلم)
17	﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا ﴾	51	الشورى	نصب (يرسل)

2- عطف مصدر صريح على فعل منصوب بـ (أن) مضمرة لتأوله به

وذلك في قوله تعالى: ﴿ كِتَابٌ أُنزِلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُن فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ لِتُنذِرَ بِهِ وَذِكْرَىٰ ﴾ [الأعراف/2].

يجوز في إعراب قوله: (وَذِكْرَىٰ) عدّة أوجه:

الوجه الأول: أن يكون في محل نصب عطفاً على محل (لِتُنذِرَ) في المعنى، لأنّ محله النّصب(1).

الوجه الثاني: أن يكون منصوباً على المصدر بفعل من لفظه معطوف على (لِتُنذِرَ) والتّقدير: وتذكّر ذكرى(2).

الوجه الثالث: أن يكون منصوباً بالعطف على محل الهاء في قوله (بِهِ)(3).

الوجه الرابع: أجاز العكبري أن يكون حالا من ضمير النّصب في قوله: (أنزلناه) وجملة (لتنذر به) معترضة (4)؛ ولم يرتض السّمين الحلبي هذا الوجه وردّه بقوله: "وهذا سهو، فإنّ الواو مانعة من تلك، وكيف تدخل الواو على حال صريحة"(5).

الوجه الخامس: وقيل هو في موضع رفع بالعطف على (كِتَابٌ)(6).

---

(1) ينظر: الدّر المصون، 230/3.

(2) ينظر: إعراب القرآن، 326.

(3) ينظر: مشكل إعراب القران، 481/1؛ والبيان، 353/1.

(4) ينظر: التبيان، 555/1.

(5) الدّر المصون، 230/3.

(6) ينظر: إعراب القرآن، 336.

الوجه السادس: أن يكون موضع رفــــع على أنّه خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هذه ذكرى[1].

الوجه السابع: أن يكون في موضع جر بالعطف على (لِتُنذِرَ) لأنّه في معنى الإنذار، فتعطف على هذا المعنى[2]؛ والوجه الأول هو الذي نطمئن اليه لأنه من عطف المصدر على المصدر، الا أنه عبر عن(الذكرى) بالمصدر الصريح لأن (الذكرى) صفة ثابتة للكتاب ، أمّا الإنذار فليس صفة للكتاب وإنّما فيه آيات لذلك ، ومن هنا ناسب استعمال المصدر الصريح الدال على الثبات مع (الذكرى) لكونه صفة ثابتة.

3- عطف الفعل على فعل متوهَم من مشتق ليتم التّجانس بين المتعاطفين

ومن ذلك:

1- قوله تعالى: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْناً وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾[البقرة/125].

في قراءة الجمهور عدا نافع وابن عامر (اتَّخِذُوا) بصيغة الأمر[3].

وخرجت قراءة الأمر هذه على جعل قوله: (وَاتَّخِذُوا) معطوفاً على معنى قوله (مَثَابَةً) لأنّ فيه معنى الأمر، والتّقدير: ثوبوا واتخذوا[4].

---

(1) ينظر: البيان، 353/1.

(2) ينظر: مشكل إعراب القران، 481/1.

(3) ينظر: النشر في القراءات العشر، 167/2.

(4) ينظر: الدّر المصون، 64/1.

وأجاز بعضهم أن يكون قوله: (وَاتَّخِذُوا) معطوفاً على قوله تعالى: ﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة/122]،

هذا إذا كان الخطاب لبني إسرائيل، أي: اذكروا نعمتي واتخذوا[1].

واستبعد أبو حيّان هذين الوجهين، وذكر بأنّ قوله: (وَاتَّخِذُوا) هو معمول لقول محذوف، والتّقدير: وقلنا اتخذوا ؛ وهذا إذا كان الخطاب في (اتَّخِذُوا) موجهاً لسيدنا إبراهيم عليه السلام. وذريّته، أو لنبينا محمّد ﷺ وأمّته[2].

وقيل إنّ قوله: (اتَّخِذُوا) كلام مستأنف. قطع من الأول، فعطف جملة على جملـــــة[3].

وهذا الوجه هو الذي نطمئنُّ إليه لأنّه بعيد عن تكلّف التّقدير وحمل الكلام على غير ظاهره، ثمّ إنّ المعنى يحتمله، فبعد ما بيّن الله سبحانه حال البيت الحرام بأنّه تعالى قد جعله قبلة للناس وحرماً آمنا استأنف الكلام وأمرهم بأن يتّخذوا من مقام إبراهيم عليه السلام مصلى.

2- قال تعالى: ﴿فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ﴾[آل عمران/170].

يجوز في إعراب قوله: (وَيَسْتَبْشِرُونَ) أربعة أوجه:

الوجه الأول: أن يكون معطوفاً على قوله: (فَرِحِينَ) لأنّ الفعل (يَسْتَبْشِرُونَ) في تأويل الاسم، والتقدير: فرحين ومستبشرين[4].

---

(1) م. ن.

(2) ينظر: البحر المحيط، 552/1.

(3) ينظر: إعراب القرآن، 139؛ والتبيان، 113/1.

(4) ينظر: الدر المصون، 258/2، والمجيد (تح عطية)، 248.

الوجه الثاني: أن يكون معطوفـاً على الاسم (فَرِحِينَ) لأنّه في تأويل الفعل فهو بمعنى (يفرحون) وقد عطف الفعل (يَسْتَبْشِرُونَ) على هذا المعنى، وقد ذكر هذا الوجه العكبري[1].

ورجّح السّمين الحلبي الوجه الأول على هذا الوجه الذي ذكره العكبري إذ قالَ: "والتّقدير الأوّل أولى، لأنّ الاسم وهو (فَرِحِينَ) لا ضرورة بنا إلى أن نجعله في محل فعل مضارع حتى نتأوّل الاسم به، والفعل فرع عليه، فينبغي أن يردّ إليه"[2].

الوجه الثالث: أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف والتّقدير: وهم يستبشرون والواو للحال، والجملة الاسمية حال من ضمير (فَرِحِينَ) أو من ضمير المفعول في (آتَاهُمُ)[3].

الوجه الرابع: ان يكون مستأنفا، والواو عطفت الجملة الفعلية على الاسمية[4].

وهذا الكلام المتقدم ذكره في الآية يمكن أن يقال في قوله تعالى: ﴿وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ * وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلاً﴾ [آل عمران/45-46]. فهي مثله.

3- قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [النساء/1].

ذكر المعربون في عطف قوله (وَخَلَقَ) وجوهاً:

---

(1) ينظر: التبيان، 310.

(2) الدر المصون، 258/2.

(3) ينظر: التبيان، 310/1؛ والمجيد(تح عطية)، 248.

(4) ينظر: الدر المصون، 258/2.

الوجه الأول: أن يكون معطوفاً على معنى قوله: ﴿وَاحِدَةٍ﴾ لأنّه بمعنى الفعل والتّقدير: من نفس وحّدت، أي: انفردت[1].

الوجه الثاني: أن يكون معطوفاً على فعل محذوف، والتّقدير: من نفس واحدة أنشأها أو ابتدأها وخلق منها زوجها، وإنّما حذف هذا الفعل لدلالة المعنى عليه ؛ وقد ذكر هذا الوجه الزّمخشري[2].وإنّما لجأ الزّمخشري إلى هذا الوجه لمراعاة التّرتيب الوجودي، لأنّ خلق حوّاء قبل خلق النّاس[3].

الوجه الثالث: أن يكون معطوفاً على صلة (الَّذِي) وهي قوله: ﴿خَلَقَكُم﴾ "ولمّا كانت الواو لا تقتضي ترتيباً زمنياً على الصّحيح جاءت هنا على أحد محاملها في تقدّم المعطوف على المعطوف عليه، لأنّ خلق حوّاء كان قبل خلق الناس"[4]، وفي هذا الكلام ردٌّ على الزّمخشري الذي تكلّف لبقاء المعطوف متأخّراً بأن قدّر معطوفاً عليه قبلها متقدّماً على المعطوف في الزمان والتّقدير عنده: من نفس واحدة أنشأها وخلق منها زوجها[5].

قال السّمين الحلبي ردّاً على كلام الزّمخشري: "ولا حاجة إلى ذلك لإنّ الواو لا تقتضي ترتيباً على الصّحيح"[6].

4-قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [الحديد/18].

في عطف قوله: ﴿وَأَقْرَضُوا﴾ وجوه:

---

(1) ينظر: الدّر المصون، 295/2.

(2) ينظر: الكشّاف،214وما بعدها.

(3) ينظر: الدّر المصون، 295/2.

(4) المجيد(تح عطية)، 282.

(5) م. ن.

(6) الدّر المصون، 295/2.

الوجه الأول: أن يكون معطوفاً على معنى اسم الفاعل في قوله: (ٱلْمُصَّدِّقِينَ) لأنّ (ال) بمعنى (الّذين) واسم الفاعل بمعنى الفعل[1] لأنّه لمّا وقع صلة لـ(أل) حلّ محل الفعل.[2] والتقدير: إن الّذين تصدّقوا وأقرضوا.

ولم يرتض أبو حيّان هذا الوجه وقال: "ولا يصحّ أن يكون معطوفاً على (ٱلْمُصَّدِّقِينَ) لأنّ المعطوف على الصلة صلة وقد فصل بينهما بمعطوف وهو قوله: (ٱلْمُصَّدِّقَاتِ) ولا يصحّ أيضاً أن يكون معطوفاً على صلة (ال) في (ٱلْمُصَّدِّقَاتِ) لاختلاف الضمائر، إذ ضمير (ٱلْمُصَّدِّقَاتِ) مؤنث، وضمير (وَأَقْرَضُوا) مذكّر"[3].

وتابع السّمين الحلبي شيخه في اعتراضه إذ قال: "وهو فاسد لأنّه يلزم الفصل بين أبعاض الصلة بأجنبي"[4]. وذكر أبو البركات الأنباري أنّ قوله: (ٱلْمُصَّدِّقَاتِ) لا يكون فاصلاً بين الصّلة والموصول، لأنّه بمعنى: واللاتي تصدّقن[5].

الوجه الثاني: أن يكون معترضاً بين اسم (إن) وخبرها وهو قوله: (يُضَاعَفُ لَهُمْ).

"وجاز هذا الاعتراض لأنّه يؤكّد الأول، وإذا كان الإعتراض يؤكّد الأول كان جائزاً، كقول الشاعر:

ألا هل أتاها والحوادثُ جَمّة   بأنَّ أمرأ القيسِ بنَ تَمَلّكَ بيقرَا.

فقوله: والحدوات جمّة، اعتراض بين الفعل وهو (أتاها) والفاعل وهو (بأنّ امرأ القيس) إلاّ أنّه لمّا كان ذلك مؤكداً للمعنى، كان جائزاً" [6].

---

(1) التبيان، 1209/2؛ وينظر: البيان، 442/2؛ وفاتحة الإعراب،200، والمقتصد، 1153/2.

(2) ينظر: الدّر المصون، 279/6.

(3) البحر المحيط، 222/8؛ وينظر: العطف في العربية، 86.

(4) الدّر المصون، 279/6.

(5) ينظر: البيان، 422/2.

(6) م ن، والبيت من شواهد ابن جنّي في الخصائص، 335/1، ونسبه لأمرئ القيس، ولم نجده في ديوانه.

وذكر العكبري أنّ قوله: (وَأَقْرَضُوا) إنّما كان معترضاً بين إنّ وخبرها ، لكي لا يعطف الماضي على اسم الفاعل[1]؛ واعترض عليه السّمين الحلبي بأنّ اسم الفاعل متى وقع صلة لـ(ال) صلح للأزمنة الثلاثة[2].

الوجه الثالث: أن يكون صلة لموصول محذوف لدلالة (ال) في (الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ) عليه، كأنّه قيل: إنّ المصّدّقين والمصدّقات والذين أقرضوا؛ واختار أبو حيّان هذا الوجه[3].

والذي نطمئن عليه هو أنّ قوله: (وَأَقْرَضُوا) معطوف على اسم الفاعل (الْمُصَّدِّقِينَ) لأنّ اسم الفاعل في قوة الفعل، بل هو فعل عند الكوفيين[4]، فقوله سبحانه: (إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ) هو في معنى: إنّ الّذين تصدّقوا واللاتي تصدّقن؛ فعطف قوله: (وَأَقْرَضُوا) على هذا المعنى؛ وإنّما عدل عن التماثل بين المتعاطفين فلم يقل: إنّ المصّدّقين والمصّدّقات والمقرضين، إلى هذا الأسلوب "ليدل على أنّ الصدقة لازمة ثابتة وأنّ التصدق وصفهم العام الثّابت فهي متكررة على جهة الثبوت بخلاف الإقراض فأنّه ليس ثابتاً ثبوت الصدقة ولذا لم ترد صفة الإقراض بالصّيغة الاسمية في القرآن الكريم" [5].

---

(1) ينظر: التبيان، 1209/2.

(2) ينظر: الدّر المصون، 279/6.

(3) ينظر: البحر المحيط، 222/8.

(4) ينظر: في هذه المسألة: المصطلح الكوفي، 36.

(5) على طريق التفسير البياني، د.فاضل السامرائي، 272/1.

5- قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ ﴾ [الملك/19]

قوله: (يَقْبِضْنَ) فعل معطوف على اسم الفاعل (صَافَّاتٍ) والمسوّغ لذلك هو أنّ الكلام محمول على المعنى، والتّقدير عند أبي البقاء: يصففن ويقبضن[1]؛ وقد أجاز النحويون عطف الفعل على الاسم إذا كان في معناه[2].وقدّره السّمين الحلبي بـ(قابضات) لأنّ الفعل مؤوّل بالاسم، ولم يرتض تقدير أبي البقاء إذ قال: "وقول أبي البقاء: معطوف على اسم الفاعل حملاً على المعنى أي: يصففن ويقبضن ... لا حاجة إلى تقديره (يصففن ويقبضن) لأنّ الموضع للاسم فلا يؤوله بالفعل"[3].

قال أبو حيّان: "ومثل هذا العطف فصيح، وعكسه جائز، إلاّ عند السهيلي فإنّه قبيح نحو قوله:

بَاتَ يُغشّيها بعضب باتـرِ يقصد في أسوقِها وجائرِ"[4].

وإيثار الصيغة الاسمية في (صَافَّاتٍ) على الصيغة الفعليّة هو للإشارة إلى "اختلاف الدلالة وذلك أنّ دلالة الفعل غير دلالة الاسم، فالفعل يدل على الحدوث والتجدّد، والاسم يدل على الثبوت... فإذا اقتضى المقام الحدوث جيء بالفعل، واذا اقتضى الثبوت جيء بالاسم، فجاء بـ(صَافَّاتٍ)... على صيغة الاسم للدّلالة على الثبوت، وذلك أنّ الطّير يصفّ جناحه عند الطيران وهي الحالة الثابتة، وجاء بـ(يَقْبِضْنَ) على الفعل لأنّ القبض حالة ليست ثابتة"[5].

---

(1) ينظر: التبيان، 1233/2.

(2) ينظر: شرح التصريح، 499/3؛ والنحو القرآني، 491.

(3) الدّر المصون، 346/6.

(4) البحر المحيط، 297/8، وينظر: ارتشاف الضرب، 664/2؛ والبيت لمجهول لا يعرف قائله، ينظر: المقاصد النحوية، 174/4.

(5) معاني النحو، 231/3.

4- العطف على فعل متوهم من سياق الكلام

ومن ذلك ما قيل في قوله تعالى: ﴿.. يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ..﴾ [البقرة/102]

في تخريج قوله تعالى: (فَيَتَعَلَّمُونَ) وجوه من الإعراب: فقد رجّح الفرّاء أن يكون معطوفاً على معنى قوله: (إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ)[1]، لأنّه بمعنى: فلا تتعلم السحر فيأبون فيتعلمون ما يضرّهم؛ وقد استحسن الزجّاج هذا الوجه إذ قال: "وهذا قول حسن"[2].

وذهب العكبري إلى أنّه معطوف على قوله: (وَمَا يُعَلِّمَانِ) من غير أن يكون داخلاً في النفي، لأنّ قوله: (وَمَا يُعَلِّمَانِ) وإن كان منفياً لفظاً إلاّ أنّه موجب في المعنى لأنّ المعنى: يعلّمان الناس السّحر بعد قولهما: إنّما نحن فتنةٌ فيتعلمون[3].

وقد ارتضى الزجّاج هذا الوجه وقال: "والأجود في هذا أن يكون عطفاً على (يعلّمان فيتعلمون) واستغنى عن ذكر (يعلّمان) لما في الكلام من الدليل عليه"[4].

كما رجّحه السّمين الحلبي وجعله من أظهر الوجوه[5]. ولجاز الفرّاء أن يكون معطوفاً على قوله: (يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ) إذ قال: "(فَيَتَعَلَّمُونَ) ليست بجواب

---

(1) ينظر: معاني القرآن، 64/1.

(2) معاني القرآن وإعرابه، 164/1.

(3) ينظر: التبيان، 100/1؛ والدّر المصون، 234/1.

(4) معاني القرآن وإعرابه، 164/1.

(5) ينظر: الدّر المصون، 324/1.

لقوله: (وَمَا يُعَلِّمَانِ) إنّما هي مردودة على قوله: (يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ) فيتعلمون ما يضرهم ولا ينفعهم فهذا وجه ..."[1]. وقد اعترض الزجّاج هذا القول وقال بأنّه خطأ[2].

ونكر النّحاس كلاماً مثل ذلك إذ قال: "وقول الفرّاء: إنّه نسق على (يُعَلِّمُونَ) غلط لأنّه لو كان كذا لوجب أن يكون (فيتعلمون منهم) فقوله: (مِنْهُمَا) يمنع أن يكون التّقدير: ﴿ولكنّ الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر فيتعلمون﴾"[3].

وذهب سيبويه إلى أنّه معطوف على قوله: (كَفَرُوا) وذلك في قوله: "وقال ﷻ: (فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ) فارتفعت لأنه لم يخبر عن الملَكين أنّهما قالا لا تكفر فيتعلمون، ليجعلا كفره سبباً لتعليم غيره، ولكنّه على (كفروا فيتعلمون)"[4]؛ وقصد سيبويه أنّ قوله: (فَيَتَعَلَّمُونَ) ليس جواباً لقوله: (فَلَا تَكْفُرْ) لأنّه لو كان كذلك لكان منصوباً في جواب النّهي لأنّ كفر من نهاه الملكان أن يكفر ليس سبباً لتعلم من يتعلم[5].

وذهب النّحاس إلى أنّ من أحسن ما قيل في تخريج قوله: (فَيَتَعَلَّمُونَ) أنّه كلام مستأنف[6]؛ ونكر أبو البركات الأنباري أنّ حمله على الإستئناف هو أحسن الأوجه[7].

وفيما يبدو لنا أنّ هذا الوجه الذي نكره النحّاس ووافقه عليه أبو البركات الأنباري هو أقل هذه الوجوه تكلفا وأقربها الى واقع اللغة.

---

(1) معاني القرآن، 64/1.

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، 164/1.

(3) إعراب القرآن، 136.

(4) الكتاب، 38/3.

(5) ينظر: الدّر المصون، 324/1.

(6) ينظر: إعراب القرآن، 136.

(7) ينظر: البيان، 114/1.

5- عطف الفعل على معنى فعل متوهم من الشرط وجوابه

ومن ذلك ما قيل في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ يُعَجِّلُ اللَّهُ لِلنَّاسِ الشَّرَّ اسْتِعْجَالَهُم بِالْخَيْرِ لَقُضِيَ إِلَيْهِمْ أَجَلُهُمْ فَنَذَرُ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [يونس/11].

في إعراب قوله تعالى: (فَنَذَرُ) ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن يكون معطوفا على معنى الشرط وجوابه في قوله: (وَلَوْ يُعَجِّلُ اللَّهُ) لأنّه في معنى النّفي وفي قوّته، فكأنّه قيل: لا نعجل بل نذرهم[1].

ولم يرتض أبو البقاء العكبري عطفه على (يُعَجِّلُ) وقال: "ولا يجوز أن يكون معطوفاً على (يُعَجِّلُ) إذ لو كان ذلك لدخل في الامتناع الذي تقضيه (لو) وليس كذلك لأنّ التعجيل لم يقع، وتركهم في طغيانهم وقع"[2].

وردّ عليه السّمين الحلبي بقوله: "إنّما يتم هذا الردّ لو كان معطوفاً على (يُعَجِّلُ) فقط باقياً على معناه، وقد تقدّم أنّ الكلام صار في قوّة: لا نعجّل لهم الشّر فنذرهم؛ فيكون (فنذرهم) معطوفاً على جملة النّفي لا على الفعل الممتنع وحده حتى يلزم ما قال"[3].

الوجه الثاني: أن يكون معطوفاً على جملة مقدّرة والتّقدير: ولكن نمهلهم فنذر[4].

الوجه الثالث: أن يكون جملة مستأنفة، أي: فنحن نذر الذين لا يرجون لقاءنا[5].

---

(1) ينظر: حاشية الشّهاب، 17/5؛ والدّر المصون، 11/4.

(2) التبيان، 667/2؛ وينظر: حاشية الشّهاب، 17/5.

(3) الدّر المصون، 11/4.

(4) ينظر: التبيان، 667/2.

(5) ينظر: الدّرالمصون، 11/4.

ثانياً: العطف على مغاير في الإعراب

1- عطف فعل منصوب بـ(أن) مضمرة على آخر مرفوع متوهّم فيه النّصب

ومن ذلك:

1-قراءة عاصم: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى﴾ [غافر/36-37]. بنصب (فَأَطَّلِعَ)[1].

وخرّجت قراءة النّصب هذه بعدّة أوجه:

فمذهب الفرّاء أنّ النّصب في (فَأَطَّلِعَ) هو على جعله جواباً لـ(لعلّ)[2]؛ لأنّ (لعلّ) عنده قد ضمنت معنى (ليت) أو أنّه يسوّغ النّصب في جواب (لعلّ) لقربهـا من (ليت) من حيث كون الكلام معها ليس خبراً لـ(ليت)[3]، واستشهد الفرّاء على نصب الفعل في جواب (لعلّ) بقول الراجز:

علَّ صُروفَ الدّهر أو دُولاتِها يُدِلْلَنا اللَّمّةَ مِن لمّاتِها

فتستريحَ النفسُ من زفراتها

فنصب (فتستريح) على جواب (لعلّ)[4].

"ومذهب البصريّين أن التّرجي ليس له جواب منصوب، وتأوّلوا قراءة النّصب بأنّ (لعلّ) أشربت معنى (ليت) لكثرة استعمالها في توقع المرجو وتوقع المرجو ملازم للتّمني"[5].

---

(1) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات، 244/2.

(2) ينظر: معاني القرآن، 9/3؛ والبيان، 331/2.

(3) ينظر: شرح التصريح، 104/2، 164؛ ورصف المباني، 374، والحجّة في القراءات السبع، 315.

(4) ينظر: معاني القرآن، 9/3، والبيت لمجهول لم نقف على قائله.

(5) شرح التّصريح، 167/4؛ وينظر: شرح الأشموني، 457/3.

وذهب أبو البقاء العكبري إلى أن (فَأَطَّلِعَ) منصوب لأنّه جواب الأمر في قوله: (ابنِ لي) فنصب بـ(أن) مضمرة بعد الفاء، والمعنى: إن ثبت لي أطّلع[1]، كقول الشاعر:

يا ناقُ سيري عَنَقاً فسيحاً إلى سليمانَ فنستريحا[2]

فنصب (فستريحا) لأنّه جواب الأمر[3].

وذهب أبو حيّان إلى أنّ (فَأَطَّلِعَ) معطوف على قوله (أَبْلُغُ) على التوهّم "لأنّ خبر (لعلّ) جاء مقرونا بـ(أن) في النظم كثيراً وفي النّثر قليلاً، فمن نصب توهّم أنّ الفعل المرفوع الواقع خبراً كان منصوباً بـ(أن)، والعطف على التوهّم كثير وإن كان لا ينقاس، لكن إن وقع شيء وأمكن تخريجه عليه خُرّج[4].

وفيما يبدو لنا أن الظّاهر من هذه الأقوال هو ماذهب إليه الفرّاء من أن (فَأَطَّلِعَ) منصوب لأنّه واقع في جواب الترجي، لأنّ ذلك وارد بالسماع كالبيت المتقدم الذي استشهد به الفرّاء، وكقراءة عاصم: ﴿لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ۝ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكْرَىٰٓ﴾ [عبس/3-4] بنصب (فَتَنفَعَهُ)[5]، وهذه الشّواهد كافية لأن يقاس عليها نصب الفعل المضارع في جوابِ التّرجي غير آبهين لمنع البصريين لأنّ ذلك وراد بالسماع؛ ويعضد كلامنا هذا ماذكره أبو حيّان من أنّه سمع الجزم بعد التّرجي،

---

(1) ينظر: التبيان، 1120/2، الدّر المصون، 42/6.

(2) البيت لأبي نجم العجيلي، ينظر: المقاصد النحوية، 387/4.

(3) ينظر: المقاصد النحوية، 387/4.

(4) البحر المحيط، 446/7، وينظر: حاشية الشيخ ياسين بهامش كتاب مغني اللبيب، 626/1.

(5) ينظر: النشر في القراءات العشر، 298/2.

وقال: وفي هذا دليل على صحّة مذهب الفرّاء ومن وافقه[1]، وقال ابن النّاظم: "ويجب قبوله لثبوته سماعا كقراءة حفص عن عاصم..."[2].

2-قراءة من قرأ: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا﴾ [القلم/9].

بنصب (فَيُدْهِنُوا) نقلها سيبويه في الكتاب عن هارون[3].

وخرّجت قراءة النّصب هذه على أنّ قوله: (فَيُدْهِنُوا) معطوف على التوهّم على توهّم النطق بـــ(أن) مكان (لو) لأنّ (لو) مصدرية فيتوهّم وقوع (أن) موقعها، ونصب الفعل بها[4].

وإنّما كانت (لو) مصدريّة لأنّها جاءت بعد فعل دالّ على التّمني وهو قوله: (وَدُّوا) وإنّها إذا وقعت بعد التّمني كانت مصدرية بمعنى (أن)[5].

قال الصبّان: "فهو عطف على المعنى، وهو عطف التوهّم فهما واحد... لكن لا يعبّر في القرآن بعطف التوهّم"[6].

وقال الدماميني: "الذي يظهر أنّ (يُدْهِنُوا) منصوب بأن مضمرة جوازا والمجموع منها ومن صلتها معطوف على المجموع من (لو) وصلتها فهو من عطف مصدر على مصدر آخر، هذا هو الذي ينبغي أن يقال فإنّه تخريج ماش على القواعد"[7].

---

(1) ينظر: ارتشاف الضرب، 6/3؛ وشرح التصريح، 167/4.

(2) شرح ابن الناظم، 487.

(3) ينظر: الكتاب، 36/3.

(4) ينظر: الدّر المصون، 351/6 ومابعدها؛ وحاشية الشّهاب، 9،237.

(5) ينظر: شرح الكافية، 464/4.

(6) حاشية الصبّان، 50/4.

(7) حاشية الدسوقي، 587/1.

وقيل: انتصب (فَيُدْهِنُوا) على أنّه جواب التّمني المفهوم من الفعل (وَدُّوا) [1]، وإلى هذا الوجه أشار العكبري في قوله: "وفي بعض المصاحف بغير نون على الجواب"[2].

وفيما يبدو لنا أنّ هذا القول الأخير أي أنّ (فَيُدْهِنُوا) منصوب على أنّه جواب التمني المفهوم من الفعل (وَدُّوا) هو أقلّ هذه الوجوه تكلفا وأقربها إلى واقع اللغة، لأنّ الفعل (وَدُّوا) في قوّة (ليت) من حيث دلالته على التمني، بل هو أدلّ من (ليت) على ذلك.

2- عطف فعل منصوب بـــ(أن) مضمرة على فعل مجزوم بأداة جزم

ومن ذلك:

1- قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾ [آل عمران/142].

بنصب (يَعْلَمَ) وهي قراءة الجمهور[3].

وقيل في تخريجها: إنّ (يَعْلَمَ) في قوله: (وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ) منصوب بأن مضمرة بعد الواو المقتضية للجمع، كما في قولك: لا تأكل السّمك وتشربَ اللّبن أي: لا تجمع بينهما[4]؛ والتّقدير في الآية: أظننتم أن تدخلوا الجنّة ولم يجتمع العلم بالمجاهدين والصّابرين.

---

(1) ينظر: الدّر المصون، 355/6.

(2) التبيان، 1234/2.

(3) ينظر: البحر المحيط، 71/3.

(4) ينظر: الدّر المصون، 219/2؛ والمجيد(تح عطية)،199.

قال العكبري: "ويقرب عليك هذا المعنى أنك لو قدرت الواو بـ(مع) صح المعنى والإعراب"[1].

وهذا التخريج جار على مذهب البصريين، وأمّا على مذهب الكوفيين فإنّ (تعلمَ) منصوب بالصرف[2]،"يريدون به مخالفة الثّاني للأوّل في الحكم ومن ثم عدم إتباعه له في الإعراب" [3].

وقيل: إنّ (تعلمَ) مجزوم لأنّه معطوف على قوله: (ولمّا يعلمِ) ولكنّه فتح ولم يكسر لالتقاء الساكنين، لأتّباع حركة اللام في (تعلمَ) [4].

وضعّف أبو البركات الأنباري هذا الوجه وقال: "والوجه هو الأول"[5].

وما ذهب إليه الكوفيّون من أنّ الفعل (تعلمَ) منصوب بالصرف ،هو الذي نطمئن إليه فكلامهم أقرب الى واقع اللغة منه الى الصناعة النحوية.

2-قراءة الحسن البصري: ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِن بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكَهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ [النساء/100]. بنصب (يدركَه)[6].

وخرّجت قراءة النصب هذه على إضمار (أن) قبل (يدركَه) ونصبه بها، وهو معطوف على معنى الشّرط لا على لفظه، كما يعطف بالواو

(1) التبيان، 295/1.

(2) ينظر: الدر المصون، 219/2.

(3) المصطلح الكوفي، 24.

(4) ينظر: الجوهر، 931/3.

(5) البيان، 223/1.

(6) ينظر: المحتسب، 195/1.

والفاء[1]؛ فهو من عطف المصدر على مصدر متوهّم، كقولك: أكرمني وأُكرِمَكَ؛ أي: ليكن منك إكرامٌ ومني[2].

قال ابن جنّي معقباً على قراءة الحسن: "وليس هذا بالسهل، وبابه الشعر لا القرآن، وأنشد أبو زيد فيه:

سأتركُ منزلي لبني تميمٍ وألحقَ بالحجاز فأستريحا

والآية أقوى من هذا لتقدم الشرط قبل المعطوف"[3].

وهو يقصد أنّ نصب الفعل المضارع بـــ(أن) مضمرة يكون بعد الواو والفاء في جواب الأشياء الثمانية التي منها (الأمر والنهي والنفي والاستفهام ...)[4].

ونصب الفعل بأن مضمرة في غير تلك المواضع يعدّ ضرورة كالبيت المتقدم[5]، وكقول طرفة بن العبد:

لنا هضبةٌ لا ينزل الذلُّ وسطها ويأويَ إليها المستجيرُ فيعصما[6]

وأجاز الكوفيّون نصب (يُدْرِكْه) لاعتبار آخر وهو أنّ الفعل يجوز فيه الرفع والنّصب والجزم إذا وقع بعد الواو والفاء[7]، كما في قول الشاعر[8]:

---

(1) ينظر: التبيان، 385/1.

(2) ينظر: حاشية الشهاب، 338/3.

(3) المحتسب، 195/1، والبيت للمغيرة بن حنبن التميمي، ينظر: المقاصد النّحوية، 390/4.

(4) ينظر: تفصيل ذلك: شرح المفصّل، 246/7.

(5) ينظر: الدّر المصون، 420/2.

(6) ديوانه، 43

(7) ينظر: شرح التّصريح، 197/4؛ وحاشية الشّهاب، 338/3.

(8) البيت لزهير بن أبي سلمى، ينظر: الحماسة البصريّة، 83/2 (ولم نجده في ديوانه).

ومن لا يقــدّم رجلَه مطمئنـــةً   فيثبتَها في مستوى الأرضِ يزلَقِ

وقاسوا عليها (ثُمَّ) فأجروها مجرى الفاء والواو[1].

والذي نطمئنّ إليه هو ما ذهب إليه الكوفيّون لأنّ منهجهم في ذلك أقرب إلى المنهج الوصفي وهو بعيد عن التّأويل والتّقدير، ثمّ إنّ ورود هذه الظاهرة في القرآن الكريم يكفي دليلاً لثبوتها، لأنّ القرآن الكريم "هو الخليق بأن تكون أساليبه وتراكيبه المثال الذي يقتدى به وينحى نحوه"[2].

3-عطف فعل مجزوم على آخر مرفوع على توهم اسم الشرط موصولاً.

ومن ذلك قراءة قنبل*: ﴿ إِنَّهُ مَن يَتَّقِي وَيَصْبِرْ ﴾ [يوسف/90]، باثبات الياء في (يَتَّقِي)[3].

وخرّجت هذه القراءة بوجوه:

الوجه الأول: أنّ (مَن) بمعنى (الذي) ولذلك رفع (يَتَّقِيَ) لأنّه صلة لـــ(مَن) وعطف (وَيَصْبِرْ) على معنى الكلام، لأنّ (مَن) وإن كانت بمعنى (الذي) إلاّ أنّ فيها معنى الشّرط، ولذلك تدخل الفاء في خبرها[4]، لما فيها من الإبهام، والإبهام مضارع للشّرط فتجزم (وَيَصْبِرْ) حملاً على معنى الشّرط[5].

---

(1) ينظر: شرح التّصريح، 197/4.

(2) نحو القرآن، 7.

* هو قنبل بن عبد الرحمن بن محمد بن خالد بن سعيد بن جرجة المكي (ت291هـ) قرأ على عبد الله بن كثير وكان من أصحابه ومن جهته انتشرت قراءته، ينظر: معجم الأدباء، ياقوت الحموي، 5/ص11.

(3) ينظر: الكشف، 18/2.

(4) ينظر: مشكل إعراب القران، 391/1؛ والبيان، 44/1، والملخص في إعراب القرآن، 67.

(5) ينظر: الكشف، 18/2.

قال أبو حيّان: "وذلك على التوهّم، كأنّه توهّم أنّ (مَن) شرطية، و(يَتَّقِي) مجزوم"[1].

ولم يرتض السّمين الحلبي كلام شيخه وقال: "وهذه عبارة فيها غلط على القرآن، فينبغي أن يقال فيها: مراعاة للشبه اللفظي ولا يقال للتوهّم"[2].

الوجه الثاني: أنّ هذه القراءة جاءت على لغة بعض العرب الذين يجرون الفعل المعتل مجرى الصّحيح فيقولون: لم يأتي زيدٌ ولم يقضي، والقياس لم يأتِ ولم يقضِ، بحذف الياء للجزم[3]

وعلى ذلك خرّجت القراءة على أنّ (مَن) شرطية جازمة و(يَتَّقِي) فعل مجزوم بحذف الضمّة المقدّرة على الياء[4]

"و إنّما تجوز هذه اللغة عند سيبويه وسائر النحويين في ضرورة الشّعر"[5]، كما في قول الشاعر:

ألم يأتيك والأنباء تنمـــي   بما لاقت لبونُ بني زياد[6]

وضعّف مكّي بن أبي طالب هذا الوجه بقوله: "وفي هذا ضعف لأنّه أكثر ما يجوز هذا التقدير في الشّعر"[7]، وقال أبو البركات الأنباري: "وكلا الوجهين ليس بقوي في القياس"[8].

---

(1) البحر المحيط، 338/5.

(2) الدر المصون، 212/4.

(3) ينظر: إعراب القراءات، 316/1، والحجّة في القراءات السبع، 198.

(4) ينظر: مشكل إعراب القران، 391/1، والبيان، 44/1.

(5) إعراب القراءات، 316/1.

(6) البيت لقيس بن زهير العبسي، ينظر: المقاصد النّحوية، 230/1.

(7) مشكل إعراب القران، 391/1.

(8) البيان، 45/1.

الوجه الثالث: إنّ (مَن) بمعنى (الذي) و(يَتَّقِي) صلتها، والفعل (يَصْبِر) مرفوع لأنّه معطوف على (يَتَّقِي) إلاّ أنّ الضمّة حذفت منها استخفافاً[1]، واستبعد مكّي بن أبي طالب هذا الوجه[2].

وفي ظننا أنّ الوجه الثاني هو الأولى بالأخذ لأنّ حمل القراءة على لغة مسموعة من العرب أولى من التمحّل في التأويلات البعيدة وهذا ما ذهب إليه أبو حيّان إذ قال: "والأحسن من هذه الأقوال أن يكون (يَتَّقِي) مجزوماً على لغة وإن كانت قليلة، ولا يرجع إلى قول أبي علي، قال: وهذا ممّا لا يحمل عليه لأنّه إنّما يجيء في الشعر لا في الكلام؛ لأنّ غيره من رؤساء النحويين قد نقلوا أنّه لغة"[3].

4-عطف فعل مجزوم على آخر منصوب بـــ(أن) على توهّم عدم وجود (أن) في أول الكلام

ومن ذلك:

1- قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا﴾ [آل عمران/64].

أجاز الكسائي[4]، والفرّاء[5]، الجزم في قوله: (أَلَّا نَعْبُدَ وَلَا نُشْرِكَ) على توهّم سقوط (أن) في أول الكلام.

---

(1) ينظر: الدر المصون، 212/4.

(2) ينظر: مشكل إعراب القران، 391/1.

(3) البحر المحيط، 338/5.

(4) ينظر: معاني القرآن، 100/1 وما بعدها

(5) ينظر: معاني القرآن، 220/1.

قال أبو جعفر النّحاس: "التوهّم لا يحصل منه شيء، ولكن مذهب سيبويه أنّه يجوز في (تَعبُدُ) وما بعده الجزم على أن تكون (أن) مفسـرة بمعنى (أي) كما قال عزّ وجل: ﴿أَنِ امشوا﴾ [ص/6]. وتكون (لا) جازمة"[1].

وذكر الزجّاج كلاما قريباً من ذلك إذ قال: "ولو كان (أَلاَّ تَعبُدَ إلاَّ اللهَ) بالجزم لجاز، على أن يكون (أن) كما فسّرنا في تأويل (أي)، ويكون (أَلاَّ تَعبُدَ) على جهة النّهي، والمنهي هو الناهي في الحقيقة كأنّهم نهوا أنفسهم"[2].

وأجاز ذلك مكّي بن أبي طالب[3].

2- قراءة الحسن والأشهب العقيلي: ﴿وَقَالَ الْمَلأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَتَذَرُ مُوسَى وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ وَيَذَرْكَ وَآلِهَتَكَ﴾ [الأعراف/127]. بجزم (وَيَذَرْكَ)[4].

وخرّجت قراءة الجزم هذه على على أنّ قوله: (وَيَذَرْكَ) معطوف على التوهـّم، كأنّه توهّم جزم (يفسدوا) في جواب الاستفهام فعطف عليه بالجزم، كقوله: (فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن) [المنافقون/10]"[5] وكقول عمرو بن معد يكرب[6]:

دعنـــي فأذهبَ جانبـــاً يومـــاً وأكفِك جانبـــاً.

---

(1) إعراب القرآن، 206.

(2) معاني القرآن وإعرابه، 359/1؛ وينظر: المجيد (تح عطية)، 108.

(3) ينظر: مشكل إعراب القران، 162/1.

(4) ينظر: المحتسب، 256/1.

(5) الدّر المصون، 325/3.

(6) شعر عمرو بن معد يكرب الزبيدي، 185.

جزم (أكفِكَ) المعطوف على جواب الأمر (فأذهب) على توهّم عدم وجود الفاء، لأنها لو لم تدخل فيه لكان مجزوماً[1].

إلاّ أنّ العطف على التوهّم يقال في غير القرآن الكريم كما في هذا البيت، لمّا إذا ورد في القرآن الكريم فيقال فيه العطف على المعنى[2].

وذهب ابن جنّي إلى أنّ قوله: (وَيَذَرَكَ) مرفوع إلاّ أنّ الضمّة قد تركت فيه للتخفيف، كما في قراءة أبي عمرو: (يأمرْكم) بإسكان الراء استثقالاً للضمّة عند توالي الحركات[3].

وفيما يبدو لنا أنّ جزم (وَيَذَرَكَ) هو لإرادة معنى الجزاء فضلاً عن معنى التعليل، أي أن (وَيَذَرَكَ) عطف بالجزم على جواب الاستفهام المنصوب بأن مضمرة بعد لام التعليل لإرادة معنى التعليل والجزاء معاً، والتّقدير: أتذر موسى وقومه للإفساد إنك إن تفعــل ذلك (يَذَرَكَ وَآلِهَتَكَ)؛ فعبّر عن هذا المعنى بهذا الإيجاز المعجز.

3- قراءة الجمهور غيرُ أبي عمرو: ﴿رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ [المنافقون/10]. بجزم (وأكنْ)[4].

ذكر سيبويه أنّه سأل شيخه الخليل عن عطف (وَأَكُن) المجزوم على (فَأَصَّدَّقَ) المنصوب في هذه الآية فقال: "هذا كقول زهير:

---

(1) ينظر: الحمل على المعنى في العربية، 231.

(2) ينظر: حاشية الشهاب، 349/4؛ وينظر: روح المعاني، 26/9.

(3) ينظر: المحتسب، 258/1.

(4) ينظر: النشر في القراءات العشر، 290/2.

بدالي أنّي لستُ مدركَ ما مضى   ولا سابقٍ شـيئاً إذا كان جائــياً

فإنّما جرّوا هذا لأنّ الأول قد يدخله الباء فجاءوا بالثاني وكأنّهم قد اثبتوا في الأول الباء، فكذلك هذا لمّا كان للفعل الذي قبله قد يكون جزماً ولا فاء فيه تكلّموا بالثّاني وكأنّهم قد جزموا فعلى هذا توهموا هذا"[1].

أراد سيبويه أنّهم كما جرّوا (سابقٍ) على تقدير دخول الباء في (مدرك) لأنّه خبر (ليس) كذلك جزموا (وَأَكُنْ) على تقدير أنّ الأول مجزوم ولا فاء فيه وهذا كثير الوقوع[2].

فقاس العطف على المضارع الواقع جواباً للطلب على العطف على خبر (ليس) المنصوب فكما أنّ خبر (ليس) توهّم فيه وجود الباء مع خلوها فقد توهّم في الآية خلو المعطوف من الفاء مع وجودها[3].

ولم يرتض بعض الباحثين هذا الوجه الذي ذكره سيبويه بحجّة أنّ الشأن في الآية مختلف عمّا في بيت زهير، لأنّ (سابقٍ) في البيت قد جرّ على توهّم وجود عامل غير موجود وهو الباء في خبر (ليس) وليس في الآية عامل متوهّم وجوده[4].

وفي الحقيقة إنّ هذا الكلام ينقصه الدقة لأنّ سيبويه كان دقيقاً في قياسه إذ إنّ هناك رابطاً ما بين الآية وبيت زهير الذي استشهد به وقد أوضح ذلك السّمين الحلبي فقال: "فخفض (ولا سابقٍ) عطفاً على (مدرك) الذي هو خبر (ليس) على توهّم زيادة الباء فيه لأنه تكرّر جر خبرها بالباء المَزيدة وهو عكس الآية الكريمة

---

(1) الكتاب، 100/3، والبيت لزهير بن أبي سلمى، ينظر: ديوانه،170، ونسبه سيبويه في أحد المواضع لصرمة الأنصاري، ينظر: الكتاب، 165/1، وينظر: شرح أبيات سيبويه، المرزباني، 53/1.

(2) ينظر: فاتحة الإعراب، 27.

(3) ينظر: التوهّم في كتاب سيبويه، 246.

(4) ينظر: النحويون والقرآن، 192 وما بعدها.

لأنّه في الآية جزم على توهم سقوط الفاء وهنا خفض على توهم وجود الباء، ولكنّ الجامع توهم ما يقتضي جواز ذلك، ولكني لا أحبّ هذا النمط مستعملاً في القرآن، فلا يقال: جزم على التوهم لقبحه لفظاً[1]. وخرّج الفراء جزم (وَأَكُن) بوجه قريب مما ذكره سيبويه إذ قال: "يقال: كيف جزم (وَأَكُن) وهي مردودة على فعل منصوب ؟ فالجواب في ذلك أن الفاء لو لم تكـــن في (فَأَصَّدَّقَ) كانت مجزومة فلما رددت (وَأَكُن) ردت على تأويل الفعل لو لم تكن فيه الفـــــاء"[2]، وكذلك فعل الأخفش [3].

والى ذلك ذهب ابن هشام فذكر بأنّ (وَأَكُن) معطوف على (فَأَصَّدَّقَ) على تقدير إسقاط الفاء، وجزم (أَصَّدَّقَ)؛ وقال: ويسمى ذلك العطف على المعنى، ويقال له في غير القرآن العطف على التوهم[4]؛ أمّا في القرآن الكريم فلا يقال ذلك لبشاعة اللفظ، وإن كان المعنى صحيحاً أي: توهم ما ليس موجوداً موجوداً[5].

وقيل: إن (أَكُن) معطوف على محل (فَأَصَّدَّقَ) الواقع جواباً للطلب وهو منصوب بـــ(أن) مضمرة بعد الفاء، والمصدر المنسبك من (أن) وصلتها مبتدأ وقد حذف خبره، والجملة الاسمية واقعة جواباً لشرط مقدر والتقدير: إن أخرتني فتصدّقي ثابت وأكن[6]

---

(1) الدر المصون، 323/6؛ وينظر: إعراب القراءات، 369/2.

(2) معاني القرآن، 160/3.

(3) ينظر: معاني القرآن، 226/1.

(4) ينظر: مغني اللبيب، 553؛ والجوهر، 930/3.

(5) ينظر: حاشية الدسوقي بهامش المغني، 892/2.

(6) ينظر: حاشية الصبّان، 443/3؛ وحاشية الشهاب، 184/9.

ونسب هذا الوجه إلى أبي علي الفارسي[1]، وبه قال مكّي بن أبي طالب[2]، وردّ ابن جنّي هذا الوجه لأن الفاء رابطة وليس عاطفة [3].

وقيل: إنّ مراد أبي علي ومن وافقه من العطف على الموضع هو العطف على الموضع المتوهم إلاّ أنّه عبّر عن ذلك بالعطف على الموضع فراراً من لفظة (التوهّم) لأنّه لا يقال في القرآن الكريم[4].

وقد فرّق أبو حيّان بين العطف على الموضع والعطف على التوهّم فذكر بأنّ العامل في العطف على الموضع موجود وأثره مفقود، أمّا العطف على التوهّم فالعامل فيه مفقود وأثره موجود[5].

من المعروف أنّ المعطوف يتبع المعطوف عليه في الإعراب، غير أنّ البيان الأسمى قد عدل عن التماثل بين المتعاطفين في الإعراب لسرّ لطيف لا سبيل إليه مع التماثل وهو "إن المعطوف عليه يراد به السبب والمعطوف لا يراد به السبب، فـإنّ (أَصَّدَّقَ) منصوب بعد فاء السببية، ولمّا المعطوف فليس على تقدير الفاء ولو أراد السبب لنصب ولكنه جزم لأنّه جواب الطلب... فجمع بين معنيي التعليل والشرط" [6].

وقد حام حول هذا المعنى عدد من المعربين كسيبويه والفرّاء وابن هشام حين ذكروا بأنّ جزم (أَكُن) على نيّة إسقاط الفاء من جواب (لولا) إلاّ أنّ الصنعة النحوية وتكلّف تقدير العامل قد حالا دون أن ينتبهوا على ذلك صراحة.

---

(1) ينظر: الدر المصون، 323/6.

(2) ينظر: مشكل إعراب القران، 737/2.

(3) ينظر: شرح اللمع، 370/2.

(4) ينظر: روح المعاني، 103/28؛ وحاشية الشهاب، 184/9.

(5) ينظر: البحر المحيط، 371/8.

(6) معاني النحو، 230/3 وما بعدها؛ وينظر: لمسات بيانية للمؤلف نفسه، 140.

ثالثاً: العطف على مغاير في الدلالة الزمنية

1- عطف فعل ماض على مضارع

ومن ذلك:

1- قراءة من قرأ: ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيَهْلِكُ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ﴾[البقرة/205]، برفع (وَيَهْلِكُ)[1].

وقيل في تخريجها إنّ رفع (وَيَهْلِكُ) على الإستئناف، أو على إضمار مبتدأ، والتّقدير: وهو يهلك[2].

ويجوز أن يكون (وَيَهْلِكُ) معطوفاً على معنى قوله: (سَعَى) لأنّه بمعنى (يسعى) والتّقدير: وإذا تولى يسعى؛أو أن يكون معطوفاً على(يُعْجِبُكَ) في قوله تعالى:(وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ...) [البقرة/204] [3].

والذي نطمئن اليه هوالقول بأنّ الفعل (وَيَهْلِكُ) معطوف على لفظ الفعل (سَعَى) دونما حاجة الى تأويله بالمضارع ، لأنه يجوز على الصحيح عطف الفعل الماضي على المضارع والمضارع على الماضي وقد أقرّ ذلك نحاة مشهورون[4].

---

(1) ينظر: البحر المحيط، 125/2.

(2) ينظر: التبيان، 167/1؛ والدر المصون، 506/1.

(3) التبيان، 167/1.

(4) ينظر تفصيل ذلك: شرح التصريح، 499/3.

2- قوله تعالى: ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِنْ نَخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ﴾ [البقرة/266].

في تخريج قوله: (وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ) وجوه .

فقيل: إنّ الواو للحال، وجملة (وَأَصَابَهُ) في محل نصب حال من (أحد) و(قد) مقدرة، والتّقدير: وقد أصابه[1].

ويجوز أن يكون قد وضع الفعل الماضي (أَصَابَهُ) موضع المضارع لأنّه في معنى: ويصيبه الكبر كقوله تعالى: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ﴾ [هود/98]. أي: فيوردهم النار[2].

وقيـل: إنّ عطف (وَأَصَابَهُ) محمول على المعنى، لأنّ المعنى: أيودّ أحدكم أن لو كانت له جنّه فأصابه الكِبَر[3] .

وإلى ذلك ذهب الزّمخشري فقال: "يقال: وددت أن يكون كذا ووددت لو كان كذا، فحمل العطف على المعنى، كأنّه قيل: أيودّ أحدكم لو كانت له جنة وأصابه الكبر"[4].

"وهذا الوجه فيه تأويل المضارع بالماضي، ليصحّ عطف الماضي عليه"[5].

---

(1) ينظر: التبيان، 218/1.

(2) ينظر: الدّر المصون، 643/1.

(3) ينظر: التبيان، 218/1؛ والدّر المصون، 643/1.

(4) الكشّاف، 151.

(5) الدّر المصون، 643/1.

وردّ أبو البقاء هذا الوجه وقال: "وهو ضعيف إذ لا حاجة إلى تغيير اللّفظ مع صحة معناه"[1] و فيما يبدو لنا أنّ القول الأول على ما فيه من تكلف تقدير (قد) أو تأويل الماضي بالمضارع هو أقرب هذه الوجوه الى المعنى المراد، لأنّ حمل جملة (وَأَصَابَهُ) على معنى الحالية هو الأنسب لسياق الآية لأنّ المراد بيان حاله إذ ذاك؛ والفعل (أَصَابَهُ) لايدلّ على زمن مقيّد بل زمانه مطلق، الّا أنه جاء بصيغة الماضي لما في صيغة الماضي من الدلالة على التحقق- والله أعلم - .

3- قوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَمَن فِي الأَرْضِ﴾ [النمل/87].

استشكل المعربون عطف الفعل الماضي في قوله: (فَفَزِعَ) على صيغة المضارع في قوله: (يُنفَخُ) فذهب الفرّاء إلى أنّ المسوّغ لذلك هو أنّ الكلام عند قوله: (وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّورِ) محمول على المعنى لأنّ معنى قوله: (وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّورِ) هو: واذا نفخ في الصور ففزع؛ فالكلام محمول على معنى الشرط بـــ(إذا)؛ و (إذا) يصلح معها الماضي والمضارع[2].

وذهب أبو البقاء الى أنّ الفعل الماضي (فَفَزِعَ) في معنى المضارع، أي: فيفزع[3].

وعبّر عن المستقبل بصيغة الماضي مع أنّه لم يقع بعد، للإشارة إلى تحقق وقوعه لا محالة، وهذه فائدة وضع الماضي موضع المستقبل[4].

---

(1) التبيان، 218/1.

(2) ينظر: معاني القرآن، 300/2 ومابعدها؛ وينظر: إعراب القرآن،631.

(3) ينظر: التبيان، 1014/2.

(4) ينظر: البحر المحيط، 93/7.

2- عطف فعل مضارع على ماض

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الحج/25].

يجوز في تخريج، قوله: (وَيَصُدُّونَ) وجوه تبعاً لتوجيه (الواو)، فإذا كانت عاطفة فإنّ قوله: (وَيَصُدُّونَ) يكون معطوفاً على المعنى،لأنّ المعنى: إنّ الكافرين والصّادّين[1]؛ أو يكون المعنى: إنّ الذين يكفرون ويصدّون، على أنّ قوله: (كَفَرُوا) محمول على معنى المضارع. او: إن الذين كفروا وصدّوا ؛ على أنّ (يَصُدُّونَ) محمول على معنى الماضي[2].

ويجوز أن يكون عطف المضارع على الماضي لأنّ المضارع لا يقصد به الدّلالة على زمن معين وإنّما يراد به الإستمرار، كقوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الرّعد/28][3]؛ وكقولك: فلان يحسن إلى الفقراء؛ أي: أنّ إحسانه مستمرّ لهم[4].

وأجاز أبو البقاء أن تكون (الواو) حالية، وعلى ذلك فإنّ جملة (يَصُدُّونَ) تكون حالاً من فاعل (كَفَرُوا)[5].

وردّه السّمين الحلبي بقوله: "وهو فاسد ظاهر، لأنّه مضارع مثبت وما كان كذلك لا تدخل عليه الواو، وما ورد منه على قلته مؤول فلا يحمل عليه القرآن"[1].

---

(1) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، 341/3؛ وإعراب القرآن، 566؛ ومشكل إعراب القران، 489/2.

(2) ينظر: التبيان، 222/2.

(3) ينظر: الدّر المصون، 139/5؛ وروح المعاني، 125/17.

(4) ينظر: روح المعاني، 125/7.

(5) التبيان، 222/2.

وعلى هذين الوجهين فإنّ خبر (إِنَّ) محذوف دلّ عليه آخر الآية والتّقدير: إنّ الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله معذبون(2).

ولجاز بعضهم أن تكون (الواو) في (وَيَصُدُّونَ) زائدة في خبر (إِنَّ) والتّقدير: إنّ الذين كفروا يصدّون(3).

ويأتي هذا وفاقاً لمذهب الكوفيين الذين أجازوا وقوع الواو زائدة ووافقهم في ذلك الأخفش والمبرّد وابن برهان من البصريّين ؛ وذهب البصريّون إلى عدم جواز ذلك(1).

وفيما يبدو لنا أنّ القول بأنّ الفعل المضارع (يَصُدُّونَ) لا يقصد به الدّلالة على زمن معين وإنّما يراد به الإستمرار هو أقلّ هذه الوجوه تكلفاً و أدلّها على المعنى المقصود من الآية لأنّ في إيثار صيغة المضارع في صدّ الكافرين عن سبيل الله إشارة إلى أنّ صدّهم مستمر إلى قيام الساعة؛ ولذلك لم يتطابق المعطوف مع المعطوف عليه في الدّلالة الزمنية لأنّ التطابق يفقد هذا المعنى.

---

(1) ينظر: الدّر المصون، 139/5.

(2) ينظر: البيان، 173/2.

(3) م. ن، وينظر: الدّر المصون، 193/5.

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف، 456/2.

نتائج الدراسة

لقد انتهى البحث إلى نتائج ملموسة يمكن إيجازها فيما يأتي:

- إنّ التوهّم معناه التخيّل والظّن، وليس معناه الخطأ كما زعم عدد من النّحاة المتأخرين والمحدثين فذهبوا إلى إنكار وقوعه في اللّغة، بحجّة أنّ سيبويه عبّر عنه في موضعين من كتابه بـــ(الغلط) غير أنّ سيبويه لم يكن يريد بـــ(الغلط) الخطأ، وإنّما أراد به التوهّم لأنّ الغلط كما ذكر أصحاب المعجمات "هو وضع الشيء في غير موضعه ويمكن أن يكون صواباً" وهو ضرب من الظّن والتخيّل، أمّا الخطأ فلا يكـــون صواباً على وجه ؛ وبذلك لايمكن وضع الخطأ موضع الغلط .

- إنّ الحمل على التوهّم أسلوب فصيح يعمد إليه المتكلم للتّعبير عن معان عدّة بعبارة قصيرة؛ فهو ضربٌ من الإيجاز الذي هو سمة من سمات اللّغة العربية؛ ويتمثّل ذلك بتخيّل عنصر صوتي أو صرفي في الكلمة أو الجملة وجعله في حكم الموجود من حيث الإعمال والدّلالة .

- إنّ الحمل على التوهّم أسلوب يعمد إليه المتكلم عمداً، لأداء معنى لا سبيل إليه مع أسلوب آخر، وليس كما قيل بأنّه ناتج عن الإغفال أو انشغال البال، لأنّ العربي الفصيح كان على وعي كامل بما يريد فهو صاحب بلاغة وبيان.

- إنّ الحمل على التوهّم في حقيقته هو خروج عن الكلام المعتاد يقصد إليه لجلب انتباه المخاطب، وتنشيط فكره وذلك بإهدار بعض القرائن عند تضافر القرائن الدّالة على المعنى المراد كالإعراب والبناء والربط والسياق ... الخ فينكشف المعنى المراد من غير لبس.

- إنّ الحمل على التوهّم لا يقتصر بابه على مسائل العطف كما ذكر عدد من النّحاة، بل إنّه يشمل العطف وغيره، فقد وقع في الأسماء والأفعال والأدوات والأساليب في غير باب العطف وبالمثل ورد في باب العطف.

- إنّ الحمل على التوهّم من أهم أساليب التأويل التي لجأ إليها النّحاة لردّ النّصوص الخارجة عن قـــواعدهم، وقد ذهب به بعضهم مذهباً بعيداً حتّى تجاوزت تأويلاته كل مدى موضوعي، والسبب في ذلك هو اهتمامهم البالغ بالإعراب أكثر من غيره من القرائن الأخرى التي تشارك الإعراب في إيضاح المـــعنى، وإنّما كان إهتمامهم منصباً لجانب الإعراب لأنّهم نظروا إلى المعنى من جهة فكرة العامل.

- لقد عمد القرآن الكريم إلى هذا الأسلوب في طائفة من المواضع لأنّه الأنسب لسياق الآية الذي ورد فيه، لدلالته على معنى لا سبيل إليه مع أسلوب آخر، غير أنّه عند وروده في الكتاب المعجز لا يسمى بـــ(الحمل على التوهّم) لأنّ هذا المصطلح لا يتناسب مع البيان الأسمى، وإنّما يسمى عند وروده فيه بـــ(الحمل على المعنى) ويكون ذلك من باب تسمية الجزء بالكل، لأنّ باب (الحمل على المعنى) باب واسع ينضوي تحته التّضمين وتذكير المؤنث وتأنيث المذكر ومخاطبة الواحد بالجمع والجمع بالواحد والمثنى بالمفرد والمفرد بالمثنى وكذلك الالتفات والحمل على التوهّم.

- لقد تبين لنا من خلال مسار البحث أنّ هناك أساليب بيانية فصيحة جاءت في مواضع من القرآن الكريم لتؤدي وظيفة دلالية لا سبيل إليها مع أساليب أخرى، وقد بلغت من الدّقة والمتانة درجة ضاقت بها قواعد النّحو العربي، فأخذ أربابه

يعدّونها خارجة عنه فجاءت تخريجاتهم لها مثقلة بالتأويلات والتقديرات التي لا حاجة لهذه النّصوص بها، ومن هذه الأساليب:

- إقتران خبر المبتدأ بالفاء وهو طلب.

تأتي هذه الفاء في خبر المبتدأ لتكون قرينة على أن المبتدأ في قوة الشرط. ولأنّ الخبر في قوّة الجواب لهذا الشرط الضمني الذي يستدل به بالقرينة السياقية، وإنّما يؤتى بهذا الشرط الضمني لإفادة معنى لا سبيل إليه مع الشرط الصريح وهو الثبات والاستقرار الذي يتحقّق بالجملة الإسمية التي تفيد هذا المعنى، بخلاف الجملة الفعلية التي تفيد التجدّد، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور/2]، فإنّ الفاء الواقعة في (فَاجْلِدُوا) قرينة على كون المبتدأ في ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾ في قوّة الشرط، ولأنّ قوله: (فَاجْلِدُوا) في قوة الجواب لهذا الشرط وإنّ معنى الآية: إذا زنت المرأة وزنى الرجل فاجلدوا كل واحد منهما مئة جلدة؛ وإنّما أوثرت صيغة الشرط الضمني المتمثل بالجملة الاسمية على صيغة الشرط الصّريح للإشارة إلى أنّ حدّ الزنا لا يترتب إلاّ إذا واقع الرجل المرأة فعلاً، حتى وصفا به واستقر فيهما، وهذا المعنى ما كان ليتحقّق مع أسلوب الشرط الصريح.

وفي ضوء ما تقدّم لا يمكن اعتبار الفاء زائدة في هذا النّمط من التعبير كما زعم عدد من المعربين.

- ومن ذلك مخالفة البدل لإعراب المبدل منه .

من الثّابت في قواعد النّحو العربي أنّ البدل لا بدّ أن يتبع المبدل منه في الإعراب، إلاّ أنّ هنالك بعض النصوص القرآنية قد خالف هذه القاعدة فجاء البدل

فيه مخالفاً للمبدل منه في الحكم الإعرابي وذلك في قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّنِي هَدَانِي رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ دِينًا قِيَمًا ﴾ [الأنعام/161].

ولا شكّ أنّ الأسلوب القرآني هو الأولى في الاتّباع وعلى أساس ذلك يمكننا القول: إن البدل يمكن أن يأتي مخالفاً لإعراب المبدل منه ولا يكون ذلك اعتباطاً وإنّما يأتي هذا التخالف بين البدل والمبدل منه في الإعراب عند إرادة معنى لا يمكن تحقيقه مع التطابق بينهما في الإعراب، ففي الآية الكريمة قد وقع التّخالف بينهما لأنّه أريد بالآية تحقيق معنى الفعل (هدى) بقرينة ذكره، كما أريد معنى الفعل (دلّ وعرّف) بقرينة النّصب (دِينًا) وإنّما كان النّصب قرينة في هذا المقام لأنّ الفعل (هدى) لا ينصب به (دِينًا) وهذا المعنى لا يمكن تحقيقه مع التطابق.

- ومنه ورود اسم التفضيل (فُعلى) مجرداً من (إل) ومن الإضافة إلى اسم معرفة.

وقد تكرر هذا النمط في ما يربو على خمسين موضعاً من القرآن الكريم، وإنّما أوثر أن يكون اسم التفضيل مجرّدًا في هذه المواضع لإفادة معنى الإطلاق، وهذا المعنى لا يمكن تحقيقه مع اسم التفضيل إذا كان مقترناً بـــ(أل) أو كان مضافاً إلى معرفة، لأنّه في هذه الحالة يكون مقيّداً، ومن هذه المواضع الخمسين قوله تعالى: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنَى﴾ [البقرة/83] في قراءة من قرأ (حُسْنَى) بصيغة اسم التفضيل للمؤنّث على وزن (فُعلى) لأنّه يراد به معنى الإطلاق والعموم في إحسان القول للنّاس، وقد تحقّق هذا المعنى من تنكير صيغة (حُسْنَى) ولأطّراد هذه الظّاهرة في البيان الأسمى لذلك ينبغي إجازة ورود اسم

التفضيل (فُعلى) مجرداً عند إرادة معنى الإطلاق دون الإلتفات إلى منع النّحويين.

- ومنه نصب الفعل المضارع بأن مضمرة بعد الفاء في جواب التّرجي.

ورد في مواضع من القرآن الكريم نصب الفعل المضارع بأن مضمرة في جواب التّرجي وذلك في قوله تعالى: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى﴾ [غافر/36،37] بنصب (فَأَطَّلِعَ) وكذلك في قوله تعالى: ﴿لَعَلَّهُ يَزَّكَّى أَوْ يَذَّكَّرُ﴾ [عبس/3،4] ومنه قول الراجز:

علّ صروف الدهر أو دولاتها   يدللنا اللّمة من لمّاتها

فتستريحَ النفس من زفراتها.

وهذه مسألة أقرّها عدد من النّحويين من أمثال الفرّاء، وأبي حيان وابن النّاظم، وفي ضوء ذلك يمكننا القول: أنّ هذه المسألة خليق بأن يقاس عليها نصب الفعل المضارع في جواب التّرجي.

- جزم الفعل المضارع بعد فعل مضارع صريح

كما يجزم الفعل المضارع في جواب الطلب كذلك يمكن أن يجزم بعد فعل مضارع صريح، وذلك إذا كان هذا الفعل يحمل معنى الطلب، فقرينة السّياق هي التي ترشح لهذا المعنى ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ * تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ... يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ﴾ [الصف/10، 12]. فقد جزم الفعل (يَغفِر) مع أنّه واقع بعد فعل مضارع صريح

(تُؤۡمِنُونَ) وذلك لأنّ الفعل (تُؤۡمِنُونَ) يحمل معنى الطلب فهو في قوّة: آمنوا، وقد دلّ سياق الآية على هذا المعنى، وقوّاه بقرينة الجزم للفعل (يَغۡفِرۡ) و(وَيُدۡخِلۡكُمۡ) ويأتي هذا الأسلوب للإشارة إلى تأكيد الأمر وللإشعار بأنّه مما يجب أن يتلقى بالمسارعة إلى امتثاله وكأنّ السامع أصبح يفعل هذا الأمر فعلاً، وهذا المعنى لا يمكن تحقيقه مع النّمط المتعارف عليه: فعل أمر+ فعل مضارع مجزوم (جواب طلب).

- ومنه رفع الفعل المضارع الواقع جواباً لشرط فعله فعل مضارع .

كما يجوز رفع الفعل المضارع الواقع جواباً لشرط فعله فعل ماض كذلك يجوز رفع جواب الشرط المضارع إذا كان فعله مضارعاً أيضاً، لأنّ ذلك وارد في الكلام العربي الفصيح كما في قراءة طلحة: ﴿أَيۡنَمَا تَكُونُواْ يُدۡرِكُكُمُ الۡمَوۡتُ﴾ [النساء/78]، برفع (يُدۡرِكُكُمۡ) ومنه أيضاً قول الشاعر:

يا أقرعُ بنَ حابسٍ يا أقـــــرعُ   إنّك إن يُصرعْ أخوكَ تُصرعُ.

وما قيل في قراءة طلحة من أنّ (تَكُونُواْ) محمول على معنى المضي لا يخلو من التكلّف لأنّه يفقد معنى الاستمرارية الدّال عليه صيغة الفعل المضارع .

- ومنه التّخالف بين المتعاطفين .

ورد في عدد من آيات القرآن الكريم مخالفة المعطوف لحكم المعطوف عليه إمّا في الدّلالة الزمنية أو في الحركة الإعرابية.

فالتخالف بين المتعاطفين في الدّلالة الزمنية يؤتى به للإشارة إلى عدم إشراك المعطوف في حكم المعطوف عليه فيأتي المعطوف بصيغة زمنية مخالفة

لصيغة المعطوف عليه كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ﴾ [الحج/25]، فلمّا كان المقصود من (وَيَصُدُّونَ) الإستمرار من دون إرادة زمن معين آثر عدم تطابقه مع المعطوف عليه بعدم إرادة هذا المعنى فيه.

أمّا التخالف بين المتعاطفين في الحكم الإعرابي فيؤتى به لإرادة معنى في المعطوف مخالف لمعنى المعطوف عليه فيعبر بذلك التخالف عن المعنيين كليهما كما في قراءة الأشهب: ﴿وَقَالَ الْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَتَذَرُ مُوسَىٰ وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَيَذَرْكَ وَآلِهَتَكَ﴾ [الأعراف/127]، فنصب (لِيُفْسِدُوا) بأن مضمرة بعد اللام لإرادة معنى السببية، وجزم المعطوف في (وَيَذَرْكَ) لإرادة معنى الشرط فأراد المعنيين جميعاً، فعبّر عن ذلك بهذا الأسلوب المعجز.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَىٰ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [المائدة/69] ، فرفع (الصَّابِئُونَ) لأنّهم غير داخلين في التوكيد ب(إنّ) .

- إنّ هنالك أساليب فصيحة وقعت في كلام العرب كما وردت في لغة القرآن الكريم لا تعبّر عنها المصطلحات خير تعبير كما في ظاهرة (التوهّم) التي وردت في فصيح كلام العرب، إلاّ أنّ (التوهّم) مصطلحا لم يكن دقيقاً في دلالته لأنّه يوحي للوهلة الأولى بأنّ معناه الخطأ والإغفال وهذا ما دفع بعض النّحاة المتأخرين إلى إنكار وجوده كما أنكره بعض المحدثين .

وفي الحقيقة أنّ الخليل بن أحمد هو أول من ذكر (التوهّم) للإشارة إلى هذا الأسلوب الفصيح (موضوعة البحث) وأخذه منه تلميذه سيبويه وهما باستعمالهما لمصطلح (التوهّم) كانا مدركين بأنّ معناه ليس الخطأ أو الإغفال بل هو أسلوب فصيح ورد في كلام العرب شعراً و نثراً و مثّلوا له بما ورد في أشعار العرب، كما استشهدوا له بآيات من القرآن الكريم، ولا يخفى أنّ الخليل بن أحمد كانَ أتقى من أن ينسب الخطأ أو الإغفال لآيات القرآن الكريم لأنّه كان مدركاً بلا شك بأنّه كلام الله سبحانه الذي ﴿لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه﴾ ، ولكنّ الذي حدث أنّ الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه عاشا في زمن نشأة النّحو العربي وهما اللّذان أرسا قواعد النّحو العربي ولم تكن المصطلحات قد استقرّت بعد، وعندما جاء تلامذتهم أخذوا عنهما ما استعملاه من مصطلحات من غير أن يطوروها وتناقلتها كتبهم حتى وصلت إلى أيدي المتأخرين من النّحاة فأصّلوا لهذه المصطلحات ؛ وبناء على ما تقدّم ينبغي أن لا تكون المصطلحات حجرة عثرة أمام الباحثين لأنّه (لا مشاحّة في الاصطلاح) ما دامت الظاهرة واقعة في فصيح كلام العرب.

أولا: المصادر و المراجع

- إئتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبدالله بن أبـــي بكر الشرجي الزبيدي (ت 802 هـ) تحقيق: د. طارق عبد عون، عالم الكتب / بيروت، ط1: 1407هـ-1987م.
- الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السّيوطي (ت 911 هـ) تحقيق: سعيد المندوب، دار الفكر / لبنان، ط1: 1416 هـ - 1996م.
- إحياء النحو، د. إبراهيم مصطفى، لجنة التأليف والترجمة / القاهرة 1959م.
- إرتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيّان الأندلسي (ت 745 هـ) تحقيق: أحمد النّماس، مطبعة المدني/ القاهرة، ط1، ج1: 1404هـ-1984م، ج2: 1408هـ-1987م، ج 3: 1409هـ - 1989م.
- الأشباه والنظائر في النّحو، جلال الدين السّيوطي، تحقيق: محمد عبدالقادر الفاضلي، المكتبة العصرية، صيدا/ بيروت 1426هـ - 2006 م.
- الأصمعيات، أبو سعيد عبدالملك بن قريب بن عبدالملك تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون، دار المعارف/ مصر، ط7، 1993م.
- أصول التفكير النحوي، د. علي أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبية / كلية التربية، 1973م.
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السّراج النّحوي البغدادي (ت 316هـ) تحقيق: د. عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت/ لبنان، ط4: 1420هـ-1999م.
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، أبو عبدالله الحسن بن أحمد بن خالوية (ت 370هـ) دار التربية للطباعة والنشر،(د-ت) .
- إعراب القراءات السبع وعللها، ابن خالوية، تحقيق: عبدالرحمن بن سلمان العثيمين، مطبعة المدني، ط1: 1992م.
- إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل ابن النّحاس (ت 388هـ) تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت/ لبنان ط1: 1426هـ-2005م.

- الأمالي الشجرية، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي الحسين المعروف بابن الشجري (ت 542هـ)، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت/ لبنان،(د.ت)
- الأمالي النحوية، أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابـن الحاجب (ت 636هـ) تحقيق: د. عدنان صالح مصطفى، دار الثقافة، قطر، الدوحة، ط1: 1406هـ-1986م.
- إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، أبو البقاء عبدالله بن الحسين العكبري (ت616هـ) تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، المكتبة العلمية، لاهور، باكستان،(د.ت) .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت577هـ) تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة التجارية الكبرى/مصر، ط1: 1370هـ-1961م.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بـ(تفسير البيضاوي) ناصرالدين أبو سعيد عبدالله بن عمر الشيرازي (ت685هـ)، دار الفكر، بيروت (د.ت).
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري (ت761هـ)، دار الندوة الجديدة، بيروت/ لبنان، ط6: 1980م.
- الإيضاح في شرح المفصل. ابن الحاجب، تحقيق: موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد 1982 م .
- البحر المحيط، أبو حيّان، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، ط1: 1422هـ-2001م.
- البرهان في علوم القرآن، محمد بن عبدالله الزركشي (ت 794هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة / بيروت، لبنان،(د.ت).
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية/لبنان،(د.ت).
- البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الانباري (ت 577هـ) تحقيق: طه عبدالحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1398هـ -1969م.

- التأويل النحوي في القرآن الكريم، عبدالفتاح أحمد الحموز، مكتبة الرشد/الرياض، ط1: 1404هـ-1984م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي(ت1205هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، (د.ت).
- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاءعبد الله بن الحسين العكبري(ت 616 هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي: 1396هـ-1976م.
- التحرير والتنوير من التفسير، الشيخ محمد طاهر ابن عاشور، دار سحنون، تونس، (د.ت)
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، أبو الحجّاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري (ت 476هـ) تحقيق وتعليق: د. زهير عبدالمحسن سلطان، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط1: 1992م.
- التحول في التركيب وعلاقته بالإعراب في القراءات السبع، عبد العباس عبدالجاسم أحمد، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الأمارات العربية المتحدة 2001م.
- التعريفات، علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت 816هـ) حقّقه وقدّم له ووضع فهارسه: إبراهيم الابياري، دار الكتاب العربي، (د.ت).
- التفسير الكبير (مفاتيح الغيب) فخرالدين محمد بن عمر الرازي المعروف بالأمام الفخر الرازي (ت 606هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، 1421هـ-2000م.
- تفسير القرآن الحكيم المشتهر باسم (تفسير المنار) السيد محمد رشيد رضا، دار المنار، مصر، ط4: 1373هـ-1954م.
- التوابع في كتاب سيبويه، د .عدنان محمد سلمان عجامعة بغداد ،1991م.
- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (671هـ) دار الشعب/ القاهرة (د.ت).
- الجملة العربية والمعنى، د. فاضل صالح السامرائي، دار بن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت/ لبنان، ط1: 1421هـ-2000م.
- الجوهر في إعراب القرآن، نورالدين أبو الحسن علي بن الحسين بن علي الباقولي المعروف بجامع العلوم النحوي (ت 543هـ) وهو الكتاب الذي نشره إبراهيم

الأبياري بعنوان (إعراب القرآن المنسوب للزجاج) وصحّح نسبته وحرّر عنوانه بالنص المذكور: أحمد راتب النفاح، دار الكتاب اللبناني/ بيروت، ط3: 1406هـ-1986م.
- حاشية الدّسوقي على مغني اللبيب، مصطفى محمد عرفة الدسوقي (ت1230 هـ) دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة 1426 هـ ـ2005 م.
- حاشية الشيخ ياسين العليمي على شرح التصريح على التوضيح للأزهري،ياسين بن زيد الدين(ت 1206هـ) (بهامش شرح التصريح على التوضيح)/ المكتبة التوفيقية،(د.ت) .
- حاشية الشّهاب على تفسير البيضاوي المسماة (عناية القاضي وكفاية الراضي) للقاضي شهاب الدين أحمد محمد بن عمر الخفاجي (ت 1069هـ) ضبطه وخرّج آياته وأحاديثه: الشيخ عبدالرزاق المهدي، دار الكتب العلمية، بيروت / لبنان (د . ت).
- حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي (ت 1206هـ) تحقيق: محمود بن الجميل، مكتبة الصفا، القاهرة، ط1: 1423هـ-2002م.
- الحجّة في علل القراءات السبع، أبو علي بن أحمد الفارسي(ت 377هـ)، تحقيق: على النجدي ناصف، و د. عبدالفتاح شلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1403هـ-193م.
- الحجّة في القراءات السبع، ابن خالويه الحسين بن أحمد(ت 370هـ)، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط2: 1397هـ-1977م.
- حجة القراءات، أبو زرعة عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة(توفي في القرن الرابع من الهجرة)، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط5: 1422هـ-2001م.
- الحماسة البصرية، صدرالدين علي بن حسين البصري، تحقيق: مختارالدين أحمد، عالم الكتب، بيروت، 102هـ-1983م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبدالقادر بن عمر البغدادي (ت 1093هـ) تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون، (د.ت).

- الخصائص، لأبو الفتح عثمان بن جنّي (ت 392هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت (د.ت).
- خواطر من تأمل لغة القرآن الكريم، د. تمام حسن، عالم الكتب، القاهرة، ط1: 1427هـ-2006م.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبدالخالق عضيمة، مطبعة دار الحديث، القاهرة، (د.ت) .
- الدّر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، أحمد بن الأمين الشنقيطي.(1331هـ)، وضع حواشيه: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، ط1: 1419هـ-1999م.
- الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون، الإمام شهاب الدين أبو العبّاس بن يوسف ابن محمد بن إبراهيم المعروف بالسّمين الحلبي (ت 756 هـ) تحقيق: الشيخ علي محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، ط1: 1414هـ-1994م.
- ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، شرح وتعليق: د. محمد حسين، المطبعة النموذجية،(د.ت) .
- ديوان لمرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط3،(د.ت).
- ديوان جرير(بشرح محمد بن حبيب)، تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، مصر، ط2: 1977م.
- ديوان حسّان بن ثابت، وضعه وضبطه وصحّحه: عبدالرحمن البرقوقي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر،(د.ت).
- ديوان رؤبة بن العجاج . (ضمن مجموع أشعار العرب): تصحيح وليم بن الورد، لبيزج 1903 م .
- ديوان زهير بن أبي سلمى، دار صادر، بيروت،(د.ت).
- ديوان طرفة بن العبد، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، 1380هـ-1961م.
- ديوان كعب مالك، تحقيق: د. سامي مكي العاني، مكتبة النهضة ط1، بغداد،(د.ت)

- ديوان النابغة الذبياني، صنعه: ابن السكّيت (ت 244هـ) تحقيق: د. شكري فيصل، دار الفكر، 1388هـ-1968م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، الإمام أحمد بن عبدالنور المالقي (ت 702هـ) تحقيق: أحمد محمد الخرّاط، مطبعة زيد بن ثابت، دمشق ، 1395هـ-1975م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، أبو الفضل شهاب الدين محمود الآلوسي البغدادي (ت 1270هـ) إدارة الطباعة المنيرية، مصر، (د-ت).
- السبعة في القراءات، ابن مجاهد (ت 324) تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط2، (د.ت).
- سرّ صناعة الإعراب، ابن جنّي، قدّم له: د. فتحي عبدالرحمن حجازي حققّه وعلّق عليه: أحمد فريد أحمد، المكتبة التوفيقية،(د-ت) .
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، أبو عبدالله بدرالدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك المعروف بأبن الناظم (ت 686هـ) تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1: 1420هـ-2000م.
- شرح أبيات سيبويه، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان السّيرافي (ت 385هـ)، تحقيق (ج1): د. محمد علي الريّح هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، ط1: 1420هـ2000م، تحقيق (ج2): د.محمد علي سلطاني مطبعة الحجاز، دمشق، 1396هـ-1976م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد الأشموني (ت 929هـ) مطبوع مع حاشية الصبان، تحقيق: محمود بن الجميل، مكتبة الصفا، ط1: 1323هـ-2002م.
- شرح التّصريح على التوضيح على ألفية أبن مالك في النحو، للشيخ خالد بن عبدالله الأزهري (ت905هـ) تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد، المكتبة التوفيقية،(د.ت) .
- شرح التّسهيل، ابن مالك أبو عبدالله محمد جمال الدّين (ت 672هـ) تحقيق: محمد عبدالقادر عطا وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001.
- شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت 686هـ) تحقيق: أحمد السّيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة (د-ت).

- شرح للُّمع، ابن برهان المعروف بالعكبري (ت 456 هـ) تحقيق: د. فائز فارس، الكويت، ط1: 1405-1984م.
- شرح المفصّل، للشيخ موفق الدين بن علي بن يعيش النّحوي (ت 643هـ) تحقيق: أحمد السّيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة،(د.ت).
- شعر عمرو بن معد يكرب الزّبيدي، جمع وتحقيق: مطاع الطرابشي، دمشق، 1394هـ-1974م.
- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، أبو الحسين أحمد بن فارس (ت 395هـ) تحقيق: مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت/ لبنان، 1384هـ/1963م.
- طبقات المفسرين، عبدالرحمن بن أبي بكر السّيوطي، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1: 1396هـ .
- على طريق التفسير البياني، د. فاضل صالح السامرائي، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة: 1423هـ-2002م.
- العين، أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، (ت 175 هـ) تحقيق: د. مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر / 1982 م.
- الغرّة المخفية في شرح الدّرة الألفية، ابن الخبّاز (ت 639هـ)، تحقيق: حامد محمد العبدلي، مطبعة العاني، بغداد ط: 1411هـ-1991م.
- فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة، تاج الدين الأسفراييني (ت684 هـ) تحقيق: د. عفيف عبدالرحمن منشوراً جامعة يرموك 1400هـ-19841م.
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، محمد علي بن علي الشوكاني . دار الفكر، بيروت،(د.ت) .
- قواعد النّحو في ضوء نظرية النظم، سناء حميد البياتي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان/ الأردن ط 1: 2003.
- الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه (ت 180 هـ) تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط (د.ت).

- الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم جار الله محمود بن عمرو الزمخشري (ت 538 هـ) اعتنى به وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، لبنـــان، ط 2: 1426 هـ - 2005 م.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، أبو محمد مكّي بن أبي طالب القيسي (ت 437 هـ) تحقيق: د. محي الدين رمضان، طبعة دمشق: 1394 هـ.
- الكليّات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (1094 هـ) أعدّه للطبع ووضع فهارسه، د: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت / لبنان ط2: 1419 هـ 1998 م.

لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري (ت 711 هـ) دار صادر بيروت، ط1، (د.ت).

- اللغة والنحو بين القديم والحديث، عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط 1: 1971 م.
- لمسات بيانية في نصوص من التنزيل، د. فاضل صالح السامرائي دار الشؤون الثقافية، بغداد 1998 م.
- مجاز القرآن، أبو عبيدة معمربن المثنى التّيمي (ت 211 هـ) تحقيق: احمد فريد المريدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنــــان، ط 1: 1427 هـ - 2006 م.

المجيد في إعراب القرآن المجيد، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم السفاقسي (ت 742 هـ) تحقيق: موسى محمد زينبي طرابلس / ليبيا 1955 م.

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جنّي، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء التراث، القاهرة ج1: 1386 هـ 1966 م، ج2: 1389 هـ / 1969 م.
- المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: القاضي محمد عبدالحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت 546 هـ) تحقيق: عبدالسلام عبدالشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1 1413 هـ - 1993 م.

مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع، ابن خالويه (ت 370 هـ) عنى بنشره: برجشترلسر، دار الهجرة: 1934 م.
- مشكل إعراب القران، مكّي بن أبي طالب القيسي، دراسة وتحقيق: حاتم صالح الضامن. دار الحرية للطباعة، بغداد، 1395 هـ - 1975 م.
- المصباح المنيرفي غريب الشرح الكبيرللرافعي، لحمد بن محمد بن علي الفيّومي(ت770هـ)، المكتبة العلمية، بيروت، (د.ت).
- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عوض حمد القوزي، شركة الطباعة العربية السعودية، الرياض، ط 1: 1401 هـ - 1981 م.
- معاني القران، علي بن حمزة الكسائي (ت 189 هـ) اعداد وتقديم: د. عيسى شحاته عيسى، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998 م.
- معاني القران، أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت 207 هـ) تحقيق: لحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار السرور (د.ت).
- معاني القران، سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي (ت 215 هـ) دراسة وتحقيق: د. عبدالأمير محمد لمين الورد، عالم الكتب، بيروت، ط 1: 1405 هـ- 1985 م.
- معاني القران، أبو جعفر النحّاس، تحقيق: د. يحيى مراد، دار الحديث، القاهرة 1425 هـ - 2004 م.
- معاني القران وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السّري الزجّاج (ت 311 هـ) شرح وتحقيق: د. بدالجليل عبده شلبي، دار الحديث، القاهرة، 1424 هـ - 2004 م.
- معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط 1: 1428 هـ - 2007 م.
- معجم الأدباء،أبو عبد الله ياقوت الحموي (ت626هـ) ، دار المأمون ، مصر:1955م.
- المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والانكليزية واللاتينية، د. جميل صليبا. (د.ت).
- المعجم المفصّل في شواهد النحو الشعرية، اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط 2: 1420 هـ - 1999 م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تحقيق: د. مازن مبارك ومحمد علي حمدالله، دار الفكر، بيروت،(د.ت) .

- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى، الإمام العيني محمود. بهامش خزانة الأدب لعبدالقادر البغدادي، مطبعة بولاق، ط1 (د.ت).
- المقتصد في شرح الإيضاح، عبدالقاهر الجرجاني (ت 471 هـ) تحقيق: كاظم بحر المرجان، المطبعة الوطنية ، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، دار الرشيد: 1982 م.
- المقتضب، أبو العباس محمد يزيد المبرّد (ت 285 هـ) تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب/ بيروت: 1963 م.
- نحو التيسير، د. احمد عبدالستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1404 هـ 1984 م.
- نحوالقران، د. احمد عبدالستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد: 1394هـ - 1974م.
- النحو الوصفي من خلال القران الكريم، د. محمد صلاح الدين مصطفى، مؤسسة علي جرّاح الصباح للنشر والتوزيع / الكويت (د.ت).
- النحويون والقران، د . خليل بنيان الحسون، مكتبة الرسالة الحديثة/ عمان، ط1: 1423 هـ - 2002م.
- النّشر في القراءات العشر، الإمام الحافظ أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت833 هـ) تقديم: الأستاذ علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية/ بيروت، ط2: 1423هـ- 2002م.
- النُكت في كتاب سيبويه، أبو الحجّاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري (ت476هـ) تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية/ الكويت، ط1 1407 هـ - 1987 م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السّيوطي، تحقيق: الأستاذ عبدالسلام هارون، و د. عبدالعـــال سالم مكرم، دارالبحوث العلمية / الكويت، 1394 هـ - 1975 م.

ثانيا : الرسائل والأطاريح الجامعية

- أثر الاحتمالات الإعرابية في توجيه المعنى، دراسة في كتب إعراب القران حتى نهاية القرن الرابع للهجرة، جمعة حسين محمد، أطروحة دكتوراه بإشراف: د. محي الدين توفيق إبراهيم، كلية الآداب/ جامعة الموصل 1413 هـ - 1993 م.
- جهود ثعلب في معاني القرآن وإعرابه، خضر حسن ظاهر، أطروحة دكتوراه، بإشراف د. جمعة حسين محمد، كليــــة التربية جامعة تكريت 1427 هـ - 2006 م.
- الحمل على المعنى في العربية، علي عبدالله حسين العنبكي، رسالة ماجستير بإشراف: د. احمد نصيف الجنابي، كلية الآداب / الجامعة المستنصرية 1406 هـ - 1986 م.
- الخلاف النّحوي في كتب إعراب القران الكريم حتى نهاية القرن الثامن للهجرة، عماد مجيد علي العبيدي، أطروحة دكتوراه، بإشراف: د. لطيفة عبدالرسول عبد، كلية التربية/ الجامعة المستنصرية 1425 هـ 2005 م.
- عطف النسق في العربية، عبدالعزيز علي مطلك الدليمي، رسالة ماجستير بإشراف: د. حسام سعيد النعيمي، كلية الآداب/ جامعة بغداد. 1409 هـ - 1988 م.
- المجيد في إعراب القران المجيد، لإبراهيم بن محمد بن إبراهيم السفاقسي (ت 742 هـ)(آل عمران والنساء والمائدة) دراسة وتحقيق: عطية احمد محمد. أطروحة دكتوراه، بإشراف د. محمد عبداللطيف عبدالكريم، كلية التربية/ الجامعة المستنصرية 1420 هـ - 1999 م.
- المجيد في إعراب القران المجيد، لإبراهيم بن محمد بن إبراهيم السفاقسي من أول (سورة الإسراء إلى آخر سورة الحجر) دراسة وتحقيق: محمود محمد خميس، رسالة ماجستير، بإشراف: د. هاشم طه شلاش، كلية التربية ابن رشد/ جامعة بغداد 1423 هـ - 2002 م.
- المجيد في إعراب القران المجيد، لإبراهيم بن محمد بن إبراهيم السفاقسي من سورة (المؤمنون) إلى سورة (ص) شنشول فريّج عسكر، أطروحة دكتوراه بإشــراف: د. محمد صالح محمد التكريتي، كلية التربية ابن رشد/ جامعة بغداد 1423 هـ - 2002 م.

ثالثا: البحوث المنشورة

- أُسلوب التفضيل في القران الكريم، الدكتور عبدالستار الجواري، بحث منشور في مجلة المجمع العلمي العراقي – المجلد 38 الجزء1، سنة 1987 م.
- مصطلح التوهم في كتاب سيبويه، د. محمد عبدالوهاب شحاته، مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر العدد الرابع عشر / 2002 م.
- المصطلح الكوفي، د. محي الدين توفيق إبراهيم، مجلة التربية والعلم / جامعة الموصل – العدد الأول / شباط 1979م.

رابعا: المخطوطات

- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، محمد بن أبي بكر الدماميني (ت 873 هـ) مخطوطة مكتبة الأوقاف ببغداد برقم 1216.
- الفريد في إعراب القرآن المجيدمنتخب الدين بن أبي العز رشيد الدين الهمداني (ت643هـ – 1245م) مخطوط مصوّر على آلة الميكروفيلـم في المكتبة المركزية بجامعة الموصل برقـم (153).

الفهرس